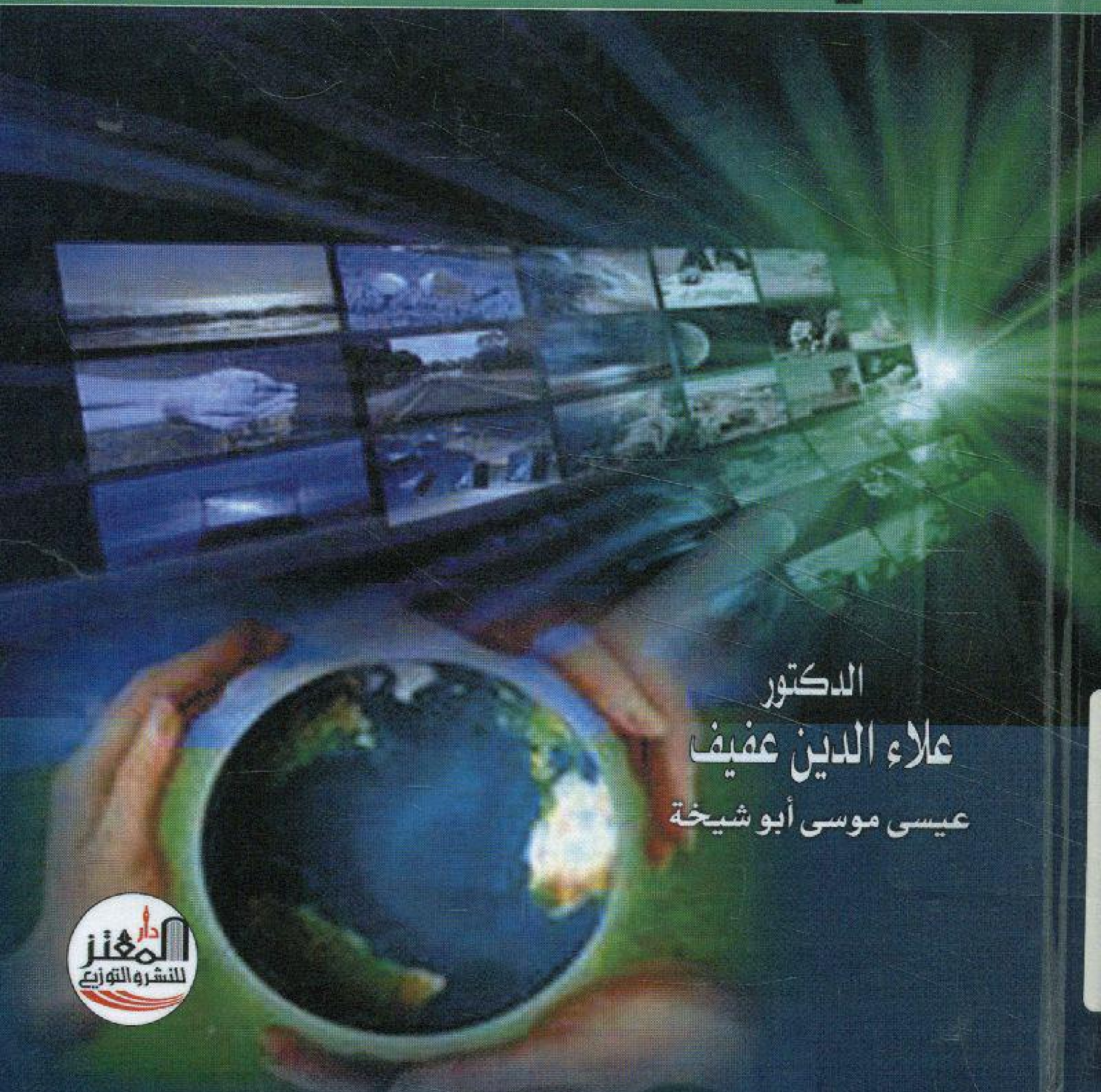
سلسلة كتب الإعلام

الإعلام والبيئة



الدكتور

علاء الدين عفيف

عيسى موسى أبو شيخة

دار المعتز للنشر والتوزيع



الإعلام والبيئة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٣٠٤.٤

(١٠/٣٦٣٥)

عفيفي، علاء الدين

الإعلام والبيئة/علاء الدين عفيفي/واخرون

عمان: دار المعتز ٢٠١٤

الواصفات : الإعلام //البيئة/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية

الطبعة الأولى

٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ



دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله - الجامعة الأردنية

عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٤٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٢٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

الإعلام والبيئة

تأليف

الدكتور
علاء الدين عفيفي
عيسى موسى ابو شيخة

الطبعة الأولى
٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ
دار المعتز للنشر والتوزيع

الفهـــــرس

مقدمـة

هدف الإعلام البيئي توعية الجماهير وأصحاب القـرار علـى أهميـة الحفـاظ على البيئة الطبيعية وادارة مواردها بتوازن، من خلال تعامُـل الأفـراد والمجموعـات الشخصي الـسليم مـع المحيط الطبيعـي، ودمـج الاعتبـار البيئـي في خطـط التنميـة القومية. غير أن القرارات الكبرى التي تحدد مصير البيئة هي تلك الـتي تبقـى في يـد السلطات المركزية. من هنا، فإن هدف توعية الجماهير لا يتوقف عنـد حـثهم علـى العمل الفردي، بل يتجاوز ذلك الى إعدادهم بالمعرفـة والـدافع لتـشكيل رأي عـام يحترم البيئة ويضغط على أصحاب القرار لاعتماد خطط تنمية متكاملـة تأخـذها في الاعتبار. ومن مـسؤوليات الاعـلام البيئـي أيـضاً التوجـه إلى المـسؤولين ومتخـذي القرار لمدهم بالمعلومـات والآراء والتحـليلات الدقيقـة عـن الأوضـاع والخيـارات البيئية المتاحة.

ولئن كان للمنظمـات الإقليميـة والدوليـة والحكومـات دور رئيـسي تتـولاّه لدعم الإعلام البيئي العربي، فالحق أن المسؤولية الكبرى تقع علـى رجـل الإعـلام والمؤسسة الإعلامية. ويبقى السؤال: هل يمكن للاعلام أن يتكلم في فراغ، أم كجزء من اهتمام بيئي في جميع قطاعات المجتمع، العلمية والاقتصادية والسياسية والأهلية؟ هل يخترع الاعلام عملاً بيئياً أم يكتب عن عمل موجود؟ مهمته أن يكون جزءاً من نهضة بيئية علمية متكاملة، لا يمكن من دونها تحقيق تنمية مستدامة.

الفصل الأول

إدارة المؤسسات الإعلامية

الفصل الأول

إدارة المؤسسات الإعلامية

إذا كان وراء كل المجاز حضاري جهود علماء كرسوا حياتهم من اجل المخترعات فان وراء هذه المخترعات وتسهيل مهمة العلماء تكمن دوما الإدارة الناجحة التي تستطيع توظيف الكفاءات العلمية مع الإمكانات المتاحة بأفضل السبل وبأقل التكاليف الممكنة من اجل خير المجتمع وضبط حسن سير العمل وكفاءة الأداء.

ولا يختلف اثنان لما لأهمية الإدارة في نجاح أي منظمة سواء كانت شركة أو مؤسسة أو مدرسة أو مستشفى أو مزرعة.

ولكن اختلاف طبيعة نشاط هذه المنظمات قد ينعكس على شكل الإدارة لا جوهرها ومن ثم فأي نشاط يحتاج إلى إدارة ناجحة تتواءم مع طبيعة هذا النشاط.

وتتفرع المؤسسات الإعلامية لتشمل:

مؤسسات صحفية، إذاعية تلفزيونية، فضائيات، وكالات أنباء، دور نشر، شركات إعلانات.

ولكنها تتفق مع أي منظمة أخرى في أنها جميعا لها نفس أوجه نشاط المؤسسات والمنظمات التجارية مثل الإنتاج والمشتريات والتسويق والأفراد والأعمال المكتبية والتمويل وان كانت تختلف طبيعة أوجه هذا النشاط باختلاف المؤسسة.

وطبيعة الإعلام بصفة عامة تفرض علاقة خاصة بين مؤسسات الإعلام وبين حكوماتها وهذا ينعكس بالتالي على طريقة إدارة هذه المؤسسات وتحديد أهدافها وأساليب تحقيها.

ونظرا لطبيعة المهنة الإعلامية فان هذه الأهداف متحركة ومن ثم فان المؤسسات الإعلامية تحتاج إلى أكثر من مهارة فالتسلح بالعلم الإداري لا يستطيع ان يحل مشكلات مؤسسة صحفية تحتاج إلى مرونة في إصدار القرارات وسرعة اتخاذها والقدرة على حل المشكلات السريعة والمتلاحقة والمتداخلة بين الأقسام الإدارية والفنية والتحريرية في مؤسسة صحفية ما.

كذلك فان المشكلات التي تواجه مدير (اذاعة أو تلفزيون)ليست مثل مشكلات مصنع إطارات أو مزرعة إذ أنها مشكلات من نوع خاص.تحتاج إلى المرونة والسرعة من قبل مدير مؤسسة إعلامية.

ومن ثم فان العملية الإدارية في المؤسسات الإعلامية ليست مجرد تسلح بقواعد العلم الإداري فحسب بل إنها علاوة على ذلك تحتاج إلى مهارة خاصة في إدراك طبيعة الرسالة الإعلامية ونشرها و تسويقها.

ان أي مؤسسة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة..ومهما اختلفت طبيعة المؤسسة فان إنشاءها من المفترض ان تسعى إلى تحقيق هدف يتلاءم مع هذه الطبيعة ومن ثم فان مؤسسة إعلامية تهدف إلى الإخبار والتوجيه والترفيه...الخ ستختلف عن مؤسسة أخرى تهدف إلى التعليم مثل الجامعة أو إنتاج الخضروات مثل المزرعة..

ان كل واحدة من هذه المؤسسات يمكن اعتبارها مؤسسة ذات طبيعة معينة ومن ثم فان شكل إدارتها يختلف باختلاف هذه الطبيعة.

ومهما اختلفت أشكال المؤسسات أو المنظمات فإنها تتفق باشتراكها في عناصر أساسية وهي:

أهداف المؤسسة، كادر المؤسسة من موظفين وعمال، التمويل، المقر ومشتملا ته من آلات ومعدات، نشاط المؤسسة، الاتصال، الإدارة.

أولا: الأهداف:

والمقصود بأهداف المؤسسة تلك النتائج التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها بجهد أفرادها وإمكانياتها المتاحة وعلى سبيل المثال فان محطة إذاعية في بلد نام تسيطر عليها الحكومة وتوجهها وتهدف في العادة إلى ربط الاذاعة بالتنمية الشاملة للمجتمع يمكن ان يكون لها جملة من الأهداف التالية:

1. لتحفيز الجمهور لتحريك البلد سياسيا تجاه وحدة وطنية أو لتثير الجمهور ضد عدو خارجي أو لتحفز جماعة من اجل نشاط تنموي ذاتي.
2. لترشيد الجمهور حول الخدمات الاجتماعية المتاحة وتعلن عن أحداث هامة تهم الجمهور.
3. لتعليم الجمهور حيث يمكن ان تقدم برامج تعليمية غير رسمية فيما يتعلق بحقول مهارات المعرفة أو حقول مهارات العمل.
4. لتغيير السلوك وخاصة بالنسبة للاماكن السكنية والريفية المعزولة.
5. الترفية والتسلية.

كانت تلك خمسة أهداف يمكن ان تطالب بها الاذاعة كمؤسسة إعلامية تحقيقا لصالح المجتمع.

وهذه الأهداف في حقيقة الأمر يمكن تقسيمها إلى قسمين (أهداف إستراتيجية)و(أهداف تكتيكية).

أهداف إستراتيجية طويلة الأجل:

وهي أهداف لايمكن تحقيقها بشكل فوري وعلى سبيل المثال فان هدف تغيير السلوك أو هدف التعليم لا يمكن ان يتما من خلال اذاعة برنامج أو اثنين في الاذاعة أو التليفزيون أو نشر حلقة أو اثنتين في صحيفة..

فهو هدف استراتيجي لأنه من أهداف الإعلام طويلة الأجل والتي تتحقق مع تراكمات الرسائل الإعلامية وتكرارها.

أهداف تكتيكية أو قصيرة الأجل:

ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية يتم في العادة التخطيط لتحقيق تلك الأهداف عبر أهداف قصيرة الأجل والتي بتواليها واستمراريتها يمكن ان تحقق الهدف الاستراتيجي.

وفي مجال الاذاعة مثلا يمكن ان تحقق بعض البرامج الغنائية والمنوعات أهدافا آنية قصيرة الأجل وهو هدف الترفية.

وقد تحقق برامج مثل نشرات الأخبار أهدافا إعلامية آنية إلا ان تحقيق أهداف إستراتيجية مثل تغيير السلوك أو التعليم أحوج ما تكون إلى برمجة لخطط قصيرة تتكامل محصلتها النهائية في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تهدف إليه تلك المؤسسات الإعلامية.

ثانيا: كادر المؤسسة من موظفين وعمال:

ان أي مؤسسة تقوم عادة على جهد إنساني واستثمار هذا الجهد بتوظيف الكفاءات اللازمة في المواقع المناسبة وهكذا فان عصب أي مؤسسة يتمثل بأفرادها وهؤلاء الأفراد يختلفون حسب طبيعة المؤسسة وأهدافها والأفراد عبارة عن

موظفين وعمال مهرة وعمال عاديين ويؤدي كل منهم دورا لتحقيق أهداف المؤسسة.

فمؤسسة صحفية _مثلا _ لا يمكن ان تقوم بدون جهاز كبير من البشر الذين تختلف مسئولياتهم ومؤهلاتهم فنجد الكاتب والصحفي والمخرج والمحاسب والإداري والطابع والفني والرسام والموظف المكتبي والسكرتير...الخ وكل هؤلاء يقومون بعمل متكامل ليقدموا في النهاية ثمرة عمل جماعي هو جريدة يومية أو مجلة أسبوعية وبدون هذا الفريق المتكامل لا يمكن لعمل ان يخرج ناجحا مكتملا.

ثالثا: رأس المال (التمويل):

ان رأس المال جزء أساسي مكمل للنشاط البشري في أي مؤسسة كانت.ففي المؤسسات الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية هو أساس لبدء أي نشاط لان النشاط في طبيعته يترجم إلى أرقام نقدية هي رأس مال يربح أو يخسر والمال قبل كل شي أساس لتوظيف الكادر القادر على متابعة أهداف المؤسسة وهو أساس لشراء احتياجات المؤسسة من أدوات وآلات وشراء مقر أو تأجيره.

ومهما كانت طبيعة المؤسسة فان المال أو ميزانية المؤسسة أساس لممارسة نشاطها.

وفي الوطن العربي بصفة عامة نقف أمام نماذج عدة من تمويل المؤسسات الإعلامية ومنها ما يلي:

1. الإذاعات المسموعة والمرئية يتم تمويلها كاملا من قبل أغلبية الحكومات العربية والبعض منها يستخدم الإعلانات وتسويق المواد الإعلامية كوسيلة لتغطية جزء من النفقات.

2. المؤسسات الصحفية ودور النشر الخاصة والتي هي في حقيقتها ذات أهداف تجارية وتستطيع تغطية تكاليفها بالإعلانات أو بالدعم المباشر وغير المباشر من الحكومات مثلما تراه في دول الخليج
3. المؤسسات الصحفية شبة الخاصة وهي مؤسسات ذات طبيعة حكومية ولكن لها استقلالها الإداري والمالي والتي تستطيع ان تغطي نفقاتها من نشاطها التجاري مثل مؤسسة الأهرام وأخبار اليوم في مصر
4. المؤسسات الصحفية ودور النشر الحكومية وهي التي تصدر صحفا ومجلات عن مؤسسات لها علاقاتها المباشرة بوزارة الإعلام و التي تقوم بتغطية أي عجز في الميزانيات.

رابعا: المقر ومشتملاته من آلات ومعدات:

لايمكن تخيل وجود مؤسسة أو منظمة ما بدون مقر فهو المكان الذي يمارس فيه موظفو المؤسسة نشاطهم من اجل تحقيق أهدافها.

وهذا المقر يجب ان يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة ونشاطها وان يشتمل على كل الأدوات والآلات والمعدات اللازمة لانجاز نشاط المؤسسة.

فالإذاعة مثلا تحتاج إلى مقر يشتمل على الاستوديوهات وأجهزة الإرسال وآلات التسجيل والأرشيف ومكاتب الموظفين..إلى الخ....

والجريدة تحتاج إلى مقر يتسع للمحررين وأجهزة الاستقبال والبرق والوكالات وشبكة الاتصال الهاتفي والشبكة العالمية للمعلومات وآلات التصوير ومعامل الطبع والتحميض وآلات الطباعة وغيرها.

خامسا : نشاط المؤسسة :

ان نشاط أي مؤسسة هو ثمرة الجهد الإنساني سواء كان عقليا أو عضليا ويرتبط نشاط أي مؤسسة بأهدافها ولذا فان محصلة النشاط من المنتظر ان تكون ثمرته النتائج التي تطمح إليها المؤسسة من خلال أهدافها المعلنة.

وفي المجال الإعلامي فان نشاط المؤسسة الإعلامية يختلف بالوسائل وان كان يتفق بالأهداف ذلك ان الطبيعة التقنية لكل وسيلة إعلامية تفرض شكلا مختلفة بعضها عن البعض الآخر.

فطبيعة الجريدة اليومية تختلف عن المجلة وعن الكتاب....ومن ثم فان هذه الوسائل الإعلامية تختلف فيما بينها اختلافات في الدرجة وان اتفقت في الهدف كذلك فان هذه الرسائل المطبوعة تختلف عن البرامج الإذاعية او التليفزيونية وان كانت تلتقي في الهدف.

والنشاط في أي مؤسسة ليس شكلا واحدا من الأعمال بحيث يؤدي كل موظف فيها واجبة حسب تخصصه مهما نظر إلى هذه الوظيفة من منظار الأهمية او الاحترام او عدمهما وان رؤية نشاط المؤسسة على اعتبار انه عمل تكاملي يتيح فرصة تأدية كل عامل للدورة بكفاءة مع إحساس بالمسؤولية والتقدير له.

سادسا : الاتصال :

المقصود هنا هو أشكال الاتصال الممكنة بين مختلف المستويات في إطار المؤسسة سواء كانت قيادات أو وسطى أو موظفين عاديين.

والاتصال هنا يعني انتقال المعلومات والأفكار والعواطف والمهارات...الخ باستخدام الرموز مثل الكلمات والصور والأشكال والرسوم...

وغيرها فمن خلال عملية الاتصال هذه يمكن ان يوجه المديرون موظفيهم من خلال توجيهات قد تكون مكتوبة أو شفوية مواجهة أو بالهاتف أو بواسطة مديرين اقل رتبة.

فالاتصال هو العملية الحيوية التي من خلالها يتم أي نشاط إنساني وبدونه يتعذر انجاز أي عمل والاتصال بالنسبة لأي مؤسسة ذو جانبين:

1. **اتصال داخلي:** ومن خلاله يمكن معرفة طريقة سير عمل المؤسسة من خلال قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين.
2. **اتصال خارجي:** ويتمثل باتصال المؤسسة بما هو خارجها من مؤسسات أخرى او زبائن.

وبالنسبة للمؤسسات الإعلامية فان نشاطها الأساسي هو نشاط اتصالي ولذا فان الاتصال الخارجي يعتبر أساس عملها إذ ان سلعها وهي وسائل إعلامية اتصالية تتوجه أساسا لمخاطبة جمهورها (الزبائن) وقدرة الإدارة على الاتصال الداخلي الناجح في المؤسسة هي أولى خطوات نجاح إدارة المؤسسة الإعلامية في اتصالها الخارجي.

سابعا: الإدارة:

بالإدارة يمكن السيطرة على مختلف أوجه نشاط المؤسسة وذلك بتوجيه كوادرها لتأدية واجباتها بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل السبل وبأقل التكاليف.

ومن ثم فان الإدارة مسئولية مباشرة عن العناصر الستة السابقة الذكر.... فهي المسئولة عن وضع أهداف المؤسسة...وعن اختيار كوادرها ممن ترى أنهم أكفاء لتأدية العمل المطلوب منهم....

وهي المسئولة عن تمويل المؤسسة ومواردها والحفاظ عليها وتنميتها..

وهي التي تحدد أشكال الاتصال داخل المؤسسة وخارجها وتقوم بضبطه والتنسيق بين أفراد المؤسسة بما يضمن حسن سير العمل...

فالإدارة هكذا تكون عصب المؤسسة وضابطها الذي ينظم وينسق ويتابع ويشرف على حسن سير العمل بالمؤسسة وتشتمل العملية الإدارية على:

1. فن القيادة، التخطيط، الرقابة، التنظيم،التوظيف، الاتصال، صنع القرار فن التعامل مع الآخرين.

وكلها معا إذا تم تأديتها بنجاح تتكاتف لتصنع إدارة ناجحة.

وإدارة المؤسسات الإعلامية الناجحة لا تستطيع تحقيق أهدافها بمعزل عن تأثيرات البيئة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية.

وهذه العوامل تؤثر سلبا أو إيجابا على العملية الإدارية وبمقدار ما تستطيع الإدارة الناجحة من إدراك أبعاد هذه العوامل والتعامل معها لصالح المؤسسة فإنها تهيئ ظروفا أفضل لتحقيق أهداف المؤسسة.

ان طبيعة إدارة المؤسسات الإعلامية نابع من الطبيعة الخاصة لإدارة تلك المؤسسات والتي تختلف عن غيرها من إدارات الشركات والمصانع وذلك من عدة جهات تتمثل في الآتي:

1. ان طبيعة المواد المنتجة (الرسائل الإعلامية) ذات طبيعة مميزة وذات تأثيرات متعددة على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع وهذا مما يجعل لتأثيرات البيئة على المؤسسات الإعلامية أهمية خاصة.

2. ان طبيعة المواد الإعلامية تمتاز من حيث الزمن بضرورة مواكبة الحدث والسرعة في تغطيته والتعامل معه وهذا يؤثر على طبيعة العمل الإداري وسرعة اتخاذ القرار في المؤسسة.
3. ان التشريعات الوقائية التي تسنها المجتمعات وقنوات السيطرة والضبط على المهنة الإعلامية تتنوع على أنماط متعددة مما يجعل إدارة المؤسسة الإعلامية بحاجة إلى أكثر من رؤيا للعملية الإدارية.
4. ان طبيعة التنافس في المؤسسات الإعلامية لا يرتبط فحسب بأسلوب عرض الرسالة الإعلامية (كمواد) وإنما ايضا يرتبط بمضمون هذه الرسالة الإعلامية (معلومات وفكر).

ومن ثم فان التنافس يكمن في الحصول على أفضل الكفاءات التي تستطيع تقديم أفضل الرسائل الإعلامية للجمهور شكلا ومضمونا وهذا يتطلب في اغلب الأحيان من الإدارة الحرص على العاملين فيها بما لديهم من كفاءات وخبرات نادرة.

5. ان إدارة المؤسسة الإعلامية تحتاج إلى وعي كامل بأهمية الإنسان والآلة والزمان والمكان في إطار التخطيط والتنفيذ حيث تحقق متكاملة أفضل الأداء في سبيل تحقيق الأهداف.
6. ان طبيعة العمل الإعلامي عمل متكامل يكون لكل فرد فيه دورة الأساسي مهما تضاءل مركزة الوظيفي ومن ثم فان هذا الإدراك لأهمية الأفراد يستلزم إدراكا اشمل بطبيعة العلاقة بين جماعات العمل وسلوكها وأنماط اتصالها وأسلوب القيادة فيها.

مؤثرات على إدارة المؤسسات الإعلامية:

تشتمل إدارة المؤسسات الإعلامية على جانبين متكاملين للعملية الإدارية:

أولهما: إدارة التحرير التي تهتم بجوانب إعداد الرسالة الإعلامية ونشرها.

ثانيهما: إدارة المؤسسة باعتبارها تنظيم ذو نشاط إنساني واقتصادي والتي يمكن ان نسميها بإدارة الأعمال.

وفي الأغلب ما يطغي لدى الناس مفهوم الإدارة بجانبها الثاني ولا يلقى الجانب الأول عناية مناسبة على الرغم من ان النشاط الأساسي لإدارة المؤسسات هو نشر الرسالة الإعلامية سواء كانت مكتوبة أو مرئية.

فكما تمارس المؤسسات الصناعية نشاطها بإنتاج سلع تتخصص فيها كذلك فان الإنتاج الرئيسي للمؤسسات الإعلامية يكمن في رسائلها الإعلامية.

وهكذا فان المؤسسات الإعلامية تخضع _ في أحوال كثيرة _ إلى قيود وضوابط وضغوط تمارسها عليها مؤسسات أخرى سياسية كالدولة واجتماعية كالمجتمع واقتصادية كالشركات ويكمن السبب في وضع هذه الضغوط على إدارة المؤسسات الإعلامية لإدراك الجهات الضاغطة لأهمية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام وتأثيرها الخطير على المجتمع.

ولذا فان هناك محاولة مستمرة للسيطرة على المعلومات ونشرها في جميع المجتمعات وقد تختلف درجة السيطرة وشكلها وأسلوبها إلا أنها تلتقي جميعا على ضرورة وضع بعض القيود والضوابط وممارسة الضغوط على المؤسسات الإعلامية.

وتكاد تلتقي معظم الدول في وضع قوانين للعمل من خلال قوانين المطبوعات واللوائح المنظمة للعمل الإعلامي ومثل هذه القوانين تؤثر على إدارة

المؤسسات تأثيرا مباشرا وغير مباشر فهي تؤثر على طبيعة الرسالة الإعلامية كما تؤثر على التوظيف وعلى عملية النشر ذاتها وعلى اتخاذ القرار.

و فيما يلي ابرز أشكال السيطرة والضغط التي تمارس على المؤسسات الإعلامية والتي تؤثر بالتالي على اتخاذ القرار _ وهو عملية إدارية من الدرجة الأولى _سواء كان هذا القرار إداريا بحتا او تحريريا يتعلق بالرسالة الإعلامية.

وبصفة عامة فانه ابرز أشكال السيطرة على المؤسسات الإعلامية تتنوع من قيود قانونية مفروضة على المؤسسات إلى ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية إلى عوامل ضغط داخلية ترتبط بطبيعة المؤسسة ذاتها من حيث بنيتها التنظيمية وكوادرها وهذه الأنماط سيتم مناقشتها كما يلي:

أولا: حق الدولة في منح الترخيص وسحبة والإشراف المباشر:

تمتلك الدولة في جميع الأقطار العربية حقها في منح الترخيص وسحبة للمؤسسات الإعلامية وتشترط ضرورة الحصول على ترخيص من الجهة المختصة لإصدار صحيفة أو إنشاء محطة فضائية أو مؤسسة إعلامية.

وعلى سبيل المثال ففي بعض الدول ينص القانون بشان سلطة الصحافة على ضرورة الحصول على ترخيص لإصدار الصحف يتم الحصول عليه من الجهات الرسمية.

ومن ثم فان كثيرا من القرارات التي تتخذها إدارات المؤسسات الإعلامية وخاصة ما يتعلق بالنشر تتخذ في أعين أصحابها قوة سحب الترخيص التي يمكن ان تهدد المؤسسة.

والوجه الأخر لتأثير الدولة يكمن في إشرافها المباشر وملكيتها لوسائل النشر والإعلام.

وتكاد تلتقي جميع الدول العربية في ملكيتها للإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء وبعض الدول تمتلك ايضا الصحف ودور النشر والإعلان والتوزيع ومثل هذا النوع من الملكية لا يخفي تأثيره المباشر على إدارة تلك المؤسسات فالدولة هي التي تقوم بتعيين المديرين وهي التي تقوم بوضع سياستها الإعلامية وهي التي تحدد ميزانياتها وتؤثر الدولة على الإدارة بالضغط على الموظفين وإمكانية استمرارهم في وظائفهم.

ثانيا: السيطرة الاقتصادية من خلال الإعلان وامتلاك وسائل الإعلام:

ان مالكي وسائل الإعلام سواء كان المالك حكوميا أو قطاعا خاصا لهم تأثيرهم على ما يقرأه الناس وما يسمعوه أو يشاهدوه بالإضافة إلى سيطرتهم على مضمون الوسائل الإعلامية وينعكس هذا التأثير على المؤسسة الإعلامية وإدارتها من خلال عدة أشكال أهمها ما يلي:

1. يقرر مالك المؤسسة الإعلامية سياستها وأهدافها ويقوم بتوجيهها سواء كان هو مديرها أم لا.
2. يقوم مالك المؤسسة الإعلامية بالإشراف على تعيين الموظفين وتحديد مسئولياتهم بغض النظر عن أهليتهم لتحمل المسئولية أم لا والمقياس هو الولاء لا الكفاءة.
3. يتدخل مالك المؤسسة الإعلامية _ حتى لو لم يكن هو المدير التنفيذي _ في إصدار القرارات التي قد تتعارض مع قرارات المدير التنفيذي للمؤسسة الإعلامية.
4. يحدد مالك المؤسسة الإعلامية ميزانيتها مما يؤثر على نشاطها وفعالية إدارتها بوجهيها التحريري والإداري... والميزانية والعوامل الأخرى في

المؤسسة تؤثر على المؤسسة تأثيرا مباشرا من خلال عدة أوجه ومنها: فصغر حجم الميزانية يؤثر على نوعية اختيار الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسة من بين ذوي الكفاءة الأقل لان مرتباتهم اقل وكذلك نوعية المادة الصحفية وتقليل ساعات البث والإرسال في الاذاعة والتليفزيون وصفحات اقل في الجرائد والمجلات والعكس بالعكس.

ويؤثر الإعلان بدورة على العملية الإدارية في المؤسسة بوجهيها التحرير والإداري والإعلان في الاذاعة المرئية والمسموعة في الوطن العربي بشكل عام يمثل عائدا قليلا من البنية المالية للمؤسسة الإذاعية ومن ثم فان تأثير المعلن عليها يكاد لا يذكر ولكن لو انتقلنا إلى الصحافة فان الإعلان الذي يشكل جزءا أساسيا من عوائد الصحيفة يمكن ان يؤثر تأثيرا مباشرا على إدارة التحرير وعلى ميزانية الصحيفة التي تؤثر بدورها على الإدارة التنظيمية.

ثالثا: القوانين واللوائح المنظمة للإعلام

تختلف أشكال القوانين واللوائح المنظمة للإعلام من بلد عربي إلى آخر وبينما تكاد تجمع الدول العربية على تشريع قوانين خاصة بالصحافة وان مفهومها يشمل أحيانا الاذاعة المسموعة والمرئية وجيع أشكال النشر من مسموع ومطبوع إلا ان هذه اللوائح لا تكاد تنطبق على الاذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء المحلية وذلك للسيطرة الحكومية المباشرة عليها.

فالقوانين المنظمة للإعلام وبخاصة قوانين الصحافة والمطبوعات تؤثر تأثيرا مباشرا من عدة أوجه على العملية الإدارية في المؤسسة الإعلامية وتلك القوانين تقدم أنماطا من التحكم في الإدارة من خلال:

1. وضع شروط معينة فيما يتعلق بمالك الصحيفة أو مالك القناة الفضائية وشروط خاصة فيما يتعلق برئيس التحرير أو مدير التنفيذي للقناة أو شروط الترخيص للمحرر أو الكاتب في الصحيفة.
2. تحديد محظورات النشر والتي تطالب الصحيفة والصحفيين بالالتزام في عدم التعرض لها وإلا فان ذلك سيعرضها للعقوبات.
3. تحديد بعض أشكال التنظيم الإداري في المؤسسات الإعلامية بشان سلطة الصحافة ولائحته التنفيذية والهياكل التنظيمية والإدارية للجمعيات العمومية ومجالس الإدارة ومجالس التحرير.

وهناك ايضا أشكال أخرى من القوانين التي تنظم نقابات الصحفيين ومواثيق الشرف التي تنظم شروط مزاولة مهنة الصحافة وآدابها ومحظوراتها..الخ

رابعا: الضغوط الاجتماعية

ان تأثير العوامل الاجتماعية على العملية هو أكثر العوامل المؤثرة في الإدارة مراوغة إذ انه يتراوح بين قيم اجتماعية تكمن في أذهان الإعلاميين يلتزمون بها حتى وان كانوا لا يؤمنون بها إلى أنواع من الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام ذاته الذي يقبل على سبيل المثال منطق المجاملات والمحسوبية على حساب العمل ومثل هذا يكون واضحا في عمليات التوظيف وكذلك في عمليات النشر ايضا.

ومن الضوابط الاجتماعية ايضا ما يمكن ان نسميه بالذوق الاجتماعي الذي يفرض على الصحفيين التزاما بهذا الذوق.. كذلك هناك ما نسميه بالتذوق الاجتماعي للرسائل الإعلامية فقطاعات من الجمهور قد تتذوق أنماطا من الرسائل الإعلامية _بغض النظر عن قيمتها _ بينما لا تقبل نمطا آخر وتذوق الجمهور هو

جزء من كيانهم الاجتماعي وهو ما يسمى بالثقافة الجماهيرية والإعلامي يواجه ضغطا من قبل مثل هذا التذوق.

ومن ثم فان أنماطا من الرسائل الإعلامية قد تكون ذات أهمية في بيئة اجتماعية ولا تكون كذلك في مكان آخر.

خامسا: الضغوط السياسية الخارجية

علاوة على الضغوط السياسية التي يمكن ان تمارس من داخل الدولة على إدارة المؤسسات الإعلامية إلا انه يمكن ان تمارس ايضا على المؤسسات الإعلامية ضغوطا متنوعة من قبل دول أجنبية وفي الغالب تكون هذه الضغوط غير مباشرة وعبر وزارات الخارجية من خلال احتجاجات رسمية أو من خلال رسائل توجه إلى رئيس التحرير أو المدير التنفيذي للقناة وتنعكس الضغوط من خلال التنبيه واللوم وأحيانا تصل إلى حد إيقاف الصحفية أو القناة أو غلقها من قبل دولتها.

سادسا: جماعات الضغط المحلية

تأخذ جماعات الضغط المحلية أشكالا متعددة منها:

منتديات فكرية، تنظيمات سياسية، جماعات دينية.

وتمارس ضغطها من خلال عدة قنوات واحدة منها وسائل الإعلام المنافسة من خلال طرح وجهات نظرها أو من خلال ملكيتها لوسائل الإعلام.

وتستخدم أحيانا عبر الصحف (بريد القراء والصفحات المفتوحة لآراء القراء) أو عبر القنوات الفضائية من خلال (البرامج المباشرة التي تبث أو من خلال الأقراص المسجلة) أو الاتصال بالجهات المعنية المسؤولة عن المؤسسات الإعلامية وإبلاغ شكاويها إلى المسئولين أو إلى مالكي هذه المؤسسات الإعلامية ورؤساء التحرير أو المدراء التنفيذيين للقنوات الفضائية.

وإذا امتلكت جماعات الضغط المحلية قوة اقتصادية ذات قدرة إعلانية كبيرة فان ضغطها الفكري والسياسي يمكن ان يمر عبر الإعلان ذاته.

سابعا: ضغوط من داخل المؤسسة الإعلامية ذاتها.

تكمن الضغوط التي تمارس على عملية الإدارة والتي يكون لها تأثيرها على طبيعة أداء العمل وعلى نوعية الرسائل الإعلامية من خلال عنصرين رئيسين هما:

1. بنية المؤسسة:

يؤثر تركيب المنظمة من حيث نوعية كادرها البشري وكفاءته ومن حيث تجانس الموظفين أو عدمه ومن حيث الاتجاه السياسي وكذلك أسلوب تنظيم المؤسسة ذاته وطبيعة العلاقات التي تحكم أفراد المؤسسة وتنظيم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

فعلى سبيل المثال فان الصراع داخل المؤسسة يؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءتها وعلى إدارتها،، إذ ان مثل هذه المشكلات تفرض على الإدارة أعباء هي في غنى عنها وكذلك فان كفاءة الكادر توفر على الإدارة جهدا كبيرا في تنفيذ المسئوليات الملقاة على عاتقها.

ويؤثر الشكل التنظيمي وتحديد المسئوليات على نمط الإدارة في المؤسسات الإعلامية وكلما تحددت المسئوليات وكان التنظيم مراعيا انسياب العمل في المؤسسة كلما كانت نتائج الإدارة أفضل.

2. طبيعة العمل الإعلامي:

يمكن الحديث هنا عن عنصريين هامين هما:

حارس البوابة (مدير التحرير): حارس البوابة مصطلح إعلامي يطلق على الشخص الذي تمر من بين يديه المعلومات ويقرر ما يجب نشرة وما يجب ان يستبعد وان هاتين المهمتين لحارس البوابة تؤثران تأثيرا كبيرا على طبيعة الرسائل الإعلامية ويتضح دور حارس البوابة في التأثير على اتخاذ القرار في الصحافة وفي أقسام الأخبار في الاذاعة والتليفزيون والفضائيات.

وعلى سبيل المثال فان رؤساء الأقسام في الصحيفة يقومون بدور حارس البوابة حيث يقررون ما يمكن ان ينشر أو ما لا ينشر بحيث يقدمون لرئيس التحرير المواد المرشحة للنشر بعد ان تعبر مصفاتهم الخاصة وهنا يكمن دور هام لحراس البوابة للتأثير على قرارات إدارة التحرير بشان الرسائل الإعلامية التي تصل إلى الناس وهذا يمكن ان يزداد تأثيره إذا كان حارس البوابة ذا اتجاه سياسي أو عقائدي معين إذ انه سيهمل كل ما يخالفه أو على الأقل سيعمل على التقليل من شانه بحيث ينشر في اسطر قليلة وفي زوايا مهملة في صفحات داخلية.

سابعا: الاعتبارات المهنية :

في العمل الإعلامي هناك اعتبارات مهنية تؤثر على القرارات الإدارية من الناحتين (الإدارية _ والتنظيمية) وإدارة التحرير هـذه الاعتبـارات يمكـن ان تتمثـل في:

1. **المساحة:** وهي بالنسبة للعمل الإعلامي تعني الفراغ المتاح لنشر رسالة إعلامية ما، حيث انه ليس بالإمكان توفير كل المساحات التي تحتاجها الرسائل الإعلامية نظرا لضخامة كميتها وتنوع أهميتها وذلك يستدعي أحيانا اختيار الأهم وتجاهل الأقل أهمية وأحيانا أخرى يستدعي اختصار الرسالة الإعلامية لتناسب المساحة المتاحة.

وهذا هو الجانب التحريري من الإدارة.. أما الجانب الإداري فهـو يـرتبط بقرار إداري حول زيادة عدد الصفحات أو ساعات البث إذا كانت المـادة الإعلامية ذات مردود مادي أو معنوي على المؤسسة الإعلامية.

2. **التوقيت المناسب:** ونعني بذلك نشر الرسالة الإعلامية في الوقت المناسب لها وإدارة التحرير تتخذ قراراته وأمام أعينها التوقيـت المناسـب للرسـائل الإعلامية سواء كانت مقروءة أو مرئية أو مسموعة.

3. **الوقت:** وهو هنا يعني الزمن المتاح لإذاعة رسـالة إعلاميـة مـا. وهـو في الاذاعــة والتليفزيــون والفــضائيات مثــل المــساحة بالنــسبة للــصحافة فتخصيص الوقت اللازم يعتمد على قـرارات إدارة المؤسـسة مـن حيـث أهمية الرسالة الإعلامية وحجمها.. ومن جانب آخر فـان تلـك الأهميـة قد تؤثر على قرارات مسبقة للإدارة بـشان الـبرامج المحـددة المثبتـة علـى خريطة العمل من قبل.

4. **خدمات وكالات الأنباء:** تتعدد خدمات وكـالات الأنبـاء مـن خـدمات إخباريـة إلى خـدمات مـصورة وخـدمات فيلميــة...الخ ويكـون عامـل الـضغط علـى الإدارة الإعلاميــة مــن خــلال الرســائل الإعلاميــة الــتي تستقبلها المؤسسات الإعلامية وحيث ان هذه الخدمات هي التي تقرر مـا هو متاح من اختيارات أمام إدارة المؤسسة الإعلامية فيما يتعلق بالأخبـار والصور..الخ إذن فهي إلى حد ما تقـدم قيـودا لمـا ينـشر أو لا ينـشر مـن خلال قراراتها الأولية _ كحـارس بوابـة _ بـشان المـواد الـتي ترسـل إلى مشتركيها.

وظائف الإدارة في المؤسسات الإعلامية:

ان المدير في مؤسسة إعلامية تتنوع وظائفه لتشمل أحيانا على مسئوليات إدارية وتحريرية.ولذا فان تنوع الوظائف وطبيعتها المتميزة بالسرعة تحتاج إلى الاختصار في معالجتها والتوجه الشديد نحو العمل وكذلك فالاتصال الشفوي في ظروف العمل الإعلامي تمتاز بخاصية السرعة والخفة والحصول على رجع الصدى وهو أفضل الوسائل الاتصالية في المؤسسات الإعلامية.

والحديث عن الوظائف التي تمارسها العناصر القيادية في إدارة المؤسسات الإعلامية سوف تعطي صورة أوضح لطبيعة عمل المديرين في تلك المؤسسات.

لذلك يعتمد نجاح المؤسسة الإعلامية على حسن تنظيم إدارتها ودقة هذا التنظيم وتوزيع الصلاحيات بين أقسامها الإدارية والفنية بشكل يساعد على دفع العملية الإنتاجية في المؤسسة بأسلوب أفضل وهذه الصلاحيات تختلف بين مؤسسة إعلامية وأخرى تبعا لإمكانياتها المالية والتقنية وطبيعة النظام الإعلامي الذي تعمل في إطاره

وقد أصبحت المؤسسة الإعلامية تمارس نشاطات متعددة منها:

- **نشاط صحفي:** ويقوم به الكتاب والصحفيون والمراسلون والرسامون.
- **نشاط صناعي:** ويتمثل في تشغيل ماكينات الطباعة وأجهزة الجمع وماكينات التصوير والتجليد ويتولاه المهندسون والفنيون والعمال.
- **نشاط تسويقي:** ويتمثل في بيع المساحات الإعلانية وتوزيع الصحف والمجلات ويتولاه خبراء في التسويق والعلاقات العامة.
- **نشاط مالي وأداري:** ويتولاه المحاسبون والإداريون.

وهكذا نجد ان نشاط المؤسسة الإعلامية قد تنوعت وتشعبت وأصبح من الضروري ان تنظم بشكل يمكنها من انجاز مهمتها على الوجه الأكمل.

وتعتمد المؤسسات الإعلامية ومنها الصحفية بشكل خاص في عملها على عدد من الإدارات وهي:

1. إدارة التحرير.
2. إدارة الإعلان.
3. إدارة المطابع.
4. إدارة التوزيع.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة الإعلامية:

تقوم مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية بالإشراف على الجوانب الإدارية والتنظيمية ووضع سياساتها وتصريف أمورها وأنشطتها ويختص رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإعلامية بما يلي:

1. سلطة الإشراف على جميع أوجه النشاط التي تقوم بها المؤسسة.
2. يكون له حق التفاوض باسم المؤسسة ويوكل من يراه لينوب عنه في رفع الدعوى والحضور أمام الجهات القضائية وأية جهة أخرى
3. يختص بالأمور العاجلة التي تعرض علية من رئيس التحرير أو مجلس التحرير وان يصدر كافة القرارات والتنظيمات التي يراها لازمة لحسن سير العمل على ان تعرض بعد ذلك على مجلس الإدارة في أول اجتماع له.
4. يكون لرئيس مجلس الإدارة الحق في تعيين أي عدد من المستشارين لمعاونته على ان يحدد الأعمال التي تعرض عليهم لإبداء الرأي فيها.

5. لرئيس المجلس ان يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبراتهم دون ان يكون لهم حق التصويت.
6. له الحق في دعوة مجلس إدارة أي شركة من الشركات التابعة للمؤسسة أو مجلس تحرير أي صحيفة من صحف المؤسسة للاجتماع كلما وجد ضرورة تدعو لذلك وإدراج أي مسالة في جدول تدخل في اختصاصها.
7. إعداد تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة وأعمالها وأعمال الوحدات والشركات التابعة لها مرفقة بتقرير مراقب الحسابات.

مسئوليات رئيس التحرير:

يقف على رأس إدارة التحرير ويتولى قيادة الصحفية عبر التوجيهات اليومية التي يقدمها للعاملين معه في كافة فروع العمل والإنتاج في الصحيفة الذين يتطلب نجاحهم توافر روح الفريق المنسجم الذي يسهم في وصول الصحيفة إلى القارئ في الوقت المحدد وفي جعلها ترضي اهتمامات قرائها واحتياجاتهم وتطلعاتهم والثبات في وجه الصحف المنافسة والنجاح في العملية الإعلامية التي تعتبر الصحافة المكتوبة ابرز دعاماتها في عالم اليوم.

ويعتبر رئيس التحرير الدينامو الذي يحرك العمل الصحفي في الصحيفة والى جانب ذلك فهو مسئول عن جميع المواد التي تنشرها صحيفته سواء كانت أنباء أم تعليقات أم موضوعات فكرية أم تحقيقات وكثيرا ما ينوب رئيس التحرير عن صاحب الصحيفة في تحمل المسئولية والتبعات الخاصة بها.

ويقوم رئيس التحرير بتزويد معاونيه بالأفكار ووضعها موضع التنفيذ وعلى مسئوليته تقع مهمة تحديد سياسة الصحيفة بعد ان يكون قد سبق وتناقش فيها مع

أعضاء مجلس الإدارة أو مع اللجنة التي تتوالى الإشراف عليها وعلية ان يشرح لمعاونيه خطوط ومبادئ هذه السياسة بحيث يستطيع الكل فهمها وقبولها.

كما تتمثل مهمته في الربط بين الأقسام الفرعية التي يتكون منها جهاز التحرير باعتباره العقل المفكر والمدبر وراء هذا الجهاز الصحفي الضخم.

مسئوليات مدير التحرير:

يعتبر مدير التحرير المسئول التنفيذي في الصحيفة اليومية وهو يشرف على تنفيذ التوجيهات الصادرة الية من رئيس التحرير بالإضافة إلى ذلك يقوم مدير التحرير بمتابعة سير العمل فيما نسميه بالمطبخ الصحفي أو (الديسك) وهو المكان الذي يجتمع فيه إنتاج كل المحررين حيث تتم مراجعته وإعداده بالشكل الملائم للنشر.

ومسئولية مدير التحرير هنا هي إقرار عملية النشر وفقا لسياسة الصحيفة وتوجيهات رئيس التحرير. ومن مسئوليات مدير التحرير ايضا التنسيق بين جهاز التحرير وجهاز سكرتارية التحرير والمطبعة كما يتولى مدير التحرير متابعة كل هذه الأعمال باتخاذ قرارات سريعة وفورية حتى لا يتعطل العمل.

من الواضح ضمن هذه المعطيات ان إدارة المؤسسات الإعلامية إدارة علمية وذلك لأهميتها كوسيلة لتوجيه وضبط حسن سير الأعمال وكفاءة الأداء بأقل التكاليف وأفضل السبل بما يحقق الأهداف.

وأصبح من الضروري إذا أريد للمؤسسات الإعلامية ان تحقق الأهداف المحددة لها بالمستوى المطلوب ان يدرك هذا الإعلامي المشكلات الأساسية لكافة نواحي الإدارة الإعلامية.كذلك يجب ان يلم الإداريون الذين يعملون في النواحي الإدارية البحتة الماما كبيرا بما يدور في إدارات التحرير والبرامج.

فلا ينكر مدى تـأثر القطـاع الإعلامـي بـالقرارات الـتي تـصدرها الإدارة في المؤسسة الإعلامية تأثيرا بالغـا ولـذلك يجـب تـدريب الإعلامـيين الـذين تؤهلـهم وظائفهم لتولي مراكز قياديـة في المـستقبل علـى الأعمـال الإداريـة البحتـة والفنيـة والهندسية وكذلك الحال مع رجال الإدارة والذين تؤهلهم وظـائفهم لتـولي مراكـز قيادية في المستقبل على أعمال التحرير والبرامج تـدريبا عمليـا عـن طريـق ممارسـة العمل الإعلامي نفسه الذي يتعلق بالرسالة الإعلامية.

ولذلك ينبغي على الطرفين ان يـدرك كـل منهمـا ان معرفتـه بمهـام الطـرف الآخر وإتقانها جزء ضـروري مـن ثقافتـه المهنيـة لان الخـصائص الحسية للوسـيلة الإعلامية تحتم ضرورة تطويـع الأسـلوب لـيلاءم الوسـيلة حتـى يـسير العمـل في سهولة ويسر ويحقق الأهداف المرجوة منة من اقصر طريق.

الفصل الثانى

الإعلام والتوعية البيئية

الفصل الثاني

الإعلام والتوعية البيئية

الوعي البيئي:

مع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وعناصرها خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على المستوى الإقليمي وعبر وطننا العربي وفي العالم بشكل عام، ازدادت الحاجة إلى إكساب الأفراد والجماعات الخبرة والدراية الكافيتان بعناصر ومكونات وقضايا وإشكاليات البيئة، وفهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكاليات البيئة، والتدرب على حلها ومنع حدوثها، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها من أزمات اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في بعض الأحيان. وهذا ما اعتقده شخصياً تعريف شامل لمصطلح الوعي البيئي. والوعي البيئي هذا يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية والخاصة في مجتمعاتنا العربية، ليصبح الفرد العربي قبل متخذ القرار البيئي واعياً بمتطلبات الفترة القادمة ومدركاً لاحتياجاتها. والوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاث حلقات منفصلات متداخلات في آن واحد وهي:

- **التربية والتعليم البيئي:** ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي بشرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرنامج التعليمي والتربوي.

- **الثقافة البيئية:** وتبدأ من توفير مصادر المعلومات ككتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورة وفي الحوادث والنوازل والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع خاصة ذات المردود الإعلامي.
- **الإعلام البيئي:** هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الإيجابي للرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية، ويعمل الإعلام البيئي في تسيير فهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينه تجاه البيئة وقضاياها.

وسائل الإعلام:

التطور السريع وتعقد المجتمعات المدنية العربية البسيطة وظهور المدن الكبيرة مع نهايات القرن الماضي وما تلاها وتشابك مصالح المجتمعات فضلاً عن المصالح الفردية، أدي ذلك إلى تغير نمط الاتصال بين أفراد المجتمع، وانتشرت وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، وتطورت وسائل وتقنية بث التأثير المعرفي والعلمي، فاستخدمت وسائل الإعلام العامة والمشهورة والتي أهمها:

- **وسائل مقروءة:** صحافة، مجلات، كتب، كتيبات، ملصقات، نشرات
- **وسائل مسموعة:** راديو، أشرطة، CDs، محاضرات، خطب، ندوات، مؤتمرات
- **وسائل مرئية:** تلفزيون، معارض، إنترنت، أفلام، قنوات فضائية متخصصة، رسائل الهاتف الجوال متعددة الوسائط
- **وسائل شخصية:** مقابلات، اجتماعات، زيارات، محادثات

وبملاحظة نتائج استخدام الرسالة الإعلامية الموجهة عبر وسائل الإعلام العامة وتقنيات الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وتقنيات الوسائط المتعددة بالهاتف الجوال والشبكات العنكبوتية (الإنترنت)،فإنه يظهر جلياً التمايز النسبي لكل وسيلة إعلامية لإحداث الاستجابة و التأثير المرجو من الرسالة الإعلامية الموجهة على الفئة المستهدفة، ومن ناحية أخرى، يكاد الملاحظ أن يجزم بان التطور الإعلامي المتواكب مع توفر تقنيات الاتصال الحديثة لن يقف، و لن يقف تطور أدوات وتقنية وأسلوب رسائله الإعلامية، ولن تنقطع حاجة الإنسان للإعلام وصناعته والاستثمار فيه.

الإعلام البيئي:

بظهور الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها، وانتشار الكوارث وحوادث التلوث البيئي، وحاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية وشغف الإطلاع ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي الآنية عليهم، وحب استشراف المستقبل فيما يتعلق بتأثير التلوث على البيئة، والبيئة الطبيعية، والتغيرات المناخية في العالم بسبب التلوث، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد والحالة الاجتماعية...الخ، ظهر مصطلح الإعلام البيئي وأخذ هذا المصطلح بالتطور المتواتر في التعريف والمفهوم والاستخدام منذ سبعينات القرن الماضي، فبعدما كان نقلاً للخبر البيئي والإثارة الصحفية، لمزيد من المبيعات، أصبح له سياسات وخطط ووظف لتحقيق أهداف مختلفة وكما للإعلام بمفهومة الحديث "الإعلام التنموي" والذي يساعد الناس على تكوين رأي صائب في مضمون الواقع، أصبح الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة والمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق

والمعلومات الموضوعية (الصحيحة) بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية المستدامة، وتنوير المستهدفين لتكوين رأي صائب في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة، في حال عدم تسييسها وتوجيهها لخدمة أغراض أخرى.

وكما أن الرسالة الإعلامية المبثوثة تساعد في بناء أو فهم الظروف المحيطة وتحدث تأثير في المستقبل ويتوقع استجابة معينه منه بعمل أو شعور بشعور معين، فإن الرسالة الإعلامية البيئية لها نفس الخصائص التأثيرية، وتكمن الخطورة فيها بمن يوجه الخطاب الإعلامي البيئي؟ حيث قد تأتي بمردود عكسي أو تنحرف الرسالة الإعلامية البيئية عن مسارها الأصلي والمراد بها في غياب الإعلامي المتخصص في المجال البيئي، أو قد يترك تأطير القضية البيئية ضمن سياسات دولية أو إقليمية في إطار العولمة حيث (تنطوي العولمة على حبس انتقائي للحرية على صعيد العالم في منظور اكتساب المعرفة، حيث لا تتاح المعرفة المفيدة بيسر لطالبيها مع تقوية البلدان المصنعة لأسوار حماية الملكية الفكرية ولإنتاجها المعرفي) كما جاء نصاً في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004؛ وهنا يبرز الدور الأساسي للإعلامي المتخصص وللأجهزة المسئولة عن الشأن البيئي في إيضاح المصطلح والمعلومة البيئية وتوجيه الخطاب الإعلامي البيئي.

القطاع الخاص والإعلام البيئي:

اهتمام ومساهمة واستثمار القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني في أنشطة التوعية والإعلام البيئي بشكل خاص تحتاج إلى مزيد من التحفيز ومنح فرص اكبر، فبالرغم من وجود مشكلة توجيه الخطاب الإعلامي على مستوى الوطن العربي بغياب الصحفي البيئي المتخصص بشكل عام، إلا أن مشكلة ندرة الوسيلة الإعلامية غير الرسمية المتخصصة التي يمكن الاعتماد عليها في مجال البيئة

في الوطن العربي هي مشكلة حقيقية، فلا يوجد تقريباً استثمار أهلي خاص في مجال التوعية البيئية عبر امتداد الساحة العربية سوى في قناة فضائية بيئية واحدة متخصصة في البيئة والأرصاد، ومجلة بيئية واحدة تهتم بشؤون البيئة والتنمية، مع وجود صفحات أسبوعية أو شهرية بيئية في بعض الصحف اليومية إلا أنها في حال وجود مناسبات أو دعايات يتم تقليص محتواها أو في بعض الأوقات تلغى بالكلية. ولا اقصد المساهمة والاستثمار في مجال الإعلام البيئي الحيوي والفيزيائي للبيئة فقط، بل كل الأنشطة التفاعلية والاقتصادية والسياسية لانعكاس ذلك على فهم وإدراك اللعبة البيئية الدولية ومساراتها، دعماً لمسيرة التنمية بالوطن العربي للارتباط الوثيق والمباشر للنشاطات التنموية للقطاعين الحكومي والخاص بالبيئة والتنمية المستدامة.

تبني القضية البيئية التنموية في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات المعنية بالصحافة تأتي في العادة من قناعات صانعي ومتخذي القرار، المبنية أساساً على التوعية البيئية السليمة وبعد النظر والإدراك بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية والدينية؛ حيث تأتي قضية تبني المؤسسات الإعلامية للقضية البيئية ومتطلبات التنمية المستدامة كرسالة إعلامية واجبه تقتضيها المصلحة العامة، كأحد أهم ركائز الإعلام البيئي التنموي (إن صح التعبير)؛ ويأتي التخلي عنها لتحقيق مكاسب ومنافع وقتيه مادية من خلال عوائد الإعلان المباشر أو المقال المدفوع كأهم معوقات التوعية والإعلام البيئي السليم، خاصة في أهم وسائل الاتصال الجماهيري (الصحافة)؛ كأن يسعى بعض مريدي الربح السريع للترويج عن مشاريع غير محسوبة العواقب البيئية والالتفاف حول نتائج دراسات التقييم البيئي بالإعلان عن الجدوى الاقتصادية والعائد المادي المتوقع لمشاريعهم من خلال

الإعلانات المغرية بمبالغ طائلة لدى وسائل الإعلام باشتراط أدبي (غير مكتوب عادة) أنه في حال أوضحت هذه الوسيلة الإعلامية أو سمحت لأي من أقلامها أو كميراتها إظهار أي نقد لتدمير الموارد والمكونات البيئية للبيئة المحيطة أو توضيح للأضرار المستقبلية لهذه المشاريع سواء الأضرار البيئية أو الاقتصادية على المجتمع، فإن تلك المؤسسات الإعلامية سوف تفقد حصتها في الإعلان.

التربية والتعليم والإعلام البيئي:

الإعلام البيئي هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية لا يجب أن ينفصل نشاطه الإعلامي البيئي في البرامج التي ينتجها ويستهدف بها النشء عن ما جاء في مناهج المراحل الدراسية للتعليم العام والتي تقدمها وزارات التربية والتعليم في مناهجها الدراسية الصفية أو النشاط أللاصفي للفئة المستهدفة؛ فبوجود هذا الترابط التربوي والإعلامي، يكون ترسيخ حقيقي للمفاهيم البيئية فيدرس الطالب المفهوم البيئي المعين ويراه في مجال التطبيق بوجوه مختلفة من خلال برامج وسائل الإعلام والمسلسلات والبرامج التفاعلية الموجهة لمرحلته العمرية كأفلام الكرتون وبرامج الأطفال وبرامج الأسرة وخلافه...، حيث يستخدم خلال البرامج الإعلامية مخاطبة الجانب العقلي إضافة إلى الجانب الوجداني لدى الفئة المستهدفة من المتلقين وتسهم بذلك في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو المحافظة على البيئة وتغيير المفاهيم والسلوكيات السلبية إلى مفاهيم وسلوكيات ايجابية تجاه البيئة ومكوناتها.

نجاح العمل الإعلامي البيئي:

في اعتقادي أن من أهم سياسات إنجاح وإحداث نقلة نوعية في العمل الإعلامي البيئي والتي تسهم في الرقي بثقافة البيئة والحفاظ عليها في المجتمعات

العربية، وإحداث انعكاسات ايجابية في واقـع عمـل التوعيـة والإعـلام البيئـي هـو السعي في تبني وانتهاج السياسات التالية من قبل الجهات البيئية الرسميـة والجهـات الإعلامية:

- الدعم والتشجيع الدائمين من قبل الإدارات البيئية للفنـانين وللإعلاميين والصحفيين وتحفيزهم للإبداع في الطرح البيئي، وتـوفير قواعـد البيانـات ومصادر للمعلومـات البيئيـة وتعـيين جهـة مـسئوله لـديها ألقـدره علـى إيصال المعلومة البيئية بشكل جيد مدعومة بالأرقام والبيانات .
- توعية شاغلي المناصب العليا الإعلامية بأهمية الـدور الـذي يقومـون بـه للحفاظ على البيئة والمساهمة في استمرارية التنمية المستدامة بالوطن .
- التخطيط الإعلامي المسبق للأهداف المرجوة من الطرح الإعلامي البيئـي لما يخدم المصالح العليا للوطن وبعيداً عن الإثارة غير المبررة .
- تبادل الخبرات المكتسبة في مجال التوعية والإعـلام البيئـي بـين الجهـات المسئولة عن التوعيـة والإعـلام البيئـي في القطـاعين الحكـومي والخـاص لصقل وتنمية مهارات القائمين على الإعلام البيئي .
- منح المجتمع وعلى جميع مستوياته الفرص في تحمل مسئوليته بالمـشاركة في طرح رأيه البيئي عبر القنوات الإعلامية لتكـون وسـيلة إبداعيـة تفاعليـة لنشر الوعي والثقافة البيئية .

الخلاصة:

الحاجة في ازدياد للتوعية البيئية في المجتمعات المعاصرة، والإعلام البيئي وهو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية لم يزل في تطور مستمر حتى أصبح أحد أدوات نشر وتعميم التنمية المستدامة المبنية على التناغم والترابط بين البيئة وسلامتها والتنمية الاجتماعية والصحة، التي لا غنى عنها في كافة المشاريع والبرامج التنموية. إلا أن الرسالة الإعلامية البيئية سيف ذو حدين قد تأتي بمردود عكسي أو تنحرف عن مسارها في حال غياب الإعلامي المتخصص في مجال البيئة وغياب التوجه العام للمصالح العليا في قضايا البيئة والتنمية المستدامة المعاصرة على المستوى العالمي، مما يجعل التخبط نصيب العديد من المحاولات الإعلامية للرقي بالوعي البيئي بتلك القضايا.

يجب الاهتمام بتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع وبرامج وأعمال الإعلام البيئي، وإدراج مواضيع وقضايا البيئية ضمن الأعمال والبرامج الإعلامية، وتشجيع المستثمرين على تضمين الأعمال والبرامج الإعلامية الموجهة للنشء على وجه الخصوص المواضيع البيئية المدرجة في مناهج التعليم العام للفئات العمرية المستهدفة بتلك البرامج.

منح المجتمع المدني ومؤسساته الفرصة للمشاركة في مسئولياتهم تجاه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي، مطلب أساس في العمل الاجتماعي لحماية وصون البيئة. كل ذلك يسهم بشكل كبير في رقي وعي المجتمع بأهمية سلامة بيئته والحفاظ عليها من الاستنزاف الغير مرشد وكل ما يتسبب في تلوثها أو يخل بمقوماتها الأساسية.

- أهمية ربط المفاهيم البيئية التي تطرح في إطار الإعلام البيئي الموجه أساساً للنشء كأفلام الكرتون وبرامج الأطفال وبرامج الأسرة والأفلام السينمائية، بما هو موجود في المنهج العام للتعليم من مواد ومفاهيم بيئية للفئات المستهدفة، بهدف ترسيخ وتعميق تلك المفاهيم لدى النشء.
- الطلب من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ومكتبه التنفيذي بإصدار نشرات تصور وتعكس وجهة نظر المجلس تجاه القضايا البيئية العالمية التي تهم الوطن العربي، وتفسير المفاهيم والمصطلحات البيئية المستجدة على الساحة العالمية كمصطلح (carbon account) ونشرها ليسهل على المهتمين الوصول إليها وتفهم المقصود منها.

الفصل الثالث
البيئة في وسائل الاعلام العربية

الفصل الثالث

البيئة في وسائل الاعلام العربية

من الصعب الحديث عن هوية خاصة للإعلام البيئي العربي، مشابهة مثلاً لهوية الإعلام السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الفني أو حتى الرياضي. فالهوية الإعلامية تتطلب وجود بعض الشروط الأساسية لاعتبارها هوية مستقلة ومميزة، بما فيها أنماط إعلامية احترافية تتعلق بكيفية تقديم الخبر والتحليل، تنطلق من إطار معرفي محدد للقضايا البيئية. كما أنه لا بد من وجود قاعدة من الاعلاميين المحترفين والمدرَّبين والمتخصصين بشؤون البيئة وأن يكون لهذا الاعلام القدرة على التأثير في التوجهات العامة. والمهم أيضاً لاستحقاق صفة "الاعلام البيئي" أن تكون هناك وتيرة متواصلة للنشر، وليس مجرد أخبار وتعليقات متفرقة ومتباعدة وغير منتظمة. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه العوامل تكاد لا تتوافر في معظم الإعلام العربي حين يتعاطى مواضيع البيئة، بعكس القطاعات الإعلامية الأخرى. كما ترتبط مشكلة الإعلام البيئي العربي بمشكلة الإعلام العلمي عموماً، الذي لا يجد له مكانة واضحة على الساحة الاعلامية العربية.

عام 1987 قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً للإعلام البيئي العربي الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة[1]. ولو كنا اليوم، بعد عشرين سنة، في صدد وضع خطة جديدة،

---

(1) "الاعلام العربي والبيئة"، ورقة قدمها نجيب صعب عام 1987 في مؤتمر للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد في تونس، وذلك بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. النص الكامل في كتاب "قضايا بيئية" لنجيب صعب، المنشورات التقنية، بيروت، 1997.

لخرجنا بالتوصيات نفسها. الكثير تغير خلال عقدين من الزمن، فتبدل وجه العالم، وتطورت النظرة الى البيئة والتنمية، وأصبحت البيئة على جدول أعمال الحكومات. وفي حين كنا بالكاد نجد إشارة الى البيئة في الصحافة العربية، وكان علينا استنباط تعابير جديدة للكتابة عن مواضيع لم تعالج من قبل، نجد اليوم أن بعض الصحف العربية قد خصصت صفحات للبيئة، وازداد اهتمامها بتغطية قضايا البيئة والتنمية المستدامة. لكن معالجة الصحافة العربية لمواضيع البيئة تفتقر إلى المتابعة وتتسم بمحتوى إخباري آني بعيد عن التحليل.

إذا عدنا الى التوصيات التي اقترحناها في مجال الإعلام البيئي العربي منذ عقدين وتبنتها المنظمات الدولية والحكومات والمجالس الوزارية، لوجدنا أن معظمها بقي حبراً على ورق. أما تزايد الاهتمام بالعناوين البيئية في الصحافة العربية فمرده أساساً إلى جهد فردي من جهة، وتكاثر الأخبار البيئية في وكالات الأنباء العالمية من جهة أخرى.

وأبرز مظاهر الاخفاق في تنفيذ برنامج إقليمي للإعلام البيئي تكمن في إهمال إقامة قنوات اتصالات جدية بين الإعلاميين ومصادر المعلومات البيئية العربية، وعدم إيجاد آلية ثابتة لجمع المعلومات البيئية الاقليمية وتوثيقها وجعلها في متناول الإعلاميين العرب. فما تزال مصادر معلوماتنا الأساسية وكالات الأنباء الاجنبية، في غياب مصدر إقليمي موثوق للمعلومات البيئية[1].

وإذا كانت المشكلة في الماضي قلة الأخبار البيئية، فقد تكون المشكلة اليوم كثرتها. غير أن الأخبار والإشاعات شيء، والمعلومات الموثوقة شيء آخر. ففي

---

(1) نجيب صعب، قضايا بيئية، المنشورات التقنية، بيروت، 1997. من فصل الجمهور ومصادر المعلومات، ص 23 ـ 24.

خضم هذا الكم الهائل من الأخبار البيئية العالمية، تحول معظم الإعلام البيئي العربي الى نقل مبعثر لأخبار مشتتة غير مترابطة، ينقصها التوثيق والتحليل، فأصبحنا نقرأ عن تغير المناخ والتصحر كأننا نتابع روايات عنترة والزير. ولعلّنا نجد في صحافتنا معلومات عن صحراء أريزونا أكثر مما نجد عن الربع الخالي أو الصحراء التي تمتد بين بيوتنا. وقد سألت مذيعة في مقابلة تلفزيونية مرة عن تأثير بيوت الزراعة البلاستيكية (Green houses) على تغير المناخ، بعدما ضاعت في المعلومات المشتتة التي قرأتها بين ظاهرة الدفيئة أو الاحتباس الحراري (Green house effect) وبيوت الزراعة البلاستيكية (Green Houses)، فاختلط عليها التشبيه، وظنت أن هذه البيوت الزراعية هي سبب الاحتباس الحراري في جو الأرض. هناك تقصير في توفير المعلومات، تتحمل جزءاً كبيراً منه المنظمات المختصة. فالصحافي يحتاج الى معلومات موثوقة وخلفيات علمية لدعم تحقيقاته، وليس الى نشرات ملونة تضم أخباراً اجتماعية مبعثرة وعرضاً لانجازات لم يعرف بها غالباً إلا كتابها. ويبدو أن أفضل ما يطبقه البعض من رسالة البيئة هو إعادة التدوير (re-cycling). غير أنه، في هذه الحال، لا يتعدّى إعادة تدوير الكلام نفسه، الى أن يفقد كل فكرة وكل معنى. لقد طلبنا من منظمة مختصة معلومات جديدة عن موضوع هو في صلب اختصاصها، فأرسلت لنا بعد أسابيع تقريراً قالت إنه الأفضل والأحدث، واكتشفنا أننا نحن وضعناه لهذه المنظمة منذ عشرين سنة[1].

الإعلام العصري إعلام معلومات وتحليل، وليس إعلام مواعظ وافتراضات عبثية. ففي موضوع البيئة تحديداً، تجاوزنا مرحلة إقناع الناس بأهمية الحفاظ على البيئة سليمة، الى مرحلة تحديد الأساليب الناجعة لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي

---

(1) المصدر السابق، ص 21 ـ 22.

أصبح مقبولاً. وهذا يعني معاملة البيئة إعلامياً كقضية وليس كأخبار في صفحات النشاطات الاجتماعية أو إشاعات في صحف الإثارة. أما إعادة تدوير الأخبار بلا معلومات جديدة وبلا تحليل موضوعي موثّق، فهو يجعل الإعلام اجتراراً ويفقده صدقيته، ناهيك عمّا في هذه الممارسة من استهتار بالجمهور واستخفاف بقدراته ومداركه. والجمهور لا يستمع الى من يتعامل معه بخفة.

ولئن كان ورود كلمة 'بيئة' تزايد آلاف المرات في وسائل الاعلام العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، الا أن طريقة التصدي لهذا الموضوع بقيت في معظم الحالات مرتبطة بالخبر وردود الفعل الآنية على تطورات دولية وكوارث. وقد ساهمت المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة والتنمية، منذ قمة الأرض عام 1992 ومشاركة الدول العربية فيها وتوقيعها على معظم المعاهدات البيئية الدولية التي تمخضت عنها، بتوسع وسائل الاعلام العربية في الكلام عن الموضوع. ولكن هذا انحصر غالباً بصيغة نقل الخبر عن الوكالات الأجنبية، أو بالبيانات عن مشاركة الوفود الرسمية.

وقد وجدت دراسة عن التغطية الصحافية لمواضيع البيئة في البحرين أنه على الرغم من نشر الصحف البحرينية اليومية الست أكثر من 2000 موضوع عن البيئة المحلية عام 2004، فقد انحصر معظمها في نقل الأخبار والأحاديث، وكان 4٪ منها فقط في نطاق التحقيقات والمقالات التحليلية والتعليقات[1].

---

(1) مها محمود صباغ، 'أولويات قضايا البيئة المحلية في الصحافة البحرينية' (دراسة ماجستير)، برنامج الادارة البيئية، جامعة الخليج العربي في البحرين، 2005.

أن ما وجدته الدراسة هذه من البحرين ينطبق على جميع الدول العربية التي شملها استطلاع لمجلة البيئة والتنمية[1]، وإن كان لم يُحصِ المواضيع بالأرقام. وقد خرج الاستطلاع بالملاحظات التالية:

1. أقل من عشرة في المئة من الصحافة العربية تخصص محرراً لشؤون البيئة والتنمية المستدامة. والنسبة نفسها من الصحف تخصص صفحة أسبوعية أو دورية أو مساحة محددة لشؤون البيئة.
2. حتى الصحف التي تخصص صفحة دورية للبيئة، تلغيها عند ضغط الأحداث السياسية والاقتصادية والاعلانات، وغالباً ما تصدرها لفترة ثم تتوقف، إما نهائياً أو لتعود بعد شهور أو سنوات. وهذا لا يمكن أن يحصل مع الصفحات الثابتة للسياسة والاقتصاد والرياضة والمجتمع مثلاً.
3. ترتبط كثير من صفحات البيئة في الصحافة العربية بدعم أجهزة البيئة الحكومية، مما يفقدها الحيادية ويجعلها عاجزة عن توجيه النقد إلى هذه الأجهزة.

---

(1) أجرى الاستطلاعات مراسلون لمجلة البيئة والتنمية في 15 بلداً عربياً، وذلك استناداً إلى مراجعة محتوى وسائل الاعلام المحلية في الفترة ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 وأيلول (سبتمبر) 2006. وتم جمع المعلومات خصيصاً لهذه الدراسة، كمساهمة من فريق مجلة البيئة والتنمية: عماد سعد (الامارات)، علي العنزي (السعودية)، غادة فرحات (الكويت)، زكريا خنجي (البحرين، عماد بن أحمد المعشني (عُمان)، أحمد حسين عبدالرحمن (قطر)، تسرين عجب (لبنان)، عبدالهادي النجار (سورية)، باتر وردم (الأردن)، كاظم المقدادي وفاضل البدراني (العراق)، صادق العصيمي (اليمن)، وجدي رياض وخالد غانم (مصر)، فتحي الحمروني (تونس)، فتيحة الشرع ويونس فسيح (الجزائر)، محمد التفراوتي (المغرب).

4. ما تزال مصادر المعلومات المحلية الموثوقة عن قضايا البيئة ضعيفة أو معدومة. لهذا تفتقر معظم المواضيع الصحافية البيئية إلى قوة المعلومات، التي هي أساس الصحافة الحديثة.
5. شهد عدد المواقع العربية على الانترنت توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع أنها لا تقارَن بغيرها في الدول المتقدمة ومعظم دول العالم الثالث. فقد بقي محتوى هذه المواقع ضئيلاً، ومعلوماتها غالباً قديمة لا يتم تحديثها، ومعظمها غير موثقة، يصعب استخدامها كمرجع، حتى حين تكون تابعة لجهات حكومية. وقد لاحظنا أن محتويات معظم مواقع الانترنت العربية عن البيئة تنشر كمواد أولية، بلا تدقيق وتحرير. لكن في بعض مواقع الانترنت العربية هيكلية جيدة لمشروع قابل للتطوير.
6. العناوين البيئية التي حظيت بالاهتمام الأكبر في وسائل الاعلام العربية عامة شملت: الطبيعة والحياة الفطرية، النفايات الصلبة والصحة البيئية، تلوث البحار والكوارث. التلوث الصناعي والتصحر حظيا بأولوية في الاعلام الجزائري. وحظي موضوع المياه بأولوية في سلطنة عُمان والأردن. وكان لافتاً شبه إهمال لمواضيع مثل تلوث الهواء، إلا في حالات الكوارث، وترشيد استهلاك الطاقة، واستخدامات الأراضي، وتنظيم المدن.

لا يمكن تحميل وسائل الاعلام وحدها مسؤولية التقصير في إنتاج اعلام يتصدى لقضايا البيئة والتنمية المستدامة بفعالية. فهذه مرتبطة بحلقات ثلاث، هي:

- دول لديها خطط تنموية وبرامج بيئية.
- قاعدة من البحوث البيئية العلمية.

- جمهور واسع من ملايين المواطنين الذين يحتاجون إلى المعرفة البيئية والانخراط في العمل البيئي والتنموي[1].

الاعلام البيئي الانمائي يربط هذه الحلقات الثلاث، وهو لا يخبر عنها فقط بل يساهم في دعمها وتقويتها. لكن الاعلام لا يمكن أن يعمل في فراغ، والوهن في أية حلقة يضعف الحلقات الأخرى. فلا بد من تكامل جميع حلقات البيئة والتنمية المستدامة للوصول إلى اعلام بيئي متطور. غير أن دور الاعلام البيئي ليس أن يكون مرآة للواقع فقط، بل عليه أن يتحمل في أحد وجوهه دور المنارة، أي أن يفتح الآفاق لتطوير العناصر الأخرى، من خطط بيئية وقاعدة علمية وجمهور مهتم.

ثم ان الاعلام البيئي لا يمكن أن يكون صنفاً قائماً في ذاته يحتمل الهواية، بل هو إعلام محترف تنطبق عليه أساساً الشروط الدقيقة للاعلام. وقد لاحظنا أن البعض يعتبر أن إضافة عبارة "بيئي" يخوله إطلاق صفة الاعلام والصحافة على مطبوعات تصدر بمقياس الهواية، على مستوى البيئة كما على مستوى الصحافة. والاثنان يتطلبان احترافاً. ولم يكن ممكناً أن نتصور اطلاق صفة إعلام وصحافة اقتصادية، مثلاً، على مطبوعات مشابهة تتحدث على هوامش عناوين اقتصادية.

الاعلام الحديث ينطلق من الجمهور، ويتوجه إليه، ويعتمد في استمراره على النجاح في استقطاب الجمهور والحصول على دعمه، وإلا تلفظه آليات السوق. المشكلة أن كثيراً مما تطلق عليه صفة الاعلام البيئي في العالم العربي هو في الحقيقة نشاطات ربحية، تعتمد على منظمات وحكومات وليس على الجمهور.

---

(1) جمال محمد غيطاس، "الاعلام العلمي العربي وقضايا التنمية ـ رؤية معلوماتية"، ورقة قدمت في مؤتمر مجلة "العربي" حول الاعلام العلمي، الكويت، كانون الأول (ديسمبر) 2005.

الخلاصة أن الاعلام البيئي العربي في بداية الطريق. فهناك اعتراف بأهمية البيئة من أجل التنمية. وهناك اهتمام واضح بمواضيع البيئة في وسائل الاعلام، يعبر عنه تزايد الحديث عن عناوينها. المطلوب تحويل العناوين إلى مواضيع جدية وتحويل صحافة البيئة إلى احتراف.

إعلام البيئة في الدول العربية

نستعرض في هذا الفصل وضع الاعلام البيئي في الصحافة العربية المكتوبة، مع اشارات إلى البرامج المخصصة للبيئة في الاذاعة والتلفزيون، وذلك على المستوى الوطني في الدول العربية. وسنحاول استعراض الوضع على نحو موضوعي، عن طريق وصف المقاربة الاعلامية لمواضيع البيئة في 15 بلداً أمكن فيها رصد متابعات إعلامية بيئية على مستوى الصحافة المنتشرة في الأسواق، مع إشارات سريعة الى تناول البيئة في المطبوعات الدورية المحدودة الانتشار وفي وسائل الاعلام المرئية والمسموعة.

الأردن

يمكن رصد وضع الإعلام البيئي في الأردن من خلال متابعة سريعة لمصادره والمنشورات والمواد البيئية في مختلف وسائل الإعلام. فالتغطية الإعلامية التي تقدمها الصحف اليومية الرئيسية في الأردن تنشر عادة في مختلف الصفحات والأقسام. الأخبار البيئية المحلية تنشر في الصفحات المحلية والصفحات الخاصة بالمحافظات، وتختلف مساحتها وموقعها حسب الخبر. فالأخبار ذات الطبيعة الساخنة قد تحتل الصفحة الأولى، وهذا ما حدث في بعض الحالات التي أثارت ردود فعل واسعة على الصعيد الوطني، مثل التلوث الصادر عن مصنع الاسمنت

أو التوجه نحو التخلص التدريجي من البنزين المحتوي على الرصاص أو حالات تلوث المياه. أما الأخبار البيئية العالمية فعادة ما تحتل الصفحات الأخيرة أو صفحات المنوعات باعتبارها أخباراً من النمط المسلّي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، خصصت بعض الصحف اليومية، وخاصة "الدستور" و"العرب اليوم"، صفحات بيئية خاصة، لكنها ما لبثت أن أوقفتها لأسباب متعددة، منها اعتبار مسؤولي الصحف أنها لا تستقطب ما يكفي من القراء والمعلنين بما يبرر تخصيص محرر خاص ومساحات دائمة لها. ولا توجد حالياً أية صفحات بيئية متخصصة في الصحف اليومية الأردنية. كما لا يوجد فيها محررون بيئيون متخصصون ومتفرغون. وفي حين تنشر "الدستور" بعض المقالات والتحقيقات البيئية الدورية في نطاق التبادل الاعلامي مع مجلة "البيئة والتنمية"، تتوزع شؤون البيئة في الصحافة الأردنية عامة بين الأخبار المحلية، أو الدولية المنقولة عن الوكالات، خاصة لتغطية المؤتمرات الدولية الكبيرة. وغالباً ينشر الخبر بلا تحليل أو تعليق. وكان التلفزيون الأردني يقدم برنامجاً أسبوعياً حول البيئة حتى نهاية العام 2003، تم إيقافه. ولم تعد الشؤون البيئية تظهر إلا ضمن تقارير متفرقة في البرامج المحلية أو مقابلات مع مسؤولين بيئيين للتعليق على قضايا ذات حيوية إخبارية. أما الإذاعة فهي تقدم برنامجاً بيئياً أسبوعياً يركز على القضايا المحلية. ولعل سبب ذلك ضعف الاهتمام لدى متخذي القرار في التلفزيون، وعدم وجود إعلاميين متخصصين، إذ أن قضايا البيئة لا تضمن النجومية للإعلاميين، على غرار شؤون السياسة والاقتصاد وحتى الفن والرياضة، التي تستأثر بحصة كبيرة من التغطية التلفزيونية.

المضمون البيئي المتاح على الانترنت في الأردن يمكن الاستفادة منه إعلامياً من خلال تصفح المواقع الخاصة بالمؤسسات المختلفة وخدمات البحث والأرشيف المتطورة في مواقع الصحف الأردنية. وقد أطلق الاعلامي البيئي الأردني باتر وردم عام 2006 مدونة إخبارية بيئية عربية باسم "مرصد البيئة العربية" (www.arabenvironment.net). وهي أصبحت خلال فترة قصيرة أفضل بوابة بيئية إلكترونية بالعربية. في ما عدا هذا، فالاعلام البيئي لم ينضج بعد على شبكة الانترنت في الأردن. وحتى البوابات الاخبارية الكبيرة، مثل المركز الأردني للإعلام وموقع البوابة وغيرهما، لا تتضمن قنوات خاصة بالبيئة رغم وجود قنوات ثقافة ورياضة وترفيه وسخرية.

هناك مجموعة من الدوريات البيئية المختصة في الأردن، أهمها مجلة "الريم" التي تصدر عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة أربع مرات سنوياً، وهي تركز على الطبيعة والتنوع الحيوي. أما نشرة "رسالة البيئة"، الصادرة عن جمعية البيئة الأردنية، فقد تحولت مؤخراً إلى مجلة تصدر شهرياً. وصدرت خلال العام 2005 مجلتان بطباعة أنيقة هما مجلة "ترانا"، عن مؤسسة خاصة معنية بالزراعة والبيئة، ومجلة "قطرات المروى" التي أصدرتها شركة لتعبئة وتوزيع المياه المعدنية، وهي تعالج الكثير من القضايا المختصة بالبيئة والمياه. لكن توزيع كل هذه المجلات ونشرها محصوران، إذ انها أقرب الى نشرات اخبارية وترويجية مختصة بهيئات منها الى العمل الصحافي المحترف.

وفي رأي باتر وردم، الباحث والاعلامي البيئي الأردني الذي عمل مع العديد من الهيئات الدولية والحكومية، أن "الاعلام البيئي في الأردن لم يواكب تطور القطاع الاعلامي العام خلال السنوات الماضية، إضافة الى المفارقة المتمثلة في تراجع

الدور الاعلامي البيئي بالرغم من التطور النوعي في أداء المؤسسات البيئية من الناحية الفنية والمالية والإدارية، وبالرغم من كل الأموال التي تم إنفاقها في برامج التوعية والإعلام البيئي في السنوات الماضية[1].

الامارات العربية المتحدة

تكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في وسائل الاعلام الاماراتية، وإن كانت معظم المواضيع ترتبط بمناسبات ونشاطات للهيئات البيئية المتنوعة. وتشكل وكالة أنباء الامارات المصدر الأساسي لأخبار المؤسسات البيئية الحكومية. ولا شك أن الاهتمام بالبيئة والطبيعة في صحافة الامارات العربية المتحدة يحمل بصمة رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان يعشق الطبيعة ويحمل نظرة متطورة إلى العلاقة بين البيئة والتنمية. وبسبب الاهتمام الشخصي للشيخ زايد، احتلت البيئة في حالات متعددة صدر الصفحات الأولى لصحافة الامارات. وقد يكون الشيخ زايد رئيس الدولة العربي الوحيد الذي أدلى بحديث مطول حصره بالبيئة والطبيعة، لمطبوعة مختصة بالبيئة[2].

الصحافة اليومية الأكثر انتشاراً في الامارات، بالعربية والانكليزية، تنقل أخباراً عن مواضيع بيئية في صفحاتها المحلية، وإن كانت جريدة "الخليج" هي الوحيدة التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة. وتتميز "الخليج" بتخصيص محررين من قسم المحليات لمتابعة قضايا البيئة يومياً. وهي تنشر في ملحق يوم الجمعة تحقيقات مصورة عن الطبيعة. وكانت جريدة "الاتحاد" الحكومية، التي تصدر في أبوظبي، قد خصصت

---

(1) من تقرير عن "الاعلام البيئي في الأردن" أعده باتر محمد علي وردم خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

(2) "البيئة والتنمية"، العدد 9، ص 14 ـ 19، تشرين الثاني (نوفمبر) 1997. حديث خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى نجيب صعب.

لبضع سنوات محرراً يعنى بشؤون البيئة، وتميّزت بنشر تحقيقات كشفت عن مشاكل بيئية تواجه الامارات. ونشرت جريدة "البيان" التي تصدر في دبي في نهاية التسعينات ملحقاً باسم "عالم البيئة" بالتعاون مع جائزة زايد، ما لبثت أن أوقفته.

وعلى الرغم من الكلام اليومي عن مواضيع البيئة في الاعلام الاماراتي، فهو يبقى في معظمه على شكل أخبار وبيانات عن نشاطات وبرامج، ويفتقر عموماً إلى المقالات التحليلية، خاصة في ما يتعلق بالأثر البيئي لبعض المشاريع العمرانية الكبرى.

كثير من هيئات البيئة الاماراتية تصدر مطبوعات دورية. فجائزة زايد الدولية للبيئة تصدر مجلة "البيئة والمجتمع" شهرياً بالعربية والانكليزية، نصفها يعرض لعناوين بيئية عامة، والنصف الآخر يحوي أخباراً وعناوين يمكن إدراجها في تصنيف المنوّعات.

الهيئة الاتحادية للبيئة تصدر مطبوعة فصلية باسم "الامارات والبيئة"، معظمها تعرض المناسبات والمؤتمرات التي شاركت فيها الهيئة أو نظمتها. كما تعرض بعض الاتفاقات الدولية والقوانين الاتحادية المرتبطة بالبيئة.

وبدأت هيئة البيئة في أبوظبي إصدار مطبوعة فصلية باسم "الظبي" بالعربية والانكليزية، في إخراج أنيق ومادة إعلامية منتقاة. وتتميز "الظبي" بأنها تقدم فعلاً ما يتظره القارئ منها، كنشرة إخبارية صادرة عن هيئة بيئية رسمية. وعلى الرغم من مستواها الصحافي الرفيع، فهي تسمي نفسها "نشرة إخبارية"، وتقدم بالفعل عرضاً مفصّلاً عن نشاطات هيئة البيئة وبرامجها. وللهيئة موقع جيد على الانترنت، يقدم معلومات عن برامجها ونشاطاتها، إضافة إلى أخبار البيئة في أبوظبي (www.ead.ae).

وتصدر بلدية أبوظبي نشرة دورية باسم "البيئي الصغير" موجهة للأطفال وتوزع مجاناً، معظم صفحاتها رسوم من الأطفال، مع شبه غياب للنصوص.

بعض الجمعيات البيئية الاماراتية تصدر مطبوعات دورية، منها "شؤون بيئية" الفصلية عن جمعية أصدقاء البيئة، و"جريدة النفايات" التي تصدرها "مجموعة الامارات للبيئة، كرسالة شهرية مطبوعة وإلكترونية. وتتميز هذه النشرة بعرضها الواضح والمستمر لنشاطات الجمعية التي تصدر عنها وبرامجها، وهي موجهة أساساً إلى الجهات الراعية. (www.eeg-uae.com).

على الرغم من اهتمام الصحافة الاماراتية المكتوبة بالبيئة، فما برحت التغطية التلفزيونية والاذاعية محصورة بأخبار المناسبات وبعض التحقيقات عن الطبيعة والحيوانات البرية. ويلاحَظ أن الاعلام الاماراتي يركز على الطبيعة والحيوانات البرية والنفايات والتدوير، في حين لا تلقى مواضيع هامة مثل ترشيد استخدام الطاقة والمياه واستخدامات الأراضي وتنظيم المدن الاهتمام الكافي.

السعودية

تبرز في الاعلام البيئي السعودي صفحتان مخصصتان للموضوع تصدران في جريدتين يوميتين، واحدة أسبوعية في جريدة "الاقتصادية"، والثانية يومية في جريدة "عكاظ". وهناك مجلتان فصليتان تتناولان شؤون البيئة والطبيعة، تصدران عن هيئتين حكوميتين. وتخلو البرامج التلفزيونية والاذاعية من حلقات بيئية خاصة، ما عدا التغطية العادية لأخبار البيئة العالمية والنشاطات والبيانات السعودية الرسمية، التي تنقلها وسائل الاعلام السعودية المرئية والمسموعة والمقروءة عن وكالة الأنباء السعودية في معظم الحالات. ويتوسع نطاق التغطية خلال المؤتمرات والمناسبات المعنية بمواضيع البيئة والتنمية.

صفحة البيئة في جريدة "الاقتصادية" أسبوعية، تصدر كل يوم أحد، وقد بـدأت الصفحة في الصدور مطلع عـام 2005. للـصفحة مـشرف خـاص علـى التحريـر، وموضوعاتها بيئية شاملة.

سنعرض لهذه الصفحة بشيء من التفصيل، لأننا نعتقد أنها تمثل نموذجاً جيداً لتناول موضوع البيئة في الصحافة اليومية. تركـز الـصفحة في مقالهـا الرئيـسي علـى قضية أو مشكلة بيئية محلية، وتولي اهتماماً خاصاً للتجارب البيئيـة الناجحـة لـدى مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تتناول بعض القضايا الاقليمية والعالمية.

تعتمد الصفحة البيئيـة في "الاقتـصادية" في موادهـا التحريريـة علـى المراسـلين العاملين في الجريدة، الى جانب الاستفادة من الشكاوى والاقتراحـات الـتي تـرد الى الجريدة من قبل القراء حول المشاكل البيئية، وكذلك بعض الأخبار البيئيـة اليوميـة، سواء أكانت محلية أم إقليمية أم عالمية، وتطويرها إلى تقارير وتحقيقات صحافية.

كما أن التقارير اليومية التي لها علاقة بالبيئة ليست حكراً على صفحة البيئـة، بل يمكنها أن تنشر في أقسام صفحات الجريدة الأخـرى، مـا لم تكـن هـذه التقـارير خاصة وقابلة للتأجيل الى حين موعد صدور صفحة البيئـة. ويـتم إعـداد المواضـيع يومياً من خلال المشرف علـى صـفحة البيئـة، وإن تم نـشرها في أقـسام المحليـات أو التحقيقات أو حتى الشؤون الاقتصادية والدولية.

والتجربة البيئية البارزة الأخرى في الـصحافة اليوميـة الـسعودية هـي جريـدة "عكاظ" التي تصدر صفحة شبه يومية بعنـوان "الـصحة والبيئـة"، موضـوعاتها صـحية بالدرجة الأولى، في حين تأتي الموضوعات البيئية في المرتبة الثانية. وتعتمـد الـصفحة في موادها التحريرية على مراسلي الجريدة في المناطق والتقارير الرسمية والدراسات والأخبار البيئية التي ترد عبر الوكالات.

وتصدر في السعودية مجلتان فصليتان متخصصتان بالبيئة والطبيعة. "الوضيحي" بدأت بالصدور عام 1996 عن الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها. وقد شهدت هذه المجلة منذ عام 2005 قفزة في الشكل والمضمون، إذ بدأت تصدر بإخراج أنيق ومواضيع متنوعة، تركز في معظمها على الطبيعة والحياة الفطرية. ومع أن المجلة موجودة في بعض مراكز البيع السعودية، إلا أنه يتم توزيع معظم نسخها مجاناً. أما المجلة الفصلية السعودية الثانية فقد بدأت بالصدور عام 2003 عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تحت اسم "البيئة والتنمية"، ومعظم توزيعها مجاني أيضاً داخل السعودية. ومن اللافت دخول كثير من المواضيع العامة ذات الصفة الآنية في صفحات مجلات فصلية، على حساب المواضيع التحليلية المعمقة عن قضايا تهمّ الجمهور. كما يلاحَظ أن بعض المجلات التي تصدر عن هيئات رسمية أو عامة تكاد تفتقر إلى عرض وافٍ لأخبار هذه الهيئات نفسها ونشاطاتها وبرامجها، بينما هذا هو ما ينتظره القارئ أولاً من مطبوعة تصدر عن هيئة مختصة.

وتبرز في القطاع السعودي الخاص نشرة فصلية بعنوان "نافذة البيئة"، يصدرها نادي الصافي لأصدقاء البيئة (التابع لشركة الصافي للألبان). وتقتصر مواضيعها على النشاطات البيئية لنادي الصافي، ويتم توزيعها خلال حملات النظافة والمناسبات التي يشارك فيها أو ينظمها.

ويَعتبر علي العنزي، مسؤول صفحة البيئة في جريدة "الاقتصادية" السعودية، أن "وضع الاعلام البيئي في السعودية لا يضاهي التطور الذي حصل في مناحي الاعلام الأخرى. وتكاد تغطيتها تقتصر على الحياة الفطرية والنفايات، مع إهمال ملحوظ لعلاقة البيئة بالتنمية. ومعظم وسائل الاعلام تدير ظهرها للبيئة وتطلب

من كل من يكلمها، حتى لو كان مراسلاً من الشمس أو القمر، أن يدفع لها ثمن الاعلان[1].

الكويت

ازداد الحديث عن موضوع البيئة في الصحافة الكويتية منذ منتصف التسعينات، حين بدأ الاهتمام بالآثار البيئية المتواصلة التي تسبّب فيها الاجتياح العراقي والحرب التي تلته. في الفترة الأولى تركّز انتباه الاعلام على تلوث الهواء نتيجة حرائق آبار البترول وتلوث البحر والشواطئ بسبب التسربات النفطية. لكن مشكلة التلوث الاشعاعي باليورانيوم المستنفد بقيت غائبة عن الاعلام الكويتي حتى بعد عام 2000، عندما انطلق إلى العلن الحديث عن الأخطار الاشعاعية في منطقة البلقان، خاصة في محيط الآليات المصفحة المضروبة.

الصحافة الكويتية تنشر الكثير من المواضيع البيئية، لكن معظمها أخبار مناسبات وأحداث. وتكاد النفايات وتلوث البحر والشواطئ والتلوث الصناعي تستقطب معظم المادة البيئية في الاعلام الكويتي. ومع أنها لا تخلو من التحقيقات المثيرة أحياناً، إلا أن الصحافة الكويتية تفتقر إلى التعليق والتحليل البيئي، على الرغم من هامش الحرية الواسع الذي تتمتع به. والسبب الرئيسي يعود إلى ندرة الصحافيين المختصين بالشأن البيئي.

جريدة "القبس" تنشر ملحقاً بيئياً اسبوعياً من صفحتين بعنوان "بيئتنا حياتنا". وهو يتضمن تحقيقات وندوات ومقابلات، في حين تُنشر الأخبار البيئية في صفحات الجريدة اليومية المحلية. كما تنشر جريدة "الأنباء" صفحة بيئية بصورة

(1) من تقرير عن الاعلام البيئي السعودي أعده علي العنزي خصيصاً لهذه الدراسة، الرياض 2006.

منقطعة. وفي ما عدا هاتين الصحيفتين، ليس في الصحف الكويتية الأخرى صفحات دورية للبيئة. وليست هناك برامج بيئية ثابتة في التلفزيون والاذاعة.

وتنشر مجلة "العربي" الشهرية، التي تصدر في الكويت وتوزع في جميع أنحاء العالم العربي، زوايا ومواضيع عن الطبيعة والبيئة على نحو متواصل. كما أن مجلة "علوم وتكنولوجيا"، التي تصدر شهرياً عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، تفرد مساحة في جميع أعدادها تقريباً لمواضيع بيئية. وتخصص مجلة "المجرّة" الصادرة شهرياً عن النادي العلمي الكويتي صفحات لمواضيع بيئية عامة.

وتتميز وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بإدخالها "الصحة والبيئة" كعنوان بين مواضيع البحث، يتم رفده بالأخبار على نحو مستمر.

الهيئة العامة للبيئة في الكويت بدأت عام 1998 إصدار نشرة شهرية باسم "بيئتنا"، ما لبث أن توقفت. والجمعية الكويتية لحماية البيئة تصدر مجلة دورية بعنوان "البيئة"، يركز محتواها على الأخبار والمنوعات. وكانت الجمعية قد بدأت تجربة بيعها في المكتبات العربية قبل سنوات، ثم عادت الى توزيعها مجاناً في الكويت، لعدم قدرتها على إيجاد مكان منافس بين المطبوعات الصحافية. وتصدر عن المنظمة الاقليمية للبيئة البحرية في الكويت مطبوعة دورية تحوي أخبار الهيئة باسم "نشرة البيئة البحرية". وهي تقدم عرضاً مفصّلاً وواضحاً لنشاطات الهيئة الاقليمية وبرامجها وأخبارها.

وفي عام 2005 بدأت "جماعة الخط الأخضر الكويتية"، وهي مجموعة بيئية مستقلة، إصدار نشرة دورية مطبوعة باسم "الخط الأخضر". وعدا عن أخبار المجموعة، تتميز النشرة بطرحها بعض المشكلات البيئية المحلية بجرأة، من بينها حملة

على التلوث من صناعة النفط. وللجماعة موقع بالعربية على الانترنت، يحوي أخباراً ومقالات وتعليقات (www.greenline.com.kw).

وتقول غاده فرحات، محررة صفحة البيئة في جريدة "القبس"، ان الاهتمام بالقضايا البيئية "ما زال ضعيفاً، وينقص المسؤولين الجرأة في توفير المعلومات التي يحتاجها الصحافيون. كما ان وسائل الاعلام تضع البيئة بين الأولويات فقط عندما تكون هناك قضية ساخنة، مثل نفوق الأسماك أو حوادث التلوث الطارئة"[1].

البحرين

بين الصحف اليومية الست التي تصدر في البحرين، أربعة منها بالعربية واثنين بالانكليزية، تخصِّص واحدة فقط صفحة أسبوعية للبيئة. غير أن المواضيع البيئية، وخاصة الأخبار، تنشر باستمرار في الصحف البحرينية، وأحد الأسباب وجود المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنامة، ما يوفر مصدراً سهلاً للأخبار البيئية.

قد تكون رسالة الماجستير التي قدمتها الباحثة مها محمود صباغ إلى برنامج الادارة البيئية في جامعة الخليج العربي عام 2005، بعنوان "أولويات قضايا البيئة المحلية في الصحافة البحرينية"، الدراسة الموثقة الأولى من نوعها التي تبحث الاتجاهات البيئية في الصحافة العربية بتفصيل وتحليل علمي[2]. وقد وجدت الدراسة أن جريدة "أخبار الخليج" احتلت المرتبة الأولى في تغطية قضايا البيئة المحلية (27٪)، تليها مباشرة جريدة "الأيام" (26٪)، ثم الوسط (17٪). وتتبعها الصحيفتان

(1) من تقرير عن الاعلام البيئي الكويتي أعدته غادة فرحات خصيصاً لهذه الدراسة، الكويت 2006.

(2) راجع الهامش رقم 4 أعلاه.

الصادرتان بالانكليزية وصحيفة "الميثاق"، بنسب تتراوح بين 6٪ و14٪. وقد نشرت الصحف الست 2014 موضوعاً عام 2004 ذات ارتباط بالبيئة المحلية.

ووجدت الدراسة أن البيئة البحرية والساحلية احتلت صدارة اهتمامات الصحافة البحرينية (27٪)، تليها استخدامات الأراضي (12٪)، ثم المياه وإدارة المخلفات والنفايات. ولوحظ أن الصحافة البحرينية أغفلت مسألتين مهمتين هما الهواء وعلاقة السياحة بالبيئة.

ولاحظت الدراسة أن 42٪ من المواضيع تم طرحها بصيغة ايجابية، فيما طرح 32٪ بصيغة محايدة، وتم عرض 26٪ من المواضيع بصيغة سلبية. وتركز التقييم السلبي في عرض القضايا البيئية المحلية في جريدة "الوسط" التي تعتبر معارضة. كما أن معظم الموضوعات البيئية الصحافية نُشرت في قالب أخبار (84٪)، يليها رسائل القراء (6٪)، فالحديث الصحافي (5٪). وجاءت المقالات التحليلية والتحقيقات والتعليقات، مجتمعة، في المرتبة الأخيرة بنسبة 4٪.

هذا يبين اعتماد معظم الصحف البحرينية على الأخبار، خاصة الاستقبالات والزيارات والمناسبات البيئية، وما يرد في بيانات إعلامية جاهزة، أكثر من اعتمادها على التحقيقات المعمقة والتعليقات والمقالات التحليلية. دراسة الباحثة الصباغ يجب تكرارها في المؤسسات الأكاديمية في دول المنطقة الأخرى، مع الاشارة إلى أهمية قياس مدى أثر الاعلام البيئي في اتجاهات الرأي العام وفي السياسات البيئية الحكومية.

صفحة البيئة الأسبوعية التي تنشرها جريدة "أخبار الخليج" منذ عام 1990، مع توقف لبعض الفترات، قد تكون الأكثر استمراراً في الصحف العربية. وهي تحوي مقالات ومواضيع وأخباراً محلية وعالمية، مع زوايا للأطفال والأسرة. ويحررها

زكريا خنجي، مدير العلاقات العامة والاعلام البيئي في الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية. كما تنشر جريدة "الأيام" تحقيقات بيئية دورية عن قضايا البيئة والتنمية العربية والعالمية، في اطار اتفاق تبادل إعلامي مع مجلة "البيئة والتنمية".

وتصدر الهيئة العامة مجلة فصلية بعنوان "بيئة البحرين" توزع مجاناً، وهي تحوي أخبار الهيئة ونشاطاتها إلى جانب مواضيع مختارة أخرى.

وتبث الاذاعة البحرينية برنامجين أسبوعيين عن البيئة: الأول بعنوان "البيئة والمجتمع"، والثاني عن "كائنات البحرين الفطرية". والاثنان من اعداد زكريا خنجي.

على الرغم من اتساع الكلام عن العناوين البيئية في وسائل الاعلام البحريني، تبرز الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالأخبار، والتركيز أكثر على التحقيقات والمقالات التحليلية. ويقول زكريا خنجي ان "الضعف في هذا المجال يعود أساساً إلى ندرة الصحافيين المختصين بشؤون البيئة".

عُمان

تحتل البيئة موقعاً مميزاً في وسائل الاعلام العُمانية، في انعكاس واضح للاهتمام الحكومي والحس الجماهيري. وفي حين تخصص جريدة يومية واحدة من الجرائد الست التي تصدر في عُمان صفحة أسبوعية ثابتة للبيئة، فإن الموضوعات البيئية حاضرة بقوة في مضامين الصحف اليومية والدوريات الأخرى، سواء على مستوى القضايا والأخبار البيئية المحلية أو الاقليمية أو الدولية.

"عُمان"، وهي أول جريدة حكومية تصدر في السلطنة، تنشر صفحة أسبوعية مختصة بالبيئة، بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه، كل يوم أربعاء. وهي تحوي أخباراً وتقارير وتحقيقات مصورة، محلية وخارجية. وتصدر عن

الوزارة مجلة فصلية بعنوان "الانسان والبيئة"، تغطي نشاطات الوزارة وبرامجها، اضافة إلى بعض أخبار البيئة العربية والدولية. ويصدر معها ملحق تعليمي بيئي للأطفال. وهي توزع مجاناً.

ويعرض التلفزيون العُماني برنامجاً أسبوعياً بعنوان "معاً لحماية البيئة"، السابعة من مساء كل ثلاثاء، بالتعاون مع الوزارة أيضاً. والبرنامج حواري يستضيف شخصيات تتحدث في مواضيع بيئية متنوعة، ويتخلله مسابقات عن قضايا البيئة. وتبث الاذاعة العُمانية برنامجاً أسبوعياً بعنوان "البيئة والحياة"، في الحادية عشرة من صباح كل سبت، مدته ساعة، يتضمن أخباراً وتحقيقات ومقابلات. ويلفت موقع عُماني ممتاز على شبكة الانترنت يديره مشروع إعادة توطين المها، عنوانه www.oryxoman.com.

ويعلق الكاتب الصحافي العُماني محاد بن أحمد المعشني أن الصفحة الأسبوعية التي تتعاون فيها جريدة "عُمان" مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه وكذلك البرنامج التلفزيوني "معاً لحماية البيئة" والبرنامج الاذاعي "البيئة والحياة"، تعبّر عن سياسات وآراء الوزارة تجاه القضايا البيئية. لذلك يمكن القول أن هذه الأنشطة الاعلامية البيئية هي إعلام رسمي. أما ما يُطرح من موضوعات بيئية في الصحف اليومية والمجلات الأخرى، فهي تمثل وجهة نظر الكاتب أو المطبوعة، وقد تنسجم مع وجهة النظر الرسمية أو تختلف معها.

ويعتبر المعشني أن "البيئة والمشكلات البيئية لم تعالج في وسائل الاعلام العُمانية بالصورة التي قد يطمح إليها أنصار البيئة. والسبب يعود الى الكثير من المعوقات: أولها ندرة الصحافيين المتخصصين في القضايا البيئية، لأنه لا توجد صحيفة أو مطبوعة عُمانية لديها محرر أو كاتب يحمل هذا التوصيف الوظيفي،

وثانياً لأن الشفافية في الموضوعات البيئية غير متوفرة بالحدود المطلوبة لانسياب المعلومات إلى وسائل الإعلام، التي تعتمد على دوائر العلاقات العامة والاعلام الرسمية للحصول على معلومات جاهزة.

ويميز المعشني بين الاعلام الحديث الذي يعتمد على الجمهور، فينطلق منه ويتوجه إليه، والمؤسسات الرسمية التي تدار بالاسلوب الريعي[1].

قطر

في ما عدا برنامج أنت والبيئة الأسبوعي على الاذاعة القطرية، تكاد وسائل الاعلام في قطر تخلو من صفحات وفقرات مخصصة للبيئة. يُعِدّ هذا البرنامجَ الاذاعي المجلسُ الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية بالتعاون مع إذاعة قطر، وهو يتضمن أخبار المجلس ونشاطاته، إلى جانب لقاءات وتحقيقات لمواضيع بيئية عامة وتغطية المناسبات البيئية. وبالتعاون مع مجلس البيئة أيضاً، يعرض تلفزيون قطر من وقت الى آخر رسائل وفقرات خاصة بالبيئة، لكنه أوقف برنامجاً أسبوعياً مختصاً بالبيئة كان يعرضه. ويبدو أن الاهتمام بموضوع البيئة في الاذاعة والتلفزيون غالباً ما يتوقف على دعم مؤسسات البيئة الرسمية، ولا يتم التعاطي معه كمادة إعلامية تهم المشاهدين.

بدأت جريدة الشرق القطرية عام 1996 إصدار صفحة بيئية، ما لبثت أن أوقفتها. لكنها تابعت نشر مواضيع وتحقيقات بيئية مختارة في نطاق اتفاق التبادل

(1) محاد بن أحمد المعشني، تاريخ الصحافة العمانية وواقع الاعلام البيئي، تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، مسقط، 2006.

الاعلامي القائم بينها وبين مجلة البيئة والتنمية". وبين 1999 و2005، نشرت جريدة الراية" صفحة بيئية أسبوعية.

ومع أن الصحف القطرية تخلو حالياً من الصفحات البيئية المتخصصة والمحررين المتفرغين لشؤون البيئة، إلا أنها تنشر الكثير من الأخبار والتحقيقات التي ترتبط في معظمها بنشاطات المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية. وقد أحصى المجلس 500 خبر ومقال في الجرائد القطرية الثلاث (الشرق، الراية، الوطن) تم فيها ذكره عام 2005.

ووفق أحمد حسين عبدالرحمن، المستشار الاعلامي للمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية في قطر، فإن "وسائل الاعلام القطرية عامة تكتفي بالمعلومات والأخبار والتحقيقات التي تصلها جاهزة من الهيئات البيئية، ونادراً ما يكلف الصحافي نفسه عناء البحث عن قضية أو مشكلة بيئية تهم الناس لمعالجتها بعمق وتفصيل". ويدعو عبدالرحمن إلى ضرورة "مساهمة الاعلام في تشكيل رأي عام بيئي، عن طريق تكثيف معالجة القضايا البيئية وإشراك الجمهور في التواصل الاعلامي حول شؤون البيئة".

لبنان

قد تكون "النهار" الجريدة العربية الوحيدة التي خصصت صفحة يومية للبيئة، وذلك منذ عام 1997، لكنها جمعتها مع التراث. وغالباً ما تطغى مواضيع التراث والآثار على البيئة في هذه الصفحة، التي كان من الأفضل جمعها مع التنمية بدل التراث. وتغيب الصفحة خلال الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى، لتخلي مكانها لما يعتبر أكثر آنية وإلحاحاً. وقد خصصت جريدة "المستقبل" صفحة أسبوعية للبيئة منذ صدورها عام 1999. كما تنشر "السفير" صفحة بيئية أسبوعية، تغيب

أحياناً ثم تعود. ويشرف على الصفحات البيئية في هذه الصحف الثلاث محررون متفرغون. وإذا كانت الصفة الاخبارية تطغى على صفحة البيئة في "النهار" فالتعليق والرأي يطغيان على صفحتي "المستقبل" و"السفير". وكان الدكتور جورج طعمة قد بدأ منذ 1972 نشر مقالات متواصلة عن مواضيع البيئة من منظور الطبيعة في صفحات "النهار" الثقافية، مما قد يعتبر من بدايات الاعلام البيئي العربي المتخصص.

وتخصص معظم الصحف اللبنانية الأخرى، بالعربية والفرنسية والانكليزية، محررين من قسم الشؤون المحلية عادة لمتابعة المواضيع البيئية. وقد قدم التلفزيون اللبناني لثلاثة مواسم (1997، 1998، 1999) برنامجاً أسبوعياً من إعداد مجلة "البيئة والتنمية" بعنوان "نادي البيئة"، كان على شكل مجلة تلفزيونية من فقرات: أخبار وقضايا ومقابلات وتحقيقات وتوعية وشكاوى الناس ورحلات في الطبيعة. وإذ توقف البرنامج بعد 39 حلقة، إثر إفلاس التلفزيون الرسمي، لم تقدم أية محطة أخرى على تبني برنامج بيئي أسبوعي مشابه. ويستمر التلفزيون الحكومي في إعادة عرض الحلقات القديمة حتى اليوم(1).

وتبث إذاعة "صوت لبنان" الخاصة منذ عام 2004 برنامجاً أسبوعياً لشكاوى الناس البيئية على الهواء مباشرة، يجيب عليها اختصاصيون وتحال الى المسؤولين للمعالجة. وتعد البرنامج خدمة الخط البيئي الساخن "بيئة على الخط"، التي تديرها مجلة "البيئة والتنمية".

وفي حين يُدخل تلفزيون "المستقبل" فقرات بيئية متنوعة من ضمن برامج الأطفال، فقد خصصت الفضائية اللبنانية مراسلين لمتابعة القضايا البيئية ضمن

(1) "البيئة والتنمية"، العدد 15، تشرين الثاني (نوفمبر) 1998، ملحق البيئيون الصغار. حلقات البرنامج متوافرة على سلسلة من أشرطة الفيديو، منشورات "البيئة والتنمية"، 1999 ـ 2000.

النشرات الاخبارية. وكان إدخال القضايا البيئية كعنصر ثابت في نشرات الأخبار التلفزيونية قد بدأ مع محطة إم. تي. في.' عام 1998، قبل إيقافها عن العمل عام 2002 وانتقال معظم مراسليها الى الفضائية اللبنانية. واحتلت مواضيع البيئة الموقع الرئيسي في نشرة أخبار إم. تي. في. لعشرات المرات، خاصة في مواضيع المقالع والكسارات والتلوث من مصانع للكيماويات والاسمنت في شمال لبنان.

ومع أن مجلة 'البيئة والتنمية' تتوجه الى جمهور إقليمي في الدول العربية كافة، فإن صدورها من بيروت ووجود مكاتبها الرئيسية فيها ساهم في إطلاق نهضة بيئية واسعة النطاق في المدارس اللبنانية، التي تصل المجلة إلى مكتباتها في جميع المناطق، ويشارك طلابها في مسابقاتها البيئية. وقد تم اختيار نصوص بيئية من المجلة عدة مرات لمسابقات التربية المدنية والأدب العربي في الامتحانات الرسمية للصفوف النهائية.

سورية

شهد الاهتمام بالاعلام البيئي في سورية تطوراً كبيراً منذ عام 2004، خاصة في مجال الصحافة المطبوعة والصحافة الالكترونية. فخلال عامين فقط بدأ إصدار ثلاث مجلات بيئية مرخصة للقطاع الخاص. كما تميزت الصحافة الالكترونية في سورية من خلال موقع 'أخبار البيئة'. وقد تكون جريدة 'الثورة' السورية الوحيدة في العالم العربي التي نشرت سلسلة افتتاحيات على الصفحة الأولى عن مواضيع بيئية، كتبها نجيب صعب، لكنها توقفت لاحقاً.

'البيئة والصحة' مجلة فصلية تعنى أساساً، كما يدل اسمها، بالمسائل الصحية العامة وذات الارتباط البيئي. ومعدل كمية طباعتها ثلاثة آلاف نسخة، ولها موقع جيد على الانترنت (www.envmt-healthmag.com). كما تصدر منذ عام 2005

مطبوعة شهرية باسم ‹البيئة والأعمال› على شكل جريدة ‹تابلويد›. وإلى جانب الأخبار البيئية، تنشر المطبوعة أيضاً بعض مقالات الاقتصاد، بما فيها شؤون أسواق المال. وعن جمعية أصدقاء البيئة السورية تصدر منذ بداية عام 2005 مجلة شهرية باسم ‹البيئة والانسان› وتوزيعها يكاد يكون محدوداً في دمشق. وتتميز ‹البيئة والانسان› بإخراج حديث وتنوع في المواضيع، يتراوح بين المحلي والعالمي، لكن اللافت أنها تحوي أبواباً مثل الأبراج والقضايا الاجتماعية التي لا تنسجم مع عنوان المجلة، في حين أن أخبار نشاطات الجمعية التي تصدر عنها تكاد تكون نادرة في صفحاتها.

جميع الصحف اليومية السورية تنشر حالياً صفحات بيئية أسبوعية أو نصف شهرية، يشرف عليها محرر مختص. فصفحة البيئة في جريدة ‹تشرين› باشرت الصدور الدوري عام 2001، فيما أدخلت هذه الزاوية الى صحف ‹الثورة› و‹البعث› و‹العروبة› عام 2003. وهي تنشر أخباراً محلية وإقليمية وعالمية، إضافة الى تحقيقات محلية وتعليقات. ويتركز الاهتمام على التلوث الصناعي والنفايات الصلبة.

وتتميز وكالة الأنباء السورية (سانا) بتخصيصها مدخلاً خاصاً للبحث على موقع الانترنت بعنوان ‹البيئة›، لكن تجديد محتوياته يتم في فترات متباعدة.

التلفزيون السوري يبث برنامجاً بيئياً أسبوعياً الساعة السادسة مساء الأحد بعنوان ‹البيئة والانسان› من إعداد نوار الماغوط. وهو يتضمن تحقيقات ولقاءات حول قضايا بيئية محلية. وتتطرق فقرات الأخبار والمقابلات في التلفزيون السوري إلى مواضيع بيئية على نحو متواصل. كما تضم برامج الأطفال فقرات بيئية. وقد بث التلفزيون السوري خلال شهر رمضان 2005 برنامجاً يومياً من إعداد نوار الماغوط بعنوان ‹البيئة في الاسلام›.

أما موقع أخبار البيئة، الذي يقوم على جهد شخصي من المهندس عبدالهادي نجار في مدينة حمص السورية، فهو من أفضل المواقع الاخبارية البيئية المستقلة بالعربية. وحين انطلق الموقع نهاية عام 2003، تميز بجرأة التحليل وطرح مواضيع ساخنة وفضح بعض المخالفات البيئية. وفي الفترة الأخيرة أصبح يركز أكثر على الأخبار، المنتقاة عادة بشكل ذكي محترف.

ويرجع ناشر موقع أخبار البيئة عبدالهادي نجار القفزة في الاعلام البيئي السوري خلال السنتين الأخيرتين إلى تزايد الاهتمام عالمياً بالقضايا البيئية والسماح بالترخيص لجمعيات بيئية، إضافة إلى السماح بترخيص إصدار الدوريات في سوريا، بما فيها المجلات البيئية، إلى جانب زيادة المشاكل البيئية التي هي على تماس مباشر مع المواطن.

ويعتقد النجار أنه بالرغم من هذه الفورة الإعلامية، إلا أن الجمهور لا يزال بعيداً عنها لعدم فاعليتها في معظم الأحيان في تكوين رأي عام وإحداث تغيير ملحوظ على المستوى العملي، أو تناول القضايا البيئية بالجرأة التي تستحق. ومع ذلك فقد شهد العامان الماضيان نشر عدد من المقالات البيئية في الصحافة الرسمية، تميزت بالكثير من الجرأة والمهنية[1].

العراق

من المفارقات أنه خلال العقدين الأخيرين كانت الاهتمامات البيئية في صحف المعارضة العراقية التي تصدر في المنفى أكثر وضوحاً وتركيزاً من الصحف الصادرة داخل العراق. ولم تقتصر الاهتمامات البيئية للصحافة العراقية المهاجرة

---

(1) من تقرير عن الاعلام البيئي في سورية أعده عبدالهادي النجار خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

على الكوارث البيئية التي وضعت مسؤوليتها على النظام السابق، مثل تجفيف الأهوار والتلويث بالاسلحة الكيماوية، بل تعداها إلى طرح موضوع التلوث الاشعاعي باليورانيوم المستنفد خلال حرب عام 1991. ويلاحظ الباحث العراقي الدكتور كاظم المقدادي، وهو طبيب أطفال وكاتب، أن الصحف داخل العراق لم تبدأ إثارة موضوع التلوث الاشعاعي على نطاق واسع إلا بعد العاصفة التي اجتاحت أوروبا، إثر الكشف في نهاية التسعينات عن إصابات بين الجنود الذين شاركوا في حرب البلقان. ويقول المقدادي ان النظام تخوف من اشاعة الهلع بين سكان المناطق الجنوبية، حيث تم استخدام قذائف اليورانيوم المستنفد على نحو مكثف. ويوثق المقدادي مئات المقالات في الصحافة العراقية المهاجرة بين 1992 و2003، التي تحدثت عن التلوث الاشعاعي إلى جانب تلوث الهواء والمياه وتدمير البيئة وانتهاك الموارد الطبيعية، والتي نشرت في عدة صحف، منها الثقافة الجديدة ورسالة العراق وعشتار وطريق الشعب وبغداد والزمان[1].

منذ 2003، شهد العراق طفرة في الصحف والفضائيات، حيث يصدر اليوم أكثر من ألف جريدة ومجلة إلى جانب نشرات الاذاعات والقنوات التلفزيونية. كثير من وسائل الاعلام المكتوب هذه تتحدث عن مواضيع البيئة على مستويات مختلفة. وقد خصصت صحف السيادة والمشرق والصباح صفحات أسبوعية للبيئة. ومن أبرز المواضيع التي تهتم بها: تلوث المياه والهواء، تردي الأوضاع الصحية المرتبطة بالبيئة، النفايات، التلوث الاشعاعي. وفي حين خصصت صحيفتا السيادة والمشرق

(1) الاهتمامات البيئية في الصحافة العراقية في المنفى، تقرير غير منشور أعده د. كاظم المقدادي خصيصاً لهذه الدراسة، 2005.

محررين لمواضيع البيئة، فالملحق البيئي الأسبوعي الذي تصدره جريدة "الصباح" الحكومية تتولى إعداده هيئة التحرير من دون تحديد محرر متخصص[1].

أما القنوات التلفزيونية فتكاد تغطيتها للشؤون البيئية تقتصر على تقارير عن نشاطات وزارة البيئة. وهناك موقع عراقي على شبكة الانترنت يختص بالبيئة، هو شبكة العراق الأخضر (www.iraqgreen.net). وفي الموقع أخبار محلية وعالمية متنوعة، وبعض التحليلات الخاصة.

وعلى مستوى المبادرات الأهلية، يَبرز موقع الكتروني باسم "جريدة أصدقاء البيئة" efn.friendsofdemocracy.net. وهو يحوي مدونة تنشر مختارات إخبارية عن بيئة العراق، معظمها منقول من صحف ومواقع أخرى.

يرى الدكتور كاظم المقدادي أن "وسائل الاعلام العراقية بدأت تعير اهتماماً ملحوظاً بالمشاكل البيئية، كما بدأت تواجه المسؤولين والجهات الحكومية، وتنتقد المخالفات البيئية بحرية، مما اضطر الأحزاب والائتلافات إلى تضمين برامجها الانتخابية وعوداً للاهتمام بحل قضايا البيئة الساخنة".

أما الصحافي العراقي المهتم بشؤون البيئة الدكتور فاضل البدراني فله رأي آخر، إذ يعتقد ان "الوعي البيئي في العراق يكاد يكون معدوماً، لأن الحكومة تتجنب تسليط الضوء على المشاكل البيئية، وهي مسؤولة عن معظمها بسبب تردي الخدمات البلدية". ويعتقد البدراني أن "للعراقيين اليوم أولويات أخرى، مرتبطة بتردي الأوضاع الأمنية والمعيشية عامة".

---

(1) من تقرير عن البيئة في الاعلام العراقي أعده الدكتور فاضل البدراني خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

اليمن

يتركز الاهتمام البيئي في الاعلام اليمني بالصحافة المكتوبة. فجريدة الثورة تنشر صفحة بيئية أسبوعية منذ عام 1994، تحولت عام 2000 إلى صفحة المياه والبيئة. وتنشر جريدة 14 اكتوبر صفحة بيئية أسبوعية. وتنشر مجلة آدم وحواء صفحة شهرية مخصصة للبيئة. كما تنشر جريدة Yemen Observer التي تصدر باللغة الانكليزية صفحة بيئية أسبوعية. وعلى مستوى الهيئات الأهلية، تصدر في اليمن نشرة باسم "الخضر" عن حزب الخضر الاجتماعي. كما تصدر جمعية حماة البيئة اليمنية نشرة دورية باسم "بيئتنا". وهناك نشرات متفرقة صدرت عن أندية أنصار البيئة في مدارس صنعاء، منها: "محبو البيئة" و"أنصار البيئة" و"نافذة البيئة"[1].

وفي حين تصدر جامعة تعز نشرة شهرية باسم "البيئة والمجتمع"، تصدر جامعة عدن نشرة فصلية بعنوان "عالم البيئة". والنشرتان متواضعتان في الشكل والحجم والمحتوى، اذ لا تختلف المواضيع المنشورة عن الصحف اليومية، ومن المستغرب صدورهما عن مؤسستين جامعيتين.

وعلى المستوى الحكومي، تصدر الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن مجلة فصلية باسم "البيئة". وهي تحوي مواضيع متنوعة، من مناسبات وتقارير وتحقيقات عن البرامج المحلية والمؤتمرات، إضافة إلى حوارات ودراسات.

(1) صادق يحيى العصيمي، "الاعلام البيئي - المفهوم والأهمية"، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004.

مصر

التغطية الصحافية لمواضيع البيئة في مصر مرتبطة على نحو شبه كامل بوزارة الدولة لشؤون البيئة، التي تقدم الدعم المادي والمواد الاعلامية إلى الصحف. لذا فإن معظم المواضيع المنشورة تقتصر على أخبار الوزارة ونشاطاتها وبرامجها والمؤتمرات البيئية التي تنظمها أو تشارك فيها. وهذا مؤشر إيجابي في أحد وجوهه، اذ أنه ساهم في تعميم الحديث عن عناوين بيئية في وسائل الاعلام الجماهيري. لكنه لا يكفي، لأن الاعلام يتجاوز نقل الخبر إلى التعليق والتحليل والاستقصاء.

جميع الصحف المصرية اليومية الواسعة الانتشار تنشر أخباراً ومواضيع بيئية. لكن صفحة البيئة الأسبوعية في "الأهرام" هي الأكثر انتظاماً. ويقوم على تحريرها فريق من عشرة محررين يشرف عليهم رئيس للقسم. كما تصدر صفحات بيئية دورية في "الجمهورية" و"الأخبار" و"المساء". وتنشر المجلات الأسبوعية تحقيقات بيئية متنوعة، تتميز غالباً بالطابع الوصفي. وتحتل البيئة مركزاً مرموقاً على صفحات الصحف المصرية في حالات الكوارث فقط، في حين تبقى المساحات المخصصة لتحليل البرامج والأثر البيئي للمشاريع محدودة جداً.

معهد الاهرام الاقليمي للصحافة يصدر مجلة فصلية بعنوان "آفاق بيئية"، يقتصر توزيعها على المهتمين. كما تصدر مجلة شهرية باسم "البيئة والصحة"، موجهة أساساً إلى الأطباء ومعامل التحاليل والمستشفيات ومصانع الأدوية، وتوزيعها محدود. أما "البيئة اليوم" فهي نشرة فصلية يصدرها مجموعة من رجال الأعمال، وتوزيعها محدود أيضاً. وتصدر بتقطع مطبوعة شهرية على شكل جريدة باسم "جريدة البيئة"، تعتمد على الرعاية من الوزارة وبعض جهات القطاع الخاص. ويبدو أن وتيرة صدورها ترتبط بقدرتها على تأمين الرعاية، لأنها لم تتحول إلى مطبوعة

رائجة بين الجمهور، وتوزيعها محدود[1]. وتلفت مجلة للأطفال ذات محتوى بيئي باسم "بذرة" تصدر عن جهاز شؤون البيئة.

وإذا كانت العوائق المادية تعرقل تطور إعلام بيئي مستقل في مصر، فمن المحاولات الواعدة لتجاوز هذه الحالة موقع إخباري - تحليلي على الانترنت باسم "البيئة الآن" أطلقته في 2005 مجموعة من المهتمين بشؤون البيئة برئاسة الدكتور خالد غانم، الأستاذ في جامعة الأزهر. وقد استطاع هذا الموقع، بفضل العمل التطوعي لمجموعة صغيرة، أن يتحول إلى حلقة نقاش استقطبت مشاركين من دول عربية متعددة. ولعدم حاجة الانترنت إلى تكاليف طبع وتوزيع، تمكن موقع "البيئة الآن" الالكتروني من أن يبقى مستقلاً، وحافظ على استمراريته (www.ennow.net).

ومن المطبوعات الدورية الثابتة التي تصدر عن الهيئات الأهلية في مصر، تبرز نشرة "منتدى البيئة" التي تنشرها "الشبكة العربية للبيئة والتنمية" في 12 صفحة أربع مرات في السنة، ومعظمها عن نشاطات أعضاء الشبكة، وتوزيعها محصور.

يقدّم التلفزيون المصري بعض البرامج البيئية المنوعة، التي تقوم أساساً على المقابلات، منها برنامج "بيئة نظيفة" الذي يعرض ظهر الاثنين على القناة الثانية، وبرنامج "المجلة البيئية" الذي تبثه القناة الثالثة ظهر الثلاثاء. وفي كثير من المحطات الاذاعية المصرية برامج بيئية ذات محتوى إخباري، تحظى بدعم رسمي. ويعلق الدكتور خالد غانم على هذا بقوله إن "برامج البيئة في التلفزيون والاذاعة في مصر غير فعالة عموماً، لأنها تعرض في أوقات ميتة ولا تحظى بعدد كبير من المشاهدين،

(1) د. خالد غانم، "الاعلام البيئي في مصر" تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

كما أن مواضيعها ذات طبيعة خدماتية. إذ تكاد تقتصر على الأخبار الرسمية التي توزعها الوزارة".

ويتميز برنامج "إنه عالم واحد" الذي تقدمه الدكتورة أميمة كامل على القناة الثانية ويذاع السابعة والربع مساء الجمعة لمدة نصف ساعة. هذا البرنامج مستمر بلا انقطاع منذ عام 1992، وهو مستقل ويقدم عرضاً وتحليلاً لقضايا البيئة المحلية والعالمية، ويتجنب إعلام العلاقات العامة. لذا قد يكون أبرز عمل تلفزيوني بيئي عربي متواصل. وفي الاذاعة، يبرز برنامج "من أجل الحياة على الأرض" الذي تقدمه مي الشافعي على الاذاعة المصرية العامة، اذ انه يعالج قضايا بيئية أساسية ولا يكتفي بنقل الخبر.

ويصف وجدي رياض، الذي كان مسؤولاً عن صفحة البيئة في "الأهرام" لفترة طويلة، الوضع بالآتي: "الاعلام البيئي المصري يقوم على نقل أخبار النشاطات والبرامج، لأنه يعتمد أساساً على دعم جهاز شؤون البيئة، ويتلقى معظم مواده الاعلامية منه، فينشرها بلا تعليق. وتتوقف مساحة تغطية أخبار البيئة في الصحافة على مستوى المساعدة المالية الحكومية".

وفي حين يرى كثيرون في الدعم الحكومي للاعلام البيئي وجهاً إيجابياً، من حيث تشجيع هذا الاعلام عن طريق المساهمة بتكاليفه وتغذيته بالمواد، غير أن هنالك اتفاقاً على وجوب عدم الاكتفاء بهذا، بل الاهتمام أيضاً بالتحليل والنقد والاستقصاء، للوصول إلى قدر أكبر من الاستقلالية.

تونس

شهد اهتمام وسائل الاعلام التونسية بموضوع البيئة نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة منذ أن أصبحت تونس البلد الأول في العالم العربي الذي

دمج التنمية في اسم وزارة البيئة، فأصبحت "وزارة البيئة والتنمية المستديمة". وكان ذلك تعبيراً عن توجه حكومي لترجمة التحولات بعد قمة جوهانسبورغ عملياً، بتشكيل الاطار الاداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التغطية الصحافية لمواضيع البيئة تعكس في معظمها نشاطات الوزارة وبرامجها، وهي تنشر على صورة أخبار وتحقيقات وملفات متنوعة. وجريدة "الصحافة" اليومية هي الوحيدة التي تخصص صفحة دورية للبيئة، وإن كانت متقطعة. أما "الصباح" و"الحرية" بالعربية، و"لا بريس" و"لوتان" بالفرنسية، فتنشر مواضيع متواصلة عن شؤون البيئة في صفحات الأخبار والتحقيقات. ويلاحظ ندرة المواضيع البيئية في المجلات الأسبوعية، في ما عدا مجلة "صباح الخير".

تركز الصحافة التونسية في تغطيتها المواضيع البيئية على الخبر والوصف والتوعية، في حين يقل اهتمامها بالتحليل والتحقيق الاستقصائي. وهي، في شكل عام، تعكس توجهات وزارة البيئة والتنمية المستديمة.

وإذا كانت الصحافة الفرنسية عامة لا تخصص مساحات ثابتة لمواضيع البيئة، فالوضع يختلف في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة. فمعظم محطات الاذاعة تخصص برامج أسبوعية ثابتة للبيئة. وعدا المحطات الجوية في المناطق (المنستير، صفاقس، الكاف، قفصة، تطاوين)، التي تبث برامج بيئة أسبوعياً تتراوح بين 20 و60 دقيقة، فكل من الاذاعة الوطنية وإذاعة الشباب تبث برنامجين بيئيين كل أسبوع. وتعرض قناة تونس 7 التلفزيونية برنامجاً أسبوعياً علمياً بعنوان "أسرار الطبيعة" مدته نصف ساعة ويغطي الكثير من العناوين البيئية، إضافة إلى التعرض لبعض المشاكل البيئية ضمن البرنامج الوثائقي اليومي "الكاميرا تتجول". وتعرض القناة 21 برنامجاً بيئياً أسبوعياً متنوعاً بعنوان "دائماً خضراء". كما تعرض قناة هنبعل

برنامجاً وثائقياً أسبوعياً عن المحميات الطبيعية. وبالتعاون مع الوزارة، تبث وسائل الاعلام التونسية المرئية والمسموعة باستمرار فقرات قصيرة للتوعية حول مسائل بيئية محددة.

نتيجة لتوسع الاهتمام بالموضوع، بدأت تظهر أسماء في الاعلام التونسي تعمل على التخصص بقضايا البيئة، وهي تتميز بالحماسة والاندفاع، فضلاً عن تطوير قدراتها الصحافية. وفي حين تصدر وزارة البيئة والتنمية المستديمة العديد من نشرات التوعية، فليست هناك مجلة دورية تونسية تعنى بالبيئة.

ويقول فتحي الحمروني، أحد العاملين في مجال البيئة التونسية، إن الاهتمام المتزايد لوسائل الاعلام بالبيئة يوجب التصدي لتحديات جديدة، منها: عدم الاكتفاء بالكمية والعمل على الجودة والنوعية والعمق والتخصص، ودعم التكوين الأكاديمي من خلال تطوير الاختصاص البيئي في معهد الصحافة، وأخيراً الانتقال من الاعلام البيئي التقليدي إلى الاتصال، بحيث يكون التفاعل في اتجاهين[1].

الجزائر

الصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي "الصباح" الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع. مواضيعها محلية وعالمية عامة، وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة الى التوعية البيئية. أما صفحة البيئة الأسبوعية، التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة "الشروق"، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت

(1) فتحي الحمروني، من تقرير غير منشور عن الاعلام البيئي في تونس تم اعداده لهذه الدراسة، 2006.

خلال صدورها الى مواضيع هامة بدأت بالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء، ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة[1].

غير أن البيئة تبقى موضوعاً مطروحاً في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الاعلام البيئي الجزائري، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية[2].

وتتميز صحيفة الوطن (El-Watan) التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية. وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية، تبرز "الخبر" وهي الأكثر انتشاراً، بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة، من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص. وتكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في جريدة "الخبر" إذ قام المحرر البيئي كريم كالي بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية. ويقول كالي إن معظم مصادر معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجلات والوكالات الأجنبية ومواقع الانترنت. وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل، تغطي جريدة "الخبر" بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الاقليم والبيئة. واللافت أن اهتمام وكالة الأنباء الجزائرية بالمواضيع البيئية قد تزايد مؤخراً[3].

منذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان مختصان بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني. ففي القناة الوطنية الأولى، قدم أحمد ملحة برنامجاً بعنوان

(1) فتيحة الشرع، "الاعلام البيئي الجزائري" تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

(2) هذه المعلومات مستقاة من استبيان في مواضيع منشورة في الصحافة الجزائرية اليومية في الشهور الستة الأخيرة لعام 2005، أجراه يونس فسيح خصيصاً لهذه الدراسة.

(3) راجع المصدر رقم 20.

"البيئة والمحيط"، مدته خمسون دقيقة وكان يذاع بعد الظهر. وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة، منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، والتصحر، ومياه الصرف. وبعد توقف البرنامج انتقل ملحة الى التلفزيون الجزائري ليقدم فقرة إرشادات زراعية يومية. أما البرنامج الاذاعي الثاني، الذي تعده وتقدمه فتيحة الشرع على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان "العالم الأخضر" فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات والرسائل. وتحولت فتيحة الشرع مؤخراً إلى برنامج أسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني، تذيعه القناة الأولى تحت عنوان "رهانات بيئية".

ومنذ عام 2004 بدأت الاذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان "البيئة والحياة" مساء كل أحد. البرنامج، الذي يقدمه بدرالدين داسة، يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية.

المغرب

من اللافت أن معظم الصحف المغربية التي تخصص صفحات للبيئة يتولاها محررون متخصصون هي باللغة الفرنسية. فالأقسام والصفحات البيئية المتخصصة محصورة في جريدتين يوميتين بالفرنسية (L'Opinion, Le Matin du Sahara) ومجلتين أسبوعيتين (Tel Quel, Le Journal). مواضيع هذه الأقسام المتخصصة تتوزع بين المحلي والاقليمي والعالمي، وتتمحور أساساً حول قضايا الكوارث الطبيعية والنفايات وتلوث الهواء والمياه والشواطئ.

في هذه الصحف والمجلات العامة، التي تخصص أقساماً للبيئة، كما في غيرها، تنشر مواضيع متفرقة عن البيئة في صفحات المحليات والدوليات والتحقيقات. وفي حالات نادرة يتطرق كتاب الأعمدة إلى مواضيع بيئية.

وفي شباط (فبراير) 2006، صدرت جريدة شهرية من 12 صفحة بحجم صغير باسم "عالم البيئة". كانت هذه المطبوعة مشروعاً لتجربة جديدة، لكنها افتقرت الى نوعية الأخبار التي تؤهلها لأن تحمل اسم "جريدة"، وإلى التحليلات المتنوعة التي تؤهلها لتكون "مجلة"، فتوقفت بعد العدد الأول.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المغربية تصدر نشرة شهرية بعنوان "التنمية المستدامة". كما تُصدر نشرة "الساحل" وEclairages الموسميتين. ويتم توزيع هذه النشرات عبر البريد بمعدل ألف نسخة، كما تتوفر بعض مواضيعها على الانترنت. وهي تغطي بمعظمها برنامج الوزارة ونشاطاتها والتعاون الدولي.

ويتميز التلفزيون المغربي ببث فقرة مسائية قصيرة يومياً منذ عام 2005، عنوانها "قطرة ماء". وفي الاذاعة المغربية برنامج "قضايا بيئية" الاسبوعي، مدته ساعة ويبث صباحاً. كما أن هناك برنامجاً بيئياً إذاعياً أسبوعياً بالفرنسية بعنوان Planéte Terre. وتدخل البيئة في برامج إذاعية وتلفزيونية مغربية متنوعة أخرى، خاصة حين يشكل الموضوع مادة صحافية للأخبار والمقابلات، وكذلك في بعض فقرات برامج الأطفال[1].

ووفق الصحافي المغربي محمد التفراوتي، أمين نادي الصحافة في أغادير، فقد "عرف الاعلام البيئي تطوراً كبيراً في المغرب خلال السنوات الأخيرة، وازداد اهتمام وسائل الاعلام والجمهور بالمواضيع البيئية، التي بدأت تتحول من أخبار متفرقة إلى صفحات وبرامج ثابتة واهتمام شبه يومي. وتبقى الحاجة إلى برامج تدريب متطورة لصحافة البيئة وتسهيل وصول الصحافي إلى مصادر الخبر".

(1) "الاعلام البيئي في المغرب"، محمد التفراوتي، تقرير غير منشور أعد خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

الفصل الرابع

البيئة في الاعلام الاقليمي

الفصل الرابع

البيئة في الاعلام الاقليمي

بين وسائل الاعلام العربية التي تتوجه إلى جمهور إقليمي في كل البلدان العربية، إضافة إلى المتحدثين بالعربية في دول العالم الأخرى، تبرز ثلاث تجارب متميزة في الاعلام البيئي: مجلة "البيئة والتنمية" الشهرية، وجريدة "الحياة" اليومية، وراديو "مونت كارلو" العربي.

"البيئة والتنمية" تصدر في بيروت منذ عشر سنين، بمحتوى عربي وعالمي، وتوزع في جميع الدول العربية عبر قنوات توزيع الصحف المحترفة، وعلى مشتركين ناطقين بالعربية حول العالم. "البيئة والتنمية" عمل إعلامي مستقل، يموّله الناشر والمعلنون والقراء. لها مراسلون حول العالم العربي، وهي مرتبطة بمركز أبحاث بيئية خاص بها يرفدها بالمحتوى العلمي، ويصدرها فريق من الصحافيين المحترفين. وبسبب عدم ارتباطها بمؤسسات حكومية ومنظمات، حافظت المجلة على هامش كبير من الحرية، فطرحت المواضيع بجرأة وموضوعية واحتراف في آن معاً. وهي المطبوعة العربية الوحيدة المختصة بالبيئة التي يتم تحريرها وإنتاجها وتوزيعها وفق المقاييس الصحافية المحترفة، مما جعلها تحتل مركزاً متقدماً إلى جانب كبريات المطبوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وشعارها "عنوان متخصص لجميع القراء" يعبّر عن سياستها التحريرية، في تبسيط مواضيع البيئة للوصول إلى القارئ العادي، مع المحافظة على الرصانة العلمية.

ومن أبرز إنجازات "البيئة والتنمية" اتفاقات التبادل الاعلامي التي عقدتها مع وسائل إعلامية عربية رائدة، ترفدها المجلة بالمواضيع البيئية وتنظم معها استطلاعات وتحقيقات بيئية مشتركة. وكان النشاط البارز عام 2006 استطلاع "الرأي العام

العربي والبيئة" الذي نظمته "البيئة والتنمية" بالاشتراك مع عشر صحف يومية عربية، وصدر بنتيجته تقرير إقليمي عن "الرأي العام العربي والبيئة" أبرزَ الاتجاهات البيئية للجمهور. كما صدرت تقارير وطنية عن اتجاهات الجمهور محلياً، تم نشرها في الصحف المتعاونة. موقع المجلة على الانترنت بالانكليزية يتضمن مختارات من المواضيع وأخبار النشاطات والبرامج www.mectat.com.lb. وهو احتل المراكز الأولى على محركات البحث مثل "ياهو" و"غوغل". فإذا تم البحث عن environment magazine على محرك "ياهو" مثلاً، تأتي "البيئة والتنمية" في المركز الأول بين عشرات ملايين النتائج حول العالم. هذه تجربة لعمل إعلامي بيئي نجح في احتلال مركز متقدم بين وسائل الاعلام الجماهيري العامة.

جريدة "الحياة" التي تصدر من لندن وتوزع في جميع انحاء العالم العربي وحول العالم، تنشر صفحة بيئية شهرية بالتعاون مع مجلة "البيئة والتنمية" إضافة إلى تحقيقات بيئية دورية. وتتميز هذه الصفحة بتنوع مواضيعها، من العمود التحليلي إلى التحقيق والمقابلة والخبر الموثق. ومن أبرز حملات "الحياة" ــ "البيئة والتنمية" التي أحدثت أثراً وفرضت اتخاذ إجراءات فعلية سلسلة التحقيقات عن اليورانيوم المستنفد. هذه السلسلة ساهمت بشكل رئيسي في تبني وزارة البيئة العراقية الموضوع بجدية، فبدأ قياس الاشعاعات ونشرت النتائج، وقدمت الطلبات بإجراءات تصحيحية. كما كان لهذه الحملة أثر كبير في التوعية حول موضوع اليورانيوم المستنفد عبر العالم العربي، وفي دول الخليج خاصة.

"راديو مونت كارلو" الذي يبث بالعربية من باريس إلى جميع انحاء العالم العربي، يقدم برنامجاً بيئياً أسبوعياً بعنوان "بيتنا العالم" من إعداد الاعلامي حسان التليلي. هذا البرنامج المتواصل منذ عام 2003 يتم اعداده بصيغة مجلة مسموعة،

فيحوي الأخبار والمقابلات والتحقيقات والتعليقات. ويتميز بأنه يبث في حالات كثيرة من موقع الحدث البيئي.

وبدعم من مؤسسة "غولد سميث"، تصدر منذ عام 2004 مجلة فصلية باسم "بدائل"، بالتعاون مع مجلة "إيكولوجيست" البريطانية. وتفتقد "بدائل" إلى التنوع والحملات المركزة حول قضايا بيئية كبرى تتميز بها المجلة البريطانية. وتعتمد "بدائل" على مقالات رأي، معظمها ذات توجه عالمي، وهي لم تتمكن من التحول إلى عنوان صحافي واسع الانتشار.

وإذا كانت الفضائيات العربية لا تخصص برامج للبيئة على شبكاتها، فبعضها يقدم مواضيع بيئية جادة من ضمن برامج أخرى بوتيرة متقطعة. وتبرز في هذا الاطار قناة "الجزيرة"، حيث خصص أحمد منصور عدة حلقات من برنامجه الذائع "بلا حدود" لمواضيع بيئية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كان معظمها بالتعاون مع مجلة "البيئة والتنمية". وهو كان من أوائل الذين طرحوا موضوع اليورانيوم المستنفد تلفزيونياً. وقد أطلقت "الجزيرة" في نهاية 2006 برنامجاً بيئياً أسبوعياً بعنوان "من أجل بيئة نظيفة"، تقدمه روان الضامن.

أما قناة العربية فقد قدمت تحقيقات متنوعة عن مواضيع بيئية، كان أبرزها ما أعدته ميسون عزام ضمن برنامج "مشاهد وآراء" في آب (أغسطس) 2006 عن اليورانيوم المستنفد. وكان هذا من أفضل التحقيقات وأكثرها دقة وشمولية عن الموضوع[1].

---

(1) تقرير "الموت باليورانيوم المستنفد"، كاظم المقدادي، "البيئة والتنمية" العدد 103، ص 52 ـ 54، تشرين الأول (اكتوبر) 2006.

ويدأ في تشرين الثاني (أكتوبر) 2006 البث التجريبي لقناة فضائية باسم "بيئتي"، باشراف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في السعودية.

البيئة العربية على الانترنت

تبذل بعض الدول العربية جهداً كبيراً كي تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات. إلا أن أنماط استخدام الإنترنت في العالم العربي ما تزال تقوم على الرغبات الاستهلاكية أكثر من استثمارها كمصدر لإنتاج المعرفة وتخزينها ونشرها. وتقدم تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكثير من الحقائق المثيرة والمقلقة. فإلى جانب الاشارة إلى أن نسبة مستخدمي الانترنت في المنطقة العربية هي بين الأدنى في العالم، ينبه التقرير إلى أن السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتهمل المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت هي باللغة الانكليزية التي لا تتقنها إلا نسبة صغيرة من السكان. وقلة المواد المتوافرة بالعربية على الانترنت تحرم شريحة كبيرة من الجمهور من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

ووفقاً لدراسة أجراها "مركز دراسات الاقتصاد الرقمي" (مدار)، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي في نهاية عام 2005 نحو 26 مليوناً، أي ما نسبته 8,5٪ من السكان، مقارنة مع 14٪ على مستوى العالم. ووجدت دراسة "مدار" أنه في حين ارتفعت نسبة مستخدمي الانترنت في دول الخليج، تتقدمها الامارات،

فهي ما زالت منخفضة إلى ما دون 6٪ في 12 دولة عربية[1]. وتمثل هذه الأرقام بلا شك تقدماً كبيراً على ما ورد في تقرير "التنمية البشرية" لعام 2002، الذي وضع نسبة مستخدمي الانترنت العرب دون الواحد في المئة.

حجم المعلومات البيئية المفيدة لمتصفّحي مواقع الإنترنت العربية ضئيل. فمعظم المواقع التابعة لهيئات عربية رسمية وخاصة وأهلية هي باللغة الانكليزية، وغالباً ما تعتمد على تقديم معلومات ترويجية ودعائية للمؤسسة أو المنظمة صاحبة الموقع أكثر من تقديم خدمات معلوماتية وبحثية للمتصفحين. بل يمكن القول إن معظم مواقع الإنترنت العربية المعنية بالبيئة هي مواقع ترويجية لاجتذاب المؤسسات الأجنبية المانحة. غير أن هذه المواقع ضعيفة كأداة للعلاقات العامة أيضاً، في موازاة افتقارها الى المعلومات. فالعلاقات العامة الناجحة تقوم بدورها على المعلومات الموثوقة[2].

"البيئة والتنمية" أجرت استطلاعاً لأبرز المواقع البيئية العربية، وهنا النتائج:

المواقع الحكومية

كثير من وزارات وهيئات البيئة الحكومية العربية لا يمتلك مواقع على شبكة الإنترنت. لكن بعضها تمكن من إنشاء مواقع مختلفة تتباين في مضمونها وتصميمها ومحتواها. وتتشارك هذه المواقع في صفة واحدة، هي أن معلوماتها غالباً تبقى شهوراً أو سنوات بلا تعديل، ومعظمها يركز على الترويج بدل الاعلام المفيد.

---

(1) تقرير "التنمية البشرية العربية 2002"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2002، وجريدة "الحياة"، محمد مغربي، صفحة علوم وتكنولوجيا، 24/ 9/ 2006.

(2) باتر وردم، "المواقع البيئية العربية على الانترنت"، "البيئة والتنمية"، العدد 66، ص 20 ـ 26، أيلول (سبتمبر) 2003.

موقع وزارة الدولة لشؤون البيئة في مصر www.eeaa.gov.eg هو بالعربية والانكليزية، يعرض نشاطات الوزارة ويعرف بالبيئة المصرية وأهم القوانين والأنظمة التي تحكمها. ولعل أفضل المعلومات فيه تلك المتعلقة بالسياسات البيئية في مصر. لكن اذا أردت الحصول على معلومات حديثة ودقيقة عن معضلة بيئية محلية مثل سحابة القاهرة السوداء، فلن تجدها في هذا الموقع. ويلفت أن معظم محتوى الأخبار في الموقع ينحصر في نشاطات الوزير (في 4/ 9/ 2006 مثلاً، كانت تسعة من عشرة أخبار عن الوزير). وشكاوى الجمهور لا تظهر على الموقع، مع أنه يمكن إرسالها. كما لا ينشر الموقع نتائج معالجة الشكاوى.

وقد تم في 2006 إطلاق مدونة البيئة المصرية www.enviro-blog.org، التي تديرها وزارة الدولة لشؤون البيئة. ومع أنها بداية جيدة كمصدر معلومات ومنبر بيئي حر، فما تزال المدونة إطاراً يحتاج الى مده بالمحتوى والمادة الكافية، واستقطاب الجمهور للمشاركة في الأفكار والنقاش. أما الموقع الالكتروني لمجلة الأطفال بُذرة التي يصدرها جهاز شؤون البيئة المصري فهو من أفضل المواقع العربية للأطفال، لكن ينقصه البعد التفاعلي والمشاركة الحية للمستخدمين.

موقع وزارة البيئة الأردنية www.moenv.gov.jo قد يكون الأفضل بين المواقع الالكترونية لوزارات البيئة العربية، من حيث التصميم والمحتوى وسهولة الاستعمال. فهو يحوي 14 مدخلاً رئيسياً، تشمل هيكلية الوزارة والتشريعات البيئية والاتفاقات الدولية والمعلومات والأخبار. ويتم تحديث الموقع أسبوعياً. لكنه، كغيره من المواقع الحكومية، يفتقر إلى المحتوى التفاعلي. وهناك شبكة المعلومات البيئية على نظام المعلومات الوطني www.environment.gov.jo، وهي

تحوي عشرات الوثائق والتقارير والقوانين. لكن لا يتم تحديث محتواها إلا على فترات متباعدة، وبعض المعلومات عامة جداً لا تتضمن أرقاماً ومعلومات جديدة.

من أفضل المواقع التي تغطي القضايا البيئية الأردنية موقع شبكة التنمية المستدامة www.sdnp.jo الذي يمثل المشروع الرئيسي لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة في التنمية المستدامة، ويهدف إلى ربط المنظمات والمؤسسات العامة والأهلية العاملة في مجالات التنمية المستدامة من خلال شبكة إلكترونية واحدة. الموقع باللغة الانكليزية، ويقدم لوائح خاصة بمواقع الإنترنت الأردنية المنضمة الى الشبكة، بالإضافة إلى منتدى نقاش إلكتروني. وقد نشرت الحكومة الأردنية الأجندة الوطنية 21 للتنمية المستدامة بالعربية والانكليزية على الموقع. لكن الوثيقة المخزنة بطريقة PDF ثقيلة جداً للتحميل وحتى للاطلاع، وتستغرق وقتاً طويلاً.

الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في السعودية تدير موقعاً يعطي معلومات عامة عن الهيئة www.ncwcd.gov.sa. ومع أن المعلومات عن تاريخ الهيئة والتنوع الطبيعي في المملكة العربية السعودية مفيدة، إلا أن الموقع يفتقر إلى الأخبار الحديثة والمعلومات الجديدة عن البرامج التي تتولاها الهيئة. والصفحة المخصصة بمجلة "الوضيحي" التي تصدر عن الهيئة لم يتم تجديدها، مثلاً، منذ سنتين. ويتشابه موقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية www.pme.gov.sa مع موقع الهيئة، من حيث المعلومات البيئية العامة فيه، مع التنويه بحيوية المحتوى المتعلق بالطقس والأرصاد في الموقع نفسه، والذي يتجدد باستمرار.

ويتميز موقع وزارة البيئة اللبنانية www.moe.gov.lb بتصميم جيد وعرض لبعض المشاريع التي تنفذها الوزارة. ومن محتوياته اللافتة تقرير وضع البيئة في لبنان

لسنة 2001، الذي يحوي كثيراً من المعلومات والأرقام، لكنه لم يجدّد. الاضافة الأبرز إلى الموقع كانت خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان صيف 2006، حين نشر تقريراً مصوراً عن التلوث النفطي الذي غطى بحر لبنان وشواطئه. وهناك مواقع لبنانية مرتبطة ببرامج بيئية ذات تمويل دولي، تظهر لفترة ثم تغيب مع توقف التمويل، مثل موقع شبكة التنمية المستدامة الذي ظهر في أواخر التسعينات.

موقع البيئة والتنمية المستديمة www.environnement.nat.tn، الذي تشرف عليه الوزارة التونسية، يُفترض أنه بثلاث لغات، العربية والفرنسية والانكليزية، وإن كان أثناء إجراء هذا الاستطلاع لا يقدم إلا معلومات بالفرنسية باعتبار الصفحات العربية والانكليزية في طور الإعداد. ويتضمن الموقع معلومات وافية عن البيئة التونسية وأهم المشاريع الجارية ونشاطات الوزارة والقوانين والأنظمة البيئية.

أما موقع الهيئة العامة للبيئة في ليبيا www.environment.org.ly، فقد بذل القائمون عليه جهداً كبيراً في تجميع القوانين والأنظمة والوثائق والدراسات وأهم المشاريع البيئية في البلاد. وهو مفيد للباحثين عن معلومات حول البيئة الليبية. والموقع بالعربية فقط حالياً، ويجري العمل على موقع اللغة الانكليزية.

ويعتبر موقع الهيئة العامة للبيئة في الكويت www.epa.org.kw من أفضل المواقع من ناحية التصميم والمضمون معاً. ففيه أخبار حديثة ومعلومات حول القوانين والسياسات والمشاريع البيئية في الكويت. وقد تم تحديث الموقع في نهاية 2006، فأصبح أكثر سهولة للتصفح.

أما موقع الهيئة الاتحادية للبيئة في الإمارات www.fed.gov.ae فهو باللغتين العربية والانكليزية، ويتضمن معلومات حول برامج الهيئة ونشاطاتها والتوعية

والإعلام البيئي وأهم الاتفاقيات البيئية، وبعض الدراسات والبحوث والمنشورات البيئية، ووصلات لمواقع بيئية أخرى. ويقدم موقع هيئة البيئة في أبوظبي www.ead.ae أفضل مادة متجددة عن وضع البيئة في الامارات، وعن البرامج والنشاطات التي تقوم بها الهيئة، وهو بالعربية والانكليزية.

وكالات الأنباء والصحف

قليلة هي وكالات الأنباء العربية التي تخصص مدخلاً واضحاً لموضوع البيئة. وغالباً ما تنحصر أخبارها البيئية في النشاطات الرسمية. الوكالة السورية للأنباء (سانا) تخصص مدخلاً بعنوان "البيئة" على صفحتها الأولى www.sana.org ويتم عادة تجديد أخباره أسبوعياً. وتخصص وكالة الأنباء الكويتية (كونا) www.kuna.net.kw مدخلاً بعنوان "الصحة والبيئة"، يحوي عادة أخباراً جديدة كل يوم، وإن كان معظمها نشاطات واستقبالات رسمية.

وبين الوكالات الأجنبية باللغة العربية، تبرز شينوا الصينية www.arabic.xinhuanet.com/arabic/index.htm، التي تنشر باستمرار تحقيقات بيئية جيدة من الصين، تحت عنوان خاص يمكن الدخول إليه عبر صفحتها الرئيسية.

أما الصحف العربية، فقليل منها يخصص عنواناً للبيئة على صفحات الانترنت التابعة لها. حتى إن بعض الصحف التي تحوي نشرتها المطبوعة صفحة بيئية أسبوعية لا تخصص عنواناً للبيئة يسهل البحث على موقع الانترنت التابع لها، مثل "السفير" اللبنانية و"الأهرام" المصرية. "النهار" اللبنانية تخصص مدخلاً خاصاً بعنوان "بيئة وتراث" على موقع الانترنت www.annaharonline.com. وتخصص "القبس" الكويتية مدخلاً للبيئة يوم صدور صفحتها الأسبوعية فقط. أما جريدة "الحياة"

الدولية فتخصص عنواناً فرعياً للبيئة تحت المدخل الرئيسي "علوم وتكنولوجيا" www.daralhayat.com. وعلى الموقع الالكتروني لجريدة "الصحافة" التونسية www.essahafa.info.tn مدخل "البيئة وجودة الحياة"، الذي يوصل إلى مواضيع الصفحة الأسبوعية.

ويلاحظ أن المواقع الالكترونية للفضائيات العربية، حتى تلك التي تعرض برامج بيئية من وقت الى آخر مثل الجزيرة، لا تخصص عنوان بحث باسم "البيئة". في المقابل، يخصص موقع التلفزيون البريطاني العربي www.bbc.co.uk/Arabic عنواناً فرعياً للبيئة تحت المدخل الرئيسي "علوم". وهو يحوي أخباراً وتحقيقات يتم تجديدها باستمرار.

وتجدر هنا مقارنة المحتوى البيئي لمواقع الصحف العربية مع أحد النماذج الصحافية الأجنبية الجيدة. فالموقع الالكتروني لجريدة "الغارديان" البريطانية www.guardian.co.uk يحوي مدخلاً دائماً بعنوان "البيئة"، يتصل بعناوين فرعية متعددة، منها: تغير المناخ، صون الطبيعة، وسائل النقل، الطاقة، الغذاء، الماء، التلوث. وهنا نماذج من عناوين المواضيع ليوم واحد:

- علاقة الاحترار العالمي بمخاطر الفيضانات.
- ستيف إيروين تقتله سمكة.
- هل يمكن لحزب المحافظين أن يصبح أخضر: زعيم حزب المحافظين يقاتل من أجل الاصوات الخضراء.
- الملوثات السامة تهدد أسماك إسبانيا.
- شركات جمع النفايات المخالفة مهدّدة بالاقفال.
- مواقع طبيعية بريطانية مهددة.

هذه العناوين المتنوعة موزعة على أقسام عديدة في جريدة "الغارديان". إنها حقاً مثيرة وجذابة وذات مغزى. وللجريدة مسؤول تحرير عن شؤون البيئة، لا يكتفي بانتقاء الخبر، بل يحلله ويعلق عليه. فهل تكون حيوية الاعلام البيئي في جريدة "الغارديان" البريطانية انعكاساً للحيوية البيئية في مؤسسات المجتمع الحكومية والعلمية والأهلية؟ ومتى نرى عنواناً في جريدة "النهار" البيروتية مثل: "وليد جنبلاط يقاتل من أجل الأصوات الخضراء"؟

المنظمات غير الحكومية

بشكل عام، تُعتبر مواقع المنظمات العربية غير الحكومية أقل مستوى ومحتوى من المواقع الرسمية. وهذه مفارقة غريبة، لأن المنطق يقتضي أن تكون هذه المواقع مصدراً للمعلومات التي لا يجدها متصفح المواقع الحكومية. لكن هناك استثناءات لا بد من ذكرها.

الاضافة الأحدث إلى مواقع الانترنت البيئية العربية هو موقع مرصد البيئة العربية www.arabenvironment.net. وهو مدونة إخبارية وتحليلية حول أوضاع البيئة في نهاية 2006 بجهد فردي الباحث والاعلامي البيئي الأردني باتر وردم. الموقع بالعربية والانكليزية، يتم تجديده يومياً. وعدا مختارات الأخبار والتحليلات، يقدم روابط منتقاة بعناية بالمواقع البيئية العربية الرئيسية.

وكان ظهر قبلاً موقع "أخبار البيئة" www.4eco.com، وهو يقوم على تقنية المدونات أيضاً، أطلقه المهندس السوري عبدالهادي النجار، من مدينة حمص السورية، عام 2004. الموقع يقدم أخباراً مختارة من مصادر عربية وعالمية متعددة، ويتميز بترجمات ممتازة إلى العربية من المصادر يتولاها المحرر. وهو يربط المادة المنشورة بمصدرها، وكذلك الصفحة بالموضوع المحدد للمادة، من بين قائمة تتضمن

26 موضوعاً تشمل المحاور البيئية المتداولة. كما يقدم الموقع خدمة التعليق على المادة المنشورة والتفاعل معها. وبدأ خدمة جديدة هي رصد الحركة اليومية لسلحفاة خضراء انطلقت من سواحل اللاذقية، عن طريق التعقب الفضائي. كما يعرض الموقع خريطة تتابع رحلة طائر أبو منجل الأصلع من بادية تدمر، بواسطة التعقب الفضائي أيضاً، وذلك بالتعاون مع مراكز أوروبية. ويحوي الموقع مقالات وتعليقات. وفي حين ما زال متمتعاً بغنى وتنوع في المحتوى الإخباري، فقد غابت عنه مؤخراً التحقيقات الجريئة التي طبعت سنته الأولى.

وفي مصر، انطلق عام 2005 موقع بيئي متميز باسم "البيئة الآن" www.ennow.net، بجهد خاص من الدكتور خالد غانم، استاذ العلوم في جامعة الأزهر. يتمتع الموقع بصفات صحافية احترافية، بحيث يتم اختيار الخبر وعرضه بطريقة جذابة تثير انتباه المتصفح. تتضمن الصفحة الرئيسية للموقع 24 مفتاحاً للمعلومات (icons) أو محاور للمضمون، إضافة إلى سلسلة الأخبار التي تعرض في الصفحة الأولى. وتتم صياغة الأخبار للموقع من خلال مجموعة من المحررين، وهذا ما يكسبها مزية ملكية الموقع حتى لو كانت مستمدة من مواقع أخرى. وهي تتميز بالقصر والطرح المباشر وتقديم المعلومات. ويهتم الموقع بثلاثة محاور رئيسية وضعت مفاتيح خاصة بها في أعلى الصفحة الرئيسية، هي الملف والمقالات والتحقيقات. ويضم عدداً كبيراً من الملفات التي تتميز بالشمولية والتحديث[1].

كما نشير إلى موقع "جماعة الخط الأخضر" في الكويت، www.greenline.com.kw، الذي يتضمن الكثير من المعلومات المصنفة في

---

(1) باتر وردم، "الاعلام البيئي الالكتروني" البيئة والتنمية، العدد 90، ص 32 ـ 33، ايلول (سبتمبر) 2005.

الأخبار والتحليلات والمقالات، وأقساماً مخصصة للاقتصاد والسياسة والأسرة والقانون وغيرها. والموقع يقوم على نشاط تطوّعي، نجح، رغم الامكانات المحدودة، في فتح منبر للحوار. وهو الوحيد في منطقة الخليج العربي الذي يطرح قضايا ساخنة ويفضح ممارسات شركات وهيئات خاصة وعامة.

في الأردن، يعتبر موقع مركز المعرفة للمجتمعات www.ckc-undp.org.jo، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أفضل المبادرات في مجال المعلومات البيئية والتنموية. ويتضمن وصلات لمئات المواقع البيئية العربية والعالمية، وتقارير ودراسات ومواد تدريبية، ونماذج من الممارسات البيئية الصحيحة. وهو باللغتين العربية والانكليزية، لكن تجديده الفعلي توقف عام 2004. ويقدم موقع جمعية أصدقاء البيئة www.foe.org.jo شرحاً بسيطاً عن أعمالها، لكنه لا يعكس الصورة الحقيقية النشطة لهذه الجمعية. وفي المقابل، يقدم موقع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة www.rscn.org.jo الكثير من المعلومات الهامة حول الحياة البرية والمحميات الطبيعية في الأردن، لكنه يفتقر إلى التفاعلية. والأمر نفسه ينطبق على موقع الجمعية الملكية للغوص البيئي www.jreds.org، وهي الجمعية الوحيدة في الأردن المختصة بحماية البيئة البحرية.

ومن التجارب الرائدة برنامج اذاعي على الانترنت انطلق في منتصف عام 2006 باسم "أرض وورد" يتم بثه أسبوعياً على الاذاعة الالكترونية الأردنية "راديو عمان نت". ويمكن الاستماع الى حلقاته السابقة أيضاً عبر أرشيف على الشبكة www.ammannet.net/look/earth/archive.tpl.

ومن المواقع الفلسطينية البيئية القليلة واحد تابع لمعهد الأبحاث التطبيقية في القدس العربية (أريج) www.arij.org، فتصميمه جذاب وسهل الاستعمال،

ومعلوماته يتم تجديدها، وفيه تقارير موثقة بالانكليزية عن استعمالات الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، وأطلس فلسطين وأرشيف صور وخرائط. ومحتوى الموقع يعبر عن جدية مركز الأبحاث التابع له.

مبادرة "أصدقاء البيئة الالكترونيون" www.eef.org.bh من البحرين محاولة طيبة لخلق مجتمع بيئي إلكتروني عربي. الفكرة جيدة، لكن الموقع لم يجدد منذ عام 2003. وقد يكون السبب عند المتصفحين العرب الذين يحجمون عن التعامل مع المنتديات الإلكترونية التي تطرح مواضيع جدية.

موقع "الريم" www.alreem.com في البحرين أحد المواقع البيئية العربية المتميزة بطابع التجديد والأخبار والمعلومات، بالإضافة إلى وصلات كثيرة ومجموعة من الصفحات التي تستعرض المفاهيم البيئية الرئيسية. وهو يتطرق الى السياحة البيئية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والمحميات، فضلاً عن أرشيف للأخبار ومعلومات عن المنشورات البيئية. وتقوم عليه شركة استشارية خاصة.

ومن المواقع الجذابة موقع مجلة "الحياة البرية العربية" www.arabianwildlife.com التي كانت تصدر بالانكليزية عن دار نشر في لندن وتوقفت منذ سنوات، لكن موقعها استمر، وهو يضم المقالات المنشورة سابقاً في المجلة ومعلومات عن الحياة الفطرية في الخليج والمنطقة العربية بشكل عام. لكن الموقع لم يجدد منذ سنوات، وأخباره قديمة منذ توقف المجلة.

لجمعيات البيئة في لبنان حضور جيد على شبكة الإنترنت. ومنها جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية التي يعرض موقعها www.afdc.org.lb نشاطات الجمعية ومشاريعها، ولكن بطريقة تقليدية. ويتميز موقع جمعية الخط الأخضر www.greenline.org.lb بتنويع أكبر في المحتوى، إذ يعرض، إلى المعلومات الخاصة

بالجمعية، الكثير من التفاصيل حول النشاطات والمشاريع والمطبوعات، مع زاوية للقضايا الساخنة، مما يجعل الموقع أكثر جاذبية، خاصة لاحتوائه مجموعة من الصور.

أما موقع مجلة 'البيئة والتنمية' www.mectat.com.lb فهو أول موقع إعلامي بيئي على الشبكة من العالم العربي، إذ واكب انطلاق المجلة عام 1996. وقد تم تعديل تصميمه ثلاث مرات منذ إنشائه. وهو يضم مختارات بالانكليزية من محتوى المجلة المطبوعة، ويوصل بمنظمات وهيئات بيئية، وفيه زاوية أخبار بيئية ومعلومات عن مؤتمرات ومعارض، إضافة الى المسابقات المدرسية التي تنظمها المجلة. ويتم تجديد معلومات الصفحة الأولى أسبوعياً، مع زاوية أخبار بيئية قصيرة من العالم. ويتوجه الموقع أساساً الى الناطقين بالانكليزية حول العالم بمعلومات وآراء عن قضايا البيئة العربية، بينما يقود القراء العرب الى الطبعة العربية من مجلة 'البيئة والتنمية'. ويحوي الموقع تقارير عن وضع البيئة العربية وتحقيقات مصورة عن الطبيعة، ومقالات تحليلية تطرح قضايا بيئية ساخنة وتفتح حواراً حولها. وتجري استعدادات لوضع كل أرشيف المجلة بالعربية على الموقع مع محرك للبحث، وهو يضم أكثر من عشرة آلاف صفحة، ليصبح مرجعاً للباحثين العرب. لكن المسؤولين عن المجلة يقولون ان اكتمال المشروع ينقصه التمويل.

ويحتوي موقع المعهد الكويتي للبحث العلمي www.kisr.edu.kw على الكثير من المعلومات والأخبار والأبحاث المتعلقة بالبيئة من ضمن نشاطات المعهد. كما أن مجلة 'علوم وتكنولوجيا'، التي ينشر المعهد نصوصها كاملة على الإنترنت، تحوي الكثير من المقالات البيئية الهامة.

وفي الخليج العربي أيضاً يتميز موقع مركز أبحاث الشرق الأوسط للتحلية www.medrc.org.om باحتوائه على أحدث المعلومات العلمية حول تحلية مياه

البحر، بالإضافة إلى أخبار من العالم العربي والعالم ونشاطات المعهد ومنتدى للحوار.

وإذا انتقلنا إلى شمال افريقيا، نتوقف عند موقع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة www.citet.nat.tn، وهو باللغتين الانكليزية والفرنسية، ويحتوي على معلومات ضرورية حول أهم القضايا البيئية في تونس. كما يقدم خدمة تحميل الوثائق والتقارير البيئية، وهي من الخدمات النادرة في المواقع البيئية العربية.

ومن مواقع المنظمات البيئية الإقليمية موقع أصدقاء البيئة ـ الشرق الأوسط www.foeme.org، الذي يحوي الكثير من المعلومات والدراسات والبيانات المتعلقة بقضايا المنظمة ونشاطاتها، وخاصة في مجالات تأثير التجارة على البيئة والتركيز على البحر الميت وخليج العقبة في الأردن وفلسطين.

ومن المهم الإشارة في هذا المجال إلى موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا www.unep.org.bh في البحرين، إذ من المفترض أن يشكل أحد أهم مصادر المعلومات والمعرفة البيئية في العالم العربي، كما هي كل مواقع منظمات الأمم المتحدة التي تتضمن عادة معظم الوثائق والتقارير الصادرة عنها. إلا أن الموقع، يقتصر على بعض البيانات الصحافية والمعلومات المستقاة من تقارير البرنامج حول حالة البيئة في العالم العربي.

مواقع دولية باللغة العربية

المفارقة أن أفضل المعلومات عن البيئة العربية متاحة من المواقع الدولية. هناك بعض المواقع باللغة العربية ذات محتوى كبير من المعلومات، منها موقع نظرة شاملة لمصادر المياه في الشرق الأوسط exact-me.org/overview/Arabic/toc.htm، الذي تم تأسيسه أثناء مباحثات السلام

المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط والخاصة بقضية المياه وإدارة الموارد المائية. وساهمت دول المنطقة في تقديم المعلومات حول الموارد المائية الواردة في هذا الموقع الضخم. وهو يتضمن عرضاً مفصلاً لواقع المياه في المنطقة والموارد المائية السطحية والجوفية والأحواض المائية وكميات الاستهلاك ونوعية المياه.

ولعل موقع منظمة الأغذية والزراعة (فاو) www.fao.org/ar-cp أفضل موقع باللغة العربية يختص بقضايا الزراعة والبيئة في العالم. وقد بذلت الفاو جهداً ضخماً لترجمة الوثائق والمقالات والأخبار الكثيرة التي تنشرها إلى العربية ووضعها في متناول الباحثين. الموقع شامل لقضايا الزراعة والتنمية في العالم، ويعتبر مرجعاً لا غنى عنه للباحثين والعاملين في هذا الحقل.

أما موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة www.acsad.org/arabic فيتضمن عرضاً لنشاطات المركز وأهم الدراسات والمشاريع التي ينفذها والمؤتمرات وورشات العمل التي ينظمها وبرامج العمل، مقدماً فكرة عامة عن المؤسسة ولكن من دون معلومات تفصيلية.

وفي مواضيع المياه أيضاً يبرز موقع منتدى إدارة الطلب على المياه idrc.ca/waterdemand/docs/Arabic/Docs/srf.shtml، وهو الموقع العربي للبرنامج الذي تنفذه الوكالة الدولية للتنمية في كندا. ويتضمن شرحاً لأهداف المنتدى وأنشطته وأخباره، بالإضافة إلى نشر عدد كبير من الأبحاث والحالات الدراسية الهامة. الموقع مصدر غني بالمعلومات والوثائق والبيانات والدراسات لباحثين في مجالات إدارة الموارد المائية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام.

وفي السياق ذاته، أعدت مكتبة داغ همرشولد في الأمم المتحدة موقعاً خاصاً باللغة العربية عن يوم المياه العالمي www.un.org/depts/dhl/dhlara/water،

يتضمن معلومات هامة عن وضع المياه في العالم ووصلات للعديد من المواقع الأخرى.

وللباحثين عن الأخبار البيئية باللغة العربية برزت ثلاثة مواقع دولية وعربية في هذا الإطار: موقع ميدل ايست أونلاين www.middle-east-online.com/environment الذي يحتوي على أرشيف ويغطي أخبار العالم العربي إضافة إلى الأخبار العالمية. أما صفحة البيئة في إسلام أونلاين www.islam-online.net/Arabic/Science/topic3.shtml فتتميز بالمقالات والكتابات التحليلية لقضايا البيئة وربطها مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والصفحات الخاصة بالبيئة في الموقع العربي لشبكة إن بي سي الأميركية www.gn4msnbc.com/env/index.asp?SID=335 تتضمن أخباراً مفيدة جداً للإعلاميين البيئيين.

من أهم المواقع الدولية التي تتضمن معلومات هامة عن البيئة في العالم العربي مواقع منظمات الأمم المتحدة المختلفة. فموقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة www.unep.org يحتوي على معلومات جمّة حول الأوضاع والإحصائيات البيئية في العالم العربي، لكنه يحتاج إلى الكثير من الجهد في البحث. أما موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org ففيه مدخل خاص بالمشاريع المنفذة في المنطقة العربية www.undp.org/rbas. كما أن المواقع المختلفة للبرنامج في كل دولة عربية، والتي يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الرئيسي، تتضمن الكثير من الوثائق والمعلومات والأبحاث حول شؤون بيئية وتنموية في كل دولة على حدة. ويقدم موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)

www.escwa.org.lb/arabic/divisiosn/sdpd/environment/asp نموذجاً لمحتوى بيئي جيد. لكن آخر أخباره البيئية في سبتمبر 2006 كان بتاريخ أكتوبر 2003.

ومن المواقع الثرية جداً بالمعلومات عن العالم العربي موقع البنك الدولي www.worldbank.org الذي يعتبر موسوعة حقيقية للوثائق والدراسات وأوراق العمل والمعلومات الإحصائية حول كل مشاريع التنمية والبيئة التي ينفذها البنك في المنطقة، إضافة إلى دراسات إقليمية هامة تعتبر مراجع لا غنى عنها للباحث.

وبما أن مرفق البيئة العالمي هو الجهة الممولة للكثير من المشاريع البيئية في العالم العربي، فإن موقعه www.gefweb.org هو من المواقع الهامة التي تقدم معلومات حول هذه المشاريع.

وهناك موقع لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة www.un.org/esa/agenda21/natlinfo الخاص بالمعلومات الوطنية عن الدول. هنا يمكن البحث في قائمة الدول واستخراج التقارير الوطنية للتنمية المستدامة المقدمة للأمم المتحدة من جانب كل دولة.

وتعتبر المواقع الخاصة بمعاهدات الأمم المتحدة الدولية المختصة بالبيئة من أهم مصادر المعلومات، إذ تتضمن وسائل بحث وقوائم بتقارير الدول المختلفة حول تطبيقاتها لهذه المعاهدات. ومثل هذه التقارير قد لا تكون متاحة حتى للعاملين في المؤسسات العامة التي تصدرها. ومن أهم هذه المواقع: معاهدة التنوع البيولوجي www.biodiv.org والمعاهدة الاطارية لتغير المناخ www.unfccc.int ومعاهدة مكافحة التصحر www.unccd.int/main.php ومعاهدة رامسار للأراضي الرطبة www.ramsar.org.

وللحصول على معلومات بيئية وتنموية حديثة حول العالم العربي، يمكن زيارة موقعين هما بمثابة مدخل معلوماتي شامل للقضايا والمشاريع المتعلقة بالتنمية والبيئة في العالم: www.developmentgateway.org وwww.eldis.org، وكل منهما يضم وسائل بحث وتصنيف لجميع الدول. وتحتوي الصفحات الخاصة بكل دولة على معلومات حول مشاريع البيئة والتنمية وبعض الدراسات والإحصائيات.

موقع شبكة التنمية العالمية www.gdnet.org أيضاً غني، ويتضمن صفحات خاصة بالعالم العربي، ويتميز بوجود معلومات خاصة بفرص التمويل والمشاريع المشتركة في المنطقة.

ومن أفضل النماذج الالكترونية التعليمية بالعربية نشرة تصدر عن برنامج أميركي لمعهد البيئة الحضرية في كلية بوسطن للحقوق بولاية ماساشوستس في الولايات المتحدة www.greenscreen.org/Arabic. فهذا برنامج تربوي تفاعلي على شبكة الانترنت، يتخصص بنشاطات ما بعد المدرسة للتلاميذ من عمر 8 سنوات الى 13 سنة. وهو يحوي مواضيع عن: الطاقة، الماء، الطقس، قوى الطبيعة، النظام الشمسي، الأرض، النباتات، الحيوانات. الموقع سهل التصفح، والمحتوى مكتوب بلغة صحيحة وسهلة وعلمية.

كما يجدر مراجعة الموقع العربي لوزارة البيئة الاسرائيلية www.environment.gov.il/Arabic. فهو مشغول بشكل جيد (من دون التطرق إلى المحتوى الايديولوجي)، ويتم تجديده يومياً.

الهدف من هذا البحث في مواقع الإنترنت العربية التي تهتم بالبيئة إعطاء صورة عامة لمقارنتها بالمواقع العالمية، التي تكون عادة موسوعات كاملة من المعرفة تتضمن آلاف الصفحات من المعلومات الغنية والأخبار المتجددة باستمرار والوثائق

والتقارير الهامة وفرص التفاعل والتنسيق المشترك والمواد التدريبية والأدلة التطبيقية في حماية البيئة وغيرها من الخدمات الهامة. وسرعان ما يلاحظ متصفح الشبكة العالمية أن المواقع العربية بشكل عام متأخرة عن مثيلاتها الأجنبية في توفير المعلومات والوثائق والأخبار والأدلة التدريبية ومنتديات النقاش.

الحصول على معلومات حول البيئة العربية عبر الإنترنت ممكن عموماً، لكنه يتطلب جهداً كبيراً وقدرة على معرفة المواقع الدولية التي تتضمن المعلومات المطلوبة، ومعظمها بالانكليزية. وتبقى المشكلة ندرة البيانات الاحصائية الجديدة الموثوقة، التي هي إما غير موجودة أساساً وإما لا توجد مؤسسات تعمل على جمعها في صيغة صالحة للمقارنة، وهذا يسبق عملية عرضها على الانترنت. ويترتب على شبكة الانترنت العربية الانتقال من الاشادة والترويج الى المعلومات والتحليل، وإنشاء منابر للتفاعل والحوار.

الاعلام البيئي والسياسة البيئية

قد يكون الاعلام البيئي صورة عن العمل البيئي العربي. فهو يحتاج إلى تحديد المفهوم والاطار والهدف. على وسائل الإعلام التي تتوخى معالجة موضوع البيئة تحديد مفهوم البيئة وهدف الاعلام البيئي في المقام الأول. فالإعلام البيئي جزء من سياسة بيئية عامة، وليس مجرد أداة للإعلان عن سياسة بيئية جاهزة، كما أنه يهدف الى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة، حتى تشارك بفاعلية في تطوير السياسات البيئية ومراقبتها ومراجعتها، ويهيئ الجمهور والمسؤولين لدعم تنفيذ السياسات والتدابير البيئية. ومن ضمن الاهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة، والتعامل مع موارد الطبيعة كسلعة ذات ثمن وليس كهبة مجانية.

أما أدوات تحقيق أهداف السياسة الوطنية للبيئة فتنتهج خطوطاً رئيسية ثلاثة:

- **التشريعات والقوانين**: التي لا بد أن تتطور باستمرار لمواكبة التقدم العلمي واستباق التدهور البيئي بهدف تجنب نتائجه. وإذ تضع هذه التشريعات قيوداً صارمة على النشاطات الصناعية والعمرانية والانتاجية والاستهلاكية والانمائية عامة، لضمان مجاراتها الاعتبارات البيئية، فهي تبقى بلا فاعلية ما لم تدعمها أدوات عملية لتطبيقها.
- **التدابير المالية**: وهي في صيغة ضرائب وحوافز. فالضرائب هي تدابير رادعة تهدف الى التحكم بأنماط الانتاج والاستهلاك وأساليب الحياة التي تؤدي الى تدهور بيئي. والحوافز هي تدابير تشجيعية تنطوي على دعم مادي وتسهيلات ضريبية بهدف تعميم أنماط إنتاج واستهلاك وتنمية بديلة تحافظ على البيئة.
- **الاعلام والاتصال والتربية**: هذه تحتل موقعاً رئيسياً في السياسة البيئية الوطنية المتكاملة. ففي استطاعة وسائل الاعلام توعية المواطنين على مسؤولياتهم حيال البيئة وخلق قاعدة صلبة لدعم التدابير الآيلة الى حماية البيئة. كما تخلق وسائل الاعلام حواراً مفتوحاً بين قطاعات المجتمع المختلفة حول قضايا البيئة، فتفتح الباب أمام تبادل الأفكار التفاعلي في اتجاهات عدة، مما يوفر خيارات لصانعي القرار أيضاً. وتساعد الحملات الاعلامية في خلق أنماط سلوكية مسؤولة، عن طريق إظهار الأثر الايجابي الذي يمكن أن تتركه على البيئة تصرفات فردية بسيطة في الحياة اليومية.

ولئن كان الاعلام أداة رئيسية لتحقيق السياسة البيئية، فهو لا يكون فعالاً إلا بالتكامل مع الأدوات الأخرى، من تشريعات وقوانين وحوافز وروادع مالية.

فمجرد الاطلاع على المشكلة لا يؤدي دائماً الى استعداد الفرد للمشاركة في حلها، بما قد يستتبعه هذا الحل من قيود. إن نجاح التدابير البيئية على المستوى العام مرتبط بتناسق هذه الأدوات الثلاث ودعمها بعضها بعضاً في حلقة مترابطة. فالاعلام قد يسهل مهمة إقناع الناس بالقوانين، كما قد تؤدي القوانين الى دفع الناس لتقبل الرسالة البيئية. وتساهم الحوافز والروادع المالية في حصول تقبل أفضل للقوانين وتطبيقها بفعالية[1].

دور الاعلام البيئي

يهدف الاعلام البيئي أساساً الى حفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة، من خلال دفع الناس الى العمل الشخصي، وتشجيعهم على الحوار وإيصال آرائهم بقوة الى المسؤولين، فيكون لهم رأي مسموع يساهم في صنع القرار. وهذا يستدعي إقامة حوار تصل من خلاله آراء الناس الى المسؤولين، كما يوصل المسؤولون الى الجمهور إيضاحات عن جدوى التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات والهيئات الرسمية لحماية البيئة.

الاعلام البيئي يدفع الجمهور الى الانخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار. وإن مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي الى تعميم الوعي للحفاظ على موارد الطبيعة، كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام.

وتعمل السياسة الوطنية للإعلام البيئي على توفير المعلومات الموثوقة لوسائل الإعلام، عن طريق شبكات اتصال بالمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية

(1) نجيب صعب، 'قضايا بيئية'، المنشورات التقنية، بيروت 1997. من فصل 'الاعلام البيئي: خطة عمل للبنان'، ص 34 ـ 35.

المختصة. فالاعلام البيئي غير المستند الى مراجع موثوقة يؤدي الى بلبلة الرأي العام وتشويش أفكاره.

وتتعاطى السياسة الوطنية للإعلام البيئي مع الموضوع من أربعة منطلقات:

اولاً: الإعلام كوسيلة لايصال الحقائق والمعلومات البيئية الموثوقة الى الجمهور، وأيضاً كوسيلة ينقل من خلالها الجمهور آراءه الى المسؤولين، ويتحاور معهم. الإعلام هنا أداة حوار مفتوحة ومشاركة في القرار.

ثانياً: الإعلام كوسيلة لإبلاغ الجمهور عن السياسات الحكومية وشرح المخططات والتدابير المتعلقة بالبيئة، لإعطاء الناس حقهم الطبيعي في حرية الوصول الى المعلومات، وتأمين شفافية العمل الرسمي.

ثالثاً: الإعلام كأداة لإحداث تغيير في سلوك الناس وتعاملهم مع البيئة، إما في إطار تصرفات شخصية طوعية، وإما في إطار تأمين الدعم لسياسات وتشريعات بيئية رسمية.

رابعاً: الإعلام كوسيلة للعلاقات العامة، إذ أن السياسة البيئية الحكومية لا يمكن أن تنجح من دون إقامة شبكة من العلاقات بين المسؤولين عن السياسة البيئية من جهة، والهيئات الأهلية والصناعيين والتجار والمهنيين والتربويين والمستهلكين وجميع الفئات الشعبية والرسمية من جهة أخرى.

ويتحدد دور الإعلام خلال مراحل السياسة البيئية كما يلي:

أولاً: مرحلة تعيين المشكلات البيئية، وفيها يتمحور دور الإعلام على وضع قضايا بيئية محددة على جدول الأعمال السياسي. هنا تلعب الهيئات الأهلية والعلمية دوراً أساسياً في التنبيه الى مشكلات بيئية معينة تؤثر في

بجموعات من الناس. كما يساعد الإعلام في استقطاب الانتباه والدعم لقضايا محددة وإقامة حوار مع المسؤولين وقادة الرأي.

ثانياً: مرحلة الاتفاق على السياسات البيئية، وفيها يساعد الإعلام على فهم أفضل لدوافع السياسات البيئية وخلفياتها، ويسهل إقرارها رسمياً وقبولها شعبياً. وهو هنا يتوجه الى صانعي القرار والرأي العام معاً.

ثالثاً: مرحلة تنفيذ السياسات البيئية، وفيها يساعد الإعلام في تطوير مواقف شخصية ومجتمعية ملائمة للتعامل مع التدابير البيئية، ويعمل على استمرار التزام الناس بهذه المواقف الجديدة. كما يشرح الإعلام مضامين التشريعات والقوانين المرتبطة بالبيئة، وأثرها على الناس المعنيين[1].

جمهور الإعلام البيئي

من هو جمهور الإعلام البيئي وماذا ينتظر من وسائل الإعلام؟ إنه جمهور ذكي لم يعد يقبل رشقه بالمعلومات المعاد تدويرها، وأصبح ينتظر إعلاماً موثقاً وتحليلاً علمياً يرتفع بموضوع البيئة الى مستوى القضية الكبرى.

ليس جمهور الإعلام البيئي محصوراً في الناشطين البيئيين والجمعيات البيئية. فهو يمتد في قطاعات المجتمع جميعاً، وتتقاطع فيه الاختصاصات والأعمار. الناشطون البيئيون والجمعيات الأهلية وأصحاب الاختصاصات العلمية المرتبطة بالبيئة هم القاعدة الأساسية لجمهور الإعلام البيئي، لأنه يخاطب اهتمامهم المباشر. غير أن على الإعلام البيئي الذكي أن يثير اهتمام المعنيين الآخرين: السياسيين،

(1) المرجع السابق، ص 36 ـ 37.

والمؤسسات الحكومية، والصناعيين، ناهيك عن المثقفين والطلاب والمهنيين والموظفين وربات البيوت[1].

وإذا كان البعض يدعي أن الجمهور العربي غير مهتم بالإعلام البيئي، فالأجدى مراجعة المحتوى والطريقة والأسلوب للوصول الى الجمهور.

هل نلوم الجمهور إذا أهمل مقالة عن الأوزون، مثلاً، منقولة بلغة عربية ركيكة وغامضة، عن نشرة علمية موجهة الى اختصاصيي الأوزون، تمت ترجمتها اعتباطياً بلا معرفة بالخلفيات والحقائق العلمية والانعاكاسات المحلية، ولم يتورع ناقلها عن توقيعها باسمه وتزيينها بصورته الباسمة؟ وهل نلوم المجتمع العلمي إذا أهمل مقالة تتحدث عن ظاهرة الاحتباس الحراري على أنها ناتجة عن البيوت الزراعية البلاستيكية؟ وهل نلوم الأستاذ الجامعي إذا هزئ من مقالة تدعي دقة المعلومات، في حين تتحدث عن ارتفاع في مستوى البحار يتراوح بين عشرة سنتمترات وعشرة أمتار، وعن ازدياد في السكان يتراوح بين مليار وثلاثة مليارات؟ أو من عشرات المقالات التي تحدثت عن اليورانيوم المخصّب وكانت تعني المنضب أو المستنفذ، حتى ان مسؤولاً كبيراً استخدم العبارة الخطأ في خطاب له أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة؟.

على الإعلام البيئي أن يحدد قطاعات جمهوره، ويتوجه إليها بمعلومات موثقة مفيدة تثير اهتمامها، إذ أن المعلومات وطريقة تحليلها تبقى العنصر الأساسي في نجاح الإعلام البيئي في الوصول الى جماهيره. وعليه أيضاً احترام اهتمامات الجمهور، وهذا لا يحصل حالياً. لقد اظهر استطلاع للرأي العام البيئي في العالم

---

(1) نجيب صعب، قضايا بيئية، المنشورات التقنية، بيروت 1997. من فصل الجمهور ومصادر المعلومات، ص 22 ـ 23.

العربـي أن الجمهـور يـضع في أولى اهتماماتـه: تلـوث الهـواء والنفايـات الخطـرة والأخطار الصحية من المبيدات والأسمدة، بينما نجد أن هذه المواضـيع بقيـت شبه غائبة في الاعلام العربي[1].

من يتولى الإعلام البيئي

تفتقـر معظـم وسـائل الإعـلام العربيـة الى محـررين مختـصين، في مـا عـدا التصنيفات التقليدية: المحليات، الدوليات، الثقافة، الاقتصاد، الرياضـة، التحقيقـات. وفي حالات كثيرة، يُطلَب من المحرر نفسه العمل لأكثر من قسم واحـد. فـأين تقـع شؤون البيئة والتنمية؟ قد نجد ما يتعلق بالبيئة في الأخبار المحلية، من مـشروع طريـق أو سد أو مصنع أو تشجير أو كارثة طبيعيـة. لكـن هـذه كلـها تكتفـي بنقـل الخـبر وتفتقر الى الاستقصاء والتحليل. ولا بد هنا من ملاحظـة اهتمـام وسـائل الإعـلام العربية المتزايد بـشؤون البيئـة خـلال الـسنوات الأخـيرة، بعـد أن خـصص بعـض الصحف والمجلات أبوابـاً ثابتـة لهـا. إذاً، الاهتمـام موجـود، وقـد يكـون انعكاسـاً لاهتمام عالمي وتزايُد المواضيع البيئية التي توزعهـا وكـالات الأنبـاء الدوليـة. وهـو أيضاً امتداد لانشاء وزارات وهيئات بيئية حكومية في جميع الدول العربيـة، وتكـاثر الجمعيات البيئية الأهلية. غير أن السؤال يبقى محتوى هـذه المقـالات ومـن يكتبهـا. وإذا كنا نعاين مـشكلة هنـا، فهـي لا تنحـصر في موضـوع البيئـة، بـل تـشمل كـل المواضيع المتخصصة. فنادراً ما نجد في وسيلة إعلام عربية محرراً علمياً مثلاً، ناهيـك بمحرر متخصص بشؤون البيئـة أو التنميـة. والنتيجـة أن معظـم المواضـيع العلميـة

(1) مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، الرأي العام العربي والبيئة، منشورات البيئة والتنميـة، 2006. (التقرير التحليلي للاستطلاع البيئي في 18 بلداً عربياً).

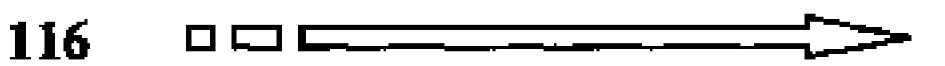
المتخصصة التي تتصدى لها وسائل الإعلام العربية تكون مترجمة عن صحف أجنبية. وحتى في هذه الحال، تعتمد على مقال واحد يترجَم حرفياً، من دون الرجوع الى مصادر متعددة لاستقصاء وجهات نظر ومعلومات متنوعة، ومن ثم صياغتها في مقال ملائم.

أما التحقيقات المحلية حول شؤون البيئة فغالباً ما تتركز حول موضوع مثل النفايات في الشوارع، وهو موضوع يسترعي الانتباه البصري المباشر، أو كارثة مثل تسرب نفطي أو اشتعال الآبار، وتهمل مسائل مهمة أخرى مثل أثر الصناعة في البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث المياه وتخريب الشواطئ وتضخم المدّ العمراني على نحو عشوائي. هذه المسائل البيئية الأخرى المهمة، تكتفي وسائل الإعلام العربية بالنشر عنها حين تحصل على مواد جاهزة من منظمات دولية أو وكالات أنباء.

ويقول جمال محمد غيطاس في دراسة عن الاعلام العلمي العربي قدمها في اجتماع نظمته مجلة 'العربي' إن 'الاعلام العربي يبدو مترنحاً بين مطرقة تراجع قيم العلم والتكنولوجيا عموماً داخل المجتمعات العربية وسندان الفقر في الامكانات والكوادر والضعف أمام طوفان الاعلام الترفيهي والاستهلاكي'. ويضيف أنه 'من النادر أن تجد اعلاماً عربياً علمياً قد تناول قضايا علمية رصينة ذات صلة بقضايا تنموية حقيقية، وأثار حولها نقاشاً وجدلاً خلاقاً داخل المجتمع'[1]. وهذا يعبّر عن مشكلة أساسية يواجهها الاعلام العلمي والتنموي عامة، اذ يتحول إلى امتداد لعقلية الاستخفاف بالعلم والتعاطي معه بسطحية تجريدية، من دون ربطه بقضايا

---

(1) راجع المصدر رقم 6.



التنمية. ويتفق رأي غيطاس مع ما كتبناه في 'البيئة والتنمية' تحت عنوان 'أزمة صحافة أم أزمة علم'[1].

ليس المطلوب من الصحافي أن يكون عالماً وخبيراً في شؤون البيئة. غير أنه من الضروري أن يلمّ بموضوعه بما يكفي أن يعينه على تحديد المصادر الصحيحة لجمع المعلومات ومن ثم عرضها وتحليلها. وهنا تبرز أهمية التعاون بين الصحافة وخبراء البيئة العرب والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة. فالحاجة الأولى هي وجود محررين مختصين بشؤون البيئة وشؤون التنمية أو بالأمرين معاً. والحاجة الثانية الملحّة هي إيجاد قنوات اتصال بين هؤلاء ومصادر المعلومات، من خبراء وهيئات حكومية ومنظمات.

ويبقى السؤال: هل تعطي المؤسسة الإعلامية المحرر البيئي – في حال وجوده – وقتاً كافياً لإعداد موضوعه؟ هذه مسألة أخرى ملحة. فإعداد تحقيق دقيق – مثلاً، عن أثر مشروع عمراني أو صناعي ما على البيئة في محيطه الطبيعي – يتطلب أياماً وأسابيع من البحث وجمع المعلومات ومقابلة الخبراء، ومن ثم الكتابة والتحليل. وهذا ما لا توفره وسائل الإعلام العربية عادة لمحرريها، إذ المطلوب إمداد الصحيفة او الإذاعة بمادة سريعة متواصلة. وهذا يتناقض مع الممارسة المتعارف عليها في الصحافة الدولية المتقدمة، إذ تشترك مجموعة من المحررين، على فترة أسابيع، في جميع المعلومات عن موضوع بيئي أو تنموي أو علمي وكتابته. وقد

---

(1) نجيب صعب، 'يا بيئيي العرب اتحدوا'، المنشورات التقنية، بيروت 2001. من مقال 'أزمة صحافة أم أزمة علم'، ص 61 ـ 63.

لا يحتل في المجلة أكثر من مساحة صفحة واحدة أو اثنتين، لكنه يعطي المعلومات الدقيقة ويحللها ويثير اهتمام القراء والمخططين والسياسيين.

إن الخبر السياسي أو الرياضي يبقى مادة سريعة للاستهلاك اليومي. وهو يختلف في طبيعته عن التحقيق أو التحليل في مواضيع العلم والبيئة والتنمية. ولا بد من الفصل بين الاثنين.

إن من يتصدى للبيئة والتنمية في الإعلام، إذاً، يجب أن يكون محرراً مختصاً، يدعمه مركز معلومات في المؤسسة الإعلامية وخبراء مختصون في قطاعات المجتمع الأخرى، وتفتح له مؤسسات الحكومة مجال الوصول الى مصادر المعلومات، وتدعمه الهيئات المحلية والدولية المختصة بالمعلومات. وفي رأينا أن العبء الأساسي يقع على المحرر، الذي يجب أن يتمتع بالمعرفة والقدرة والنشاط ليستقصي مشاكل البيئة والتنمية ويعالجها من دون الاستناد كلياً الى البلاغات الصادرة عن الهيئات الرسمية أو الى وسائل الإعلام الأجنبية. وهذا ممكن الى حد ما اذا توافر الدافع. لكن المعلومات، عادة، تبقى ناقصة.

هل نلوم المحرر الصحافي وحده على التقصير؟ إذا قرر محرر في صحيفة عربية أن يكتب عن الصناعة والبيئة في بلده، فهل تعطيه مؤسستُه الوقت والدعم الكافيين، أم تطلب منه إنجاز الموضوع خلال يوم واحد اعتماداً على ما تيسَّر من المواد الجاهزة؟ وهل يجد في صحيفته مركز معلومات يزوده بالإحصاءات الدقيقة الحديثة؟ وهل توجد مراكز خاصة أو هيئات حكومية يمكنه استقصاء المعلومات منها؟ وهل المنظمات الدولية ومكاتبها المحلية قادرة على تزويده بالمعلومات؟

وفي حين نرى أنه من الواجب تأمين مصادر معلومات لوسائل الإعلام، محلياً وإقليمياً ودولياً، نعتقد أن المسؤولية الكبرى تقع على رجل الإعلام والمؤسسة

الإعلامية لإيجاد الوسائل الملائمة من أجل كشف الحقائق وتحليلها. وهذا ينطبق على أصغر حدث يتعلق بالبيئة، كما ينطبق على دراسة خطط التنمية القومية وتقويمها من حيث أثرها البيئي. وهنا لا بد لوسائل الإعلام من الاستعانة بالخبراء المحليين في الموضوع، وهم موجودون في كل بلد عربي. ولا يجوز لوسائل الإعلام أن تعتمد دائماً على مواد إعلامية جاهزة عن البيئة والتنمية، تزوّدها بها وكالات الأنباء الأجنبية والمنظمات الدولية، وتكون، في معظم الحالات، معلومات عامة قد لا تنطبق على الواقع المحلي.

مهمات محلية وإقليمية ودولية

إذا كنا نتفق على أن البيئة مشكلة عالمية شاملة، وأن لوسائل الإعلام دوراً رئيسياً تؤديه للمساعدة في وقف التدهور البيئي، فكيف يمكن دعم وسائل الإعلام للقيام بهذا الدور؟.

تتوزع المهمات هنا بين الإعلاميين والحكومات والهيئات الرسمية والمنظمات الإقليمية والدولية:

أولاً : وسائل الأعلام:

1. تخصيص محرر واحد على الأقل في كل جريدة ومجلة وإذاعة ومحطة تلفزيون لشؤون البيئة. ومن الضروري أن يكون هذا المحرر ملماً بالمواضيع العلمية.
2. تعيين مستشار بيئي لوسيلة الاعلام.
3. تزويد مكتبة المؤسسة الإعلامية، المطبوعة والالكترونية، بمراجع عن شؤون البيئة، تكون مستنداً دائم التجدد لخلفيات المواضيع البيئية. ويمكن أن يشمل أرشيف الصور في كل صحيفة، وهو تحول الى الملفات

الالكترونية المصورة، العناوين الرئيسية للشأن البيئي، على أن يتم جمع الصور له من مصوري الصحيفة محلياً، كما من وكالات الأنباء المصورة والمنظمات الدولية.

4. إقامة علاقات مع الخبراء المحليين والجمعيات المهتمة بالبيئة. وعلى وسائل الإعلام تشجيع المختصين بشؤون البيئة على الكتابة ونشر نتائج بحوثهم، بالاعتماد عليها كمادة أساسية لتحقيقات صحافية تربط النظرية بالواقع.

ثانياً : الحكومات وهيئات البيئة الوطنية:

1. فتح أبواب مراكز الأبحاث البيئية والمؤسسات البيئية الحكومية ومكتباتها ومراجعها لوسائل الاعلام.
2. إيجاد حلقات تواصل ثابتة بين الباحثين البيئيين في المراكز العلمية والاعلاميين.
3. فتح باب المعلومات لوسائل الاعلام بلا حدود، لتمكينها من المراقبة والنقد، وليس بمجرد نقل الخبر في بيانات ترويجية تكتفي بوصف حفلات افتتاح مشاريع، من دون أن تتكلم عن محتواها أو تراقب تنفيذها.

ثالثاً : جامعة الدول العربية ووكالاتها:

1. إقامة مركز معلومات الكتروني يعنى بشؤون البيئة عالمياً وإقليمياً. ويمكن أن يعمل هذا المركز ضمن هيئة موجودة حالياً. مهمة المركز تزويد الإعلاميين والباحثين العرب بمعلومات موثقة ودائمة التحديث عن قضايا البيئة.
2. نشر وثائق عن شؤون البيئة العربية تصلح مرجعاً للكتابة الصحافية.

3. العمل على إقامة اتحاد عربي لصحافة البيئة والتنمية. ويمكن أن يشمل هذا الاتحاد الصحافة العلمية العربية.
4. نشر أبحاث المختصين العرب في شؤون البيئة، أو المساعدة في نشرها.
5. إعداد لائحة دقيقة بالجمعيات والهيئات والخبراء المعنيين بالبيئة في العالم العربي، وفق الاختصاص، وتوفيرها لجميع وسائل الإعلام، مطبوعة وبواسطة الانترنت.

رابعاً : برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

1. تزويد وسائل الإعلام ومراكز البحوث دورياً بمعلومات ومراجع عن تطورات وضع البيئة العالمي والعربي. وهذا يشمل المواد الوثائقية والوصفية والتحقيقات الصحافية الجاهزة والصور.
2. تكليف صحافيين عرب مهتمين بالبيئة إعداد تحقيقات عن مواضيع بيئية محددة في بلدانهم، بدعم معنوي ومادي من البرنامج، لتوزيعها على نطاق العالم العربي، واختيار بعضها للتوزيع الدولي بواسطة الدائرة الإعلامية للبرنامج.
3. إقامة دورات تدريبية لإعداد صحافيين بيئيين ترشّحهم مؤسساتهم الإعلامية، وذلك من أجل تعريفهم بمبادئ البيئة والإعلام البيئي الاستقصائي، مع التركيز على التجارب العالمية في هذا المجال وكيف يمكن تطبيقها عربياً.
4. إعداد دليل عملي يضم مجموعة مواضيع بيئية صالحة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، مع عرض الخطوط العريضة ونموذج سيناريو لكل موضوع.



الفصل الخامس
البيئة والتنمية المستدامة

الفصل الخامس

البيئة والتنمية المستدامة

1. إن القانون المتعلق بـ"البيئة والتنمية المستدامة" يشكل بندا هاما على برنامج عمل منظمة (AALCO). وإن المنظمة تتابع التطورات حول هذا البند منذ أكثر من 30 عاما، مع تركيز حالي على تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث وهي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ 1992 (UNFCCC)، اتفاقية التنوع البيولوجي 1992 (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا 1994 (UNCCD)، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002 (WSSD).
2. يقدم تقرير الأمانة العامة هذا محاولة لإعطاء لمحة عامة عن الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية ((COP 15) UNFCCC)، والاجتماع الخامس للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP 5) في الفترة من 7-18 كانون الاول/ ديسمبر 2009 في كوبنهاغن بالدنمارك. ويشير بإيجاز إلى المفاوضات اللاحقة حول تغير المناخ التي عقدت خلال الفترة من 31 أيار/ مايو-11 حزيران/ يونيو 2010 في بون بألمانيا، وإلى الدورة التاسعة لمؤتمرالدول الاطراف في اتفاقية(UNCCD) التي عقدت خلال الفترة من 21 أيلول/ سبتمبر-2 تشرين الاول/ أكتوبر 2009 في بوينس آيريس بالارجنتين، وإلى التطورات المتعلقة بالسنة الدولية للتنوع

البيولوجي 2010، وإلى القضايا سيتم بحثها في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في (CBD) والمقرر عقده خلال الفترة من 18-29 تشرين الاول/اكتوبر 2010 في ناغويا بولاية آتشي في اليابان، وإلى الدورة الـ11 الخاصة لمجلس الحكم/المنتدى الوزاري العالمي البيئي الذي عقد خلال الفترة من 24-26 شباط/فبراير 2010 في بالي بإندونيسيا، وإلى الدورة الـ18 للجنة التنمية المستدامة التي عقدت خلال الفترة من 3-14 أيار/مايو 2010 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك. كما يقدم التقرير ملاحظات وتعليقات الامانة العامة للامم المتحدة للنظر فيها من قبل الدورة الـ49 للمنظمة.

3. ومن المقترح عقد اجتماع خاص حول البيئة والتنمية المستدامة بالتزامن مع الدورة السنوية الـ49 لمنظمة (AALCO) بالتعاون مع حكومة تنزانيا والمجلس الدولي للقانون البيئي(ICEL)[1]. وبالنظر إلى المرحلة الحرجة لمفاوضات تغير المناخ الجارية للتنفيذ الكامل والفعال والمستدام لاتفاقية تغير المناخ (UNFCCC) من خلال العمل التعاوني الطويل الأجل

(1) تأسس المجلس الدولي للقانون البيئي(ICEL) في عام 1969 في نيودلهي كمنظمة مصلحة عامة بهدف تعزيز تبادل المعلومات بشأن الآثار القانونية ودعم الجوانب الإدارية وسياسة المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من أجل دعم المبادرات الجديدة في هذا المجال وتشجيع المشورة والمساعدة من خلال شبكته. ويتمتع المجلس بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وإن مجلس (ICEL) هو عضو في الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية(IUCN). لمزيد من التفاصيل انظر:

http://www.i-c-e-l.org/indexen.html .

الممت من الآن وإلى ما بعد عام 2012"[1]، و"لمزيد من التزام دول الملحق I الاطراف بموجب بروتوكول كيوتو"[2]، فإن محور النقاش في هذه الاجتماع سيتركز على تغير المناخ، ويمكن للدول الأعضاء تبادل وجهات النظر حول إعطاء دفعة للعمل خلال التوجه إلى مؤتمر كانكون للتغير المناخي الذي سيعقد في المكسيك خلال الفترة من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر-10 ديسمبر 2010.

4. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموضوعين الآخرين الذين ستتم دراستهما هما: I - النسخة المعدلة من الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في مابوتو في 11 تموز/ يوليو 2003. وتعتبر هذه النسخة المعدلة أصغر وأحدث نسخة من

---

(1) إن مؤتمر الدول الاطراف (COP 13) والاجتماع الثالث للاطراف في بروتوكول كيوتو (CMP 3) الذين عقدا في بالي بإندونيسيا خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر من عام 2007 قاما بتأسيس فريق عمل خاص حول العمل التعاوني طويل الاجل بموجب الاتفاقية (AWG-LCA)، ومهمة فريق العمل التركيز على العناصر الرئيسية للتعاون طويل الاجل الذي تم تحديده خلال الحوار حول الاتفاقية: التخفيف والتكيف والتمويل فضلا عن التقنيات وبناء القدرات. وإن فريق العمل يشارك حاليا في وضع مخرجات لتقديمها لمؤتمر الدول الاطراف الـ16 (COP 16) والاجتماع السادس للاطراف في بروتوكول كيوتو (CMP 6) المقرر عقدهما في كانكون بالمكسيك في وقت لاحق من العام الجاري.

(2) في عام 2005، قام أول مؤتمر للدول الاطراف الذي اعتبر كذلك اول اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو بتأسيس فريق عمل خاص معني بالتزام دول الملحق I الاطراف بموجب بروتوكول كيوتو على أساس المادة 3(9) التي تنص على قيام دول اللحق I بالنظر في المزيد من الالتزامات خلال سبع سنوات على الأقل قبل نهاية فترة الالتزام الأولى، أي عام 2012. ومن المتوقع أيضا أن يقدم فريق العمل لخاص حول بروتوكول كيوتو نتائجه إلى مؤتمر الأطراف الـ16 والاجتماع السادس للاطراف في بروتوكول كيوتو.

بين الاتفاقيات البيئية الاقدم، والاكثر عالمية من بين الاتفاقات الاخرى الاقليمية. ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد[1]. 2- الطبعة الثالثة من مشروع العهد الدولي المعني بالبيئة والتنمية[2]. ويهدف هذا الصك الأخير إلى توطيد المبادئ الرئيسية القائمة والناشئة ذات الصلة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة في مشروع صك قانوني ملزم دوليا، مما يسهم في التطوير التدريجي للقانون البيئي الدولي.

B. قضايا للبحث المركز خلال الدورة الـ49 لمنظمة (AALCO)

- لبنات بناء هيكل تشغيلي فعال وعادل وشامل وملزم قانونا للتنفيذ الفعالة والجماعي للعمل حول المناخ فيما بعد عام 2012، ويجب أن يشمل على الأساسيات التالية:

  1- أرقام طموحة من خفض الانبعاثات الغازية للبلدان المتقدمة.

  2- إجراءات تخفيف مناسبة وطنيا للبلدان النامية.

  3- زيادة الدعم المالي والتقني لكل من إجراءات التكيف والتخفيف.

  4- إطار مؤسسي فعال مع هيكل حكم يلبي احتياجات البلدان النامية.

- نسخة منقحة من الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.
- مشروع العهد الدولي الخاص المعني بالبيئة والتنمية.

---

(1) النص موجود على الموقع الالكتروني للاتحاد الافريقي: http://www.africa-union.org.

(2) إن نص مشروع العهد الدولي بشأن البيئة والتنمية موجود على الموقع الالكتروني للمجلس الدولي للقانون البيئي (ICEL):

http://www.icel.org/indexen.html . وتم تقديم الطبعة الثالثة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة الـ59 للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005.

II. الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (UNFCCC) لعام 1992، وبروتوكول كيوتو (KP) لعام 1997

6. إن الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (UNFCCC) لعام 1992 وبروتوكول كيوتو (KP) لعام 1997 يشملان على استجابة المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي يشكلها خطر تغير المناخ. تم إبرام اتفاقية (UNFCCC) 9 أيار/ مايو 1992، وتم فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) في حزيران/ يونيو 1992. ودخلت حيز النفاذ في 21 آذار/ مارس 1994، وبالمصادقة عليها من قبل 194 دولة طرف وصلت الاتفاقية الى مستوى العالمية. ودخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في 16 شباط/ فبراير 2005، وحتى الـ 30 من تموز/ يونيو 2010 كانت هناك 191 دولة ومنظمة اقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي هي (EEC) أودعت وثائق التصديق أو الانضمام أو الموافقة أو القبول على البروتوكول. وإن نسبة إجمالي انبعاث الغازات لدول الملحق I هي 7ر63 في المائة، ومع ذلك فإن أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري العالمي وهي الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال خارج بروتوكول كيوتو[1].

---

(1) إن وضع الدول المصادقة على الاتفاقية وأخوذ من الموقع الالكتروني: http://treaties.un.org/Home.aspx (خلال آخر زيارة للموقع في 29 حزيران/ يونيو 2010). وللمعلومات حول مشاركة الدو لالأعضاء في منظمة (AALCO) في النظام العالمي للتغير المناخي انظر الجدول 1 في الملحق I.

7. إن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية واجتماع مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو هما الهيئات العليا لصنع القرار في اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ومنذ دخول هذه الصكوك القانونية حيز النفاذ وهي تجتمع على أساس سنوي. وحتى شهر كانون الاول/ ديسمبر 2009 تم عقد 15 مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية، وخمسة اجتماعات أطراف في البروتوكول.
8. ويشارك المجتمع الدولي في الوقت الحاضر في مفاوضات لوضع إطار العمل بعد عام 2012 وهو العام الذي ينتهي فيه الالتزام الاولي ببروتوكول كيوتو. وتجدر الإشارة إلى أنه وفي كانون الاول/ ديسمبر من عام 2007 وخلال اجتماع المفاوضين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي تمت الموافقة على خطة عمل بالي (BAP) وخارطة طريق، وعلى أن تكون الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في كانون الاول/ ديسمبر 2009 في كوبنهاغن موعدا نهائيا للاتفاق على إطار العمل بعد عام 2012. ووضعت خطة العمل خارطة طريق تشمل أربعة فروع من العمل على تغير المناخ (التخفيف والتكيف والتقنيات والتمويل). وكان ذلك أساسا لوضع اللمسات الأخيرة على إقرار أمرين: الأول، حول التزامات خفض الانبعاثات من الدول الصناعية خلال المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، والثاني، الأهداف العالمية للعمل التعاوني الطويل الأجل حتى عام 2050. وكان من المفترض الانتهاء من هذه المفاوضات في كوبنهاغن.

B. المؤتمر الـ15 للدول الأطراف في اتفاقية (UNFCCC) والاجتماع الخامس للدول الاطراف في بروتوكول كيوتو (7-18 كانون الاول/ ديسمبر 2009 في كوبنهاغن بالدنمارك)

9. تم عقد المؤتمر الـ15 للدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية حول تغير المناخ في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن خلال الفترة من 7-18 كانون الاول/ ديسمبر 2009 بتوقعات في التوصل الى صياغة رد دولي فعال حول التغيرات المناخية. وحضر المؤتمر 119 من زعماء دول العالم الامر الذي جعل من هذا المؤتمر أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في تاريخ الأمم المتحدة[1]، وإن هذا يدل بوضوح على أن المناخ قد انتقل إلى قمة جدول الأعمال السياسي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك أكثر من 40 الف شخص يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام ووكالات الأمم المتحدة مما جعل من مؤتمر كوبنهاغن من أكبر الاجتماعات البيئية في التاريخ. وكان أبرز ما تم في المؤتمر هو التوصل إلى اتفاق سياسي عنوانه "اتفاق كوبنهاغن" في الـ18 من كانون الاول/ ديسمبر 2009. وبناء على اتفاق كوبنهاغن فقد وافقت الدول على الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية من خلال الالتزام بتخفيضات كبيرة في الانبعاثات الغازية، وزيادة التمويل لاستئناف العمل في بلدان العالم النامي للتعامل مع تغير المناخ، وتم دعم

---

(1) "مؤتمر كوبنهاغن للامم المتحدة حول التغير المناخي يختتم باتفاق سياسي للتخفيف من ارتفاع دراجات الحرارة وتخفيف الانبعاثات الغازية وزيادة التمويل"، بيان صحفي لـUNFCCC، 19 كانون الاول/ ديسمبر 2009.

هذا الامر من قبل أغلبية الدول. وإن هذا القسم من تقرير الأمانة العامة تسعى لتقديم لمحة موجزة عن مؤتمر الدول الأطراف الـ15 والاجتماع الخامس للأطراف[1].

10. انتُخبت السيدة كوني هيديجارد الوزيرة الدانماركية للأمم المتحدة لمؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ 2009 رئيسا للمؤتمر. وفي بداية الجزء رفيع المستوى حل السيد لارس لوككي راسموسن رئيس وزراء الدنمارك محل السيدة هيديجارد. وتم انتخاب السادة التالية اسماؤهم كنواب للرئيس: السيد لومومبا ستانيسلاوس-كاو دي-ابينغ (السودان)، والسيد محمد الصبان (السعودية)، والسيد راي كوون تشونغ (جمهورية كوريا)، والسيد فيليب ويتش (جزر البهاما)، والسيد لويس ألفونسو دي البا غونغورا (المكسيك)، والسيد أوليغ شامانوف (الاتحاد الروسي)، والسيد كولين بيك (جزر سليمان)[2].

11. الحدث رفيع المستوى: تم عقد الحدث رفيع المستوى للاجتماع خلال الفترة من 15-19 كانون الاول/ ديسمبر 2009، وترأسه لارس لوككي راسموسن لوككي رئيس وزراء الدنمارك. وأشار راسموسن في افتتاح

---

(1) يستند هذا القسم من التقرير على المعلومات المستمدة من: اتفاقية تغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف في دورته الـ15 التي عقدت في كوبنهاغن في الفترة من 7-19 كانون الاول/ ديسمبر 2009 FCCC/CP/2009/11. add.1 المؤرخ في 30 آذار/ مارس 2010، وملخص مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ: 7-19 كانون الاول/ ديسمبر 2009، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 12 الرقم 459، بتاريخ 22 كانون الاول/ ديسمبر 2009، على الموقع الالكتروني: http://www.iisd.ca/climate/cop15/.

(2) أسماء ممثلي منظمة (AALCO) واردة بالخط الاسود العريض.

الحدث رفيع المستوى في 15 كانون الأول/ ديسمبر إلى أن وجود هذا العدد الكبير من الضيوف الكرام هو أمر واعد للتوصل الى اتفاق طموح وعادل وفعال حول المناخ. وبين أن العالم يحبس انفاسه داعيا زعماء العالم لترجمة هذا الزخم السياسي الحالي إلى لحظة حاسمة للتغيير. من جانبه ذكر الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الطريق الطويل الذي تم خوضه للوصول إلى هذه اللحظة بالذات، وقال أننا هنا اليوم لكتابة مستقبل مختلف. ودعا إلى التوصل لاتفاق عادل وشامل وطموح مشيرا الى ان هذا يعني: أهداف تخفيف متوسطة الاجل اكثر طموحا بالنسبة للدول الصناعية، المزيد من العمل من جانب الدول النامية للحد من انبعاثات الغازات بالنسبة لجميع الدول، التمويل والدعم التقني، الشفافية والحكم العادل. وشدد على أن التمويل هو أمر رئيسي، ورحب بالتوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه بين الدول المتقدمة لتقديم ما يقارب 10 مليارات دولار سنويا على مدى السنوات الثلاث المقبلة إلى صندوق كوبنهاغن للتشغيل. وشدد على أن الهدف من ذلك هو وضع الأساس لمعاهدة حول المناخ ملزمة قانونا في أقرب وقت ممكن من عام 2010، وقال انه حتى يتم التوصل الى مثل هذا الاتفاق فإن بروتوكول كيوتو لا يزال هو الصك الوحيد الملزم قانونا الذي يحكم التزامات التخفيض، ويجب المحافظة على هذا الأمر.

12. وانغاري ماتاي الحائزة على جائزة نوبل للسلام ورسول السلام للامم المتحدة أشارت إلى أن المؤتمر سوف يختتم بالتوصل إلى وثيقة كاملة،

وشددت على ضرورة التوصل إلى أرضية مشتركة تقوم على العدل والأمانة والشفافية والمسؤولية. ودعت الوفود للتغلب على إرث عدم الثقة، مسلطة الضوء على ضرورة التوصل إلى اتفاق كوبنهاغن لتوفير بنية الحكم القائم على المساءلة بين المانحين والمستفيدين.

13. وإن الاعلان الصادر في الـ16 من كانون الاول/ ديسمبر عن الرئاسة حول خطط وضع حزمة من النتائج والمؤلف من نصين أدى إلى رفع نقاط نظام من قبل عدة دول أطراف، خاصة وأن النصوص التي اقترحها فرق العمل الخاص حول الاعمال التعاونية طويلة المدى لم يتم النظر فيها خلال الجلسة العامة. وقالت البرازيل، مدعومة من قبل الصين، بأن إعداد النصوص الجديدة وتركيز المناقشات اللاحقة حول كيفية دفع هذه النصوص الى الامام يخلق الانطباع بأن النصوص التي تم التفاوض عليها بين الدول الأطراف لن تشكل الأساس للعمل المقبل. ووصفت الصين هذه القضية بانها قضية ثقة بين البلد المضيف والأطراف، مشيرة إلى أن هذا الإجراء لم يتسم بالشفافية. وشددت على ان الاساس الشرعي الوحيد للتوصل إلى نتائج من مؤتمر كوبنهاغن هو النتيجة التي يتم التوصل إليها من فريق العمل الخاص، ولا يمكن للرئاسة طرح نص من السماء. وأكدت الهند أن النصوص المقدمة من قبل فريق العمل الخاص والفريق العامل الخاص ببروتوكول كيوتو والتي تم التفاوض عليها من قبل الدول الاطراف هي فقط تلك التي يجب أن تكون الاساس لإجراء مزيد من المفاوضات. فيما اقترحت جزر المالديف المضي قدما بالنصوص الجديدة المقترحة من قبل رئاسة المؤتمر.

14. السودان، متحدثا باسم مجموعة الـ77 والصين، أكد بأن الدول الاطراف اتفقت على عملية تفاوض شفافة ثنائية المسار تقودها الدول الاطراف، وأنهم ليسوا على استعداد لقبول "نص موضوع من فراغ". ولفتت الإكوادور الانتباه إلى "مشاكل إجرائية كبيرة" مسلطة الضوء على انعدام الشفافية والشمولية. وذكرت جنوب أفريقيا من جانبها تعهد رئاسة مؤتمر الأطراف بضمان إجراء عملية تحرّكها الدول الاطراف. وقالت بوليفيا بأن المشكلة كانت في الجوهر وليس فقط في الاجراءات، مشددة على أن النصوص الدنماركية لا تعكس نتائج عملية ديمقراطية أو تشاركية.

15. خلال الجزء الرفيع المستوى، تم الإدلاء ببيانات 167 دولة طرف، 85 منها من رؤساء دول أو حكومات، و 13 منها من قبل نواب للرؤساء أو نواب لرؤساء الوزراء، و58 منها من قبل وزراء، و11 منها من قبل ممثل دولة طرف، وواحد من قبل كيان مراقب[1].

16. السودان، متحدثا باسم مجموعة الـ77 والصين، شدد على ضرورة الحفاظ على نتيجة المسارين في إطار فريق العمل الخاص، وفريق العمل الخاص ببروتوكول كيوتو، وأن يتم وضع فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو على أساس خفض الانبعاثات الغازية القابلة

(1) أدلى ممثلو الدول الأعضاء في منظمة (AALCO) ببيانات: البحرين بنغلاديش، بوتسوانا، الكاميرون، قبرص، مصر، غامبيا، غانا، الهند، اندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان، الأردن، ماليزيا، كينيا، الكويت، لبنان، موريشيوس، ميانمار، نيبال، نيجيريا، باكستان، فلسطين، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، وسريلانكا، السودان، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، الجمهورية العربية السورية، اليمن، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

للمقارنة، واحترام مبادئ الاتفاقية في الإنصاف والاشتراك مع التميز في مسؤوليات وقدرات كل طرف.

17. إثيوبيا، متحدثة باسم المجموعة الافريقية، أشارت إلى أهمية تحدث إفريقيا بصوت واحد، وأشارت إلى اقتراحات التمويل قصير الأجل التي يشمل: 10 مليارات دولار امريكي سنويا خلال الفترة من 2010-2012، ومجلس الأمناء الذي يضم عددا متساويا من الممثلين عن الجهات المانحة والمستفيدة، وتخصيص 40 في المائة من الأموال لإفريقيا، ولجنة من الخبراء لتسهيل عملية إطلاق الصندوق. وعن التمويل الطويل الأجل أشارت، من جملة أمور، إلى أنه سيكون هناك حاجة إلى مبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020، مع الحاجة الى تخصيص ما لا يقل عن 50 في المائة للدول الأقل نموا (LDCs) والدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS)، وأنه ينبغي أن تتم إدارة نصيب أفريقيا من قبل بنك التنمية الأفريقي.

18. غرينادا، متحدثة باسم رابطة الدول الجزرية الصغيرة، دعت كل الدول الى العمل معا لضمان أن تحقق نتائج مؤتمر كوبنهاغن آمال وتطلعات الملايين من الناس ألتي تعتمد علينا في فعل الشيء الصحيح لمساعدتها على البقاء على قيد الحياة. وشددت على أن جميع البلدان يجب أن تتخذ تدابير قوية لتحقيق خفض الانبعاثات الغازية لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من 5ر1 درجة مئوية، وإلى خفض تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي الى ما

دون 350 جزء في المليون، بما يتوافق مع مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة.

19. ليسوتو، متحدثة باسم البلدان الأقل نموا، لاحظت التقدم الذي أحرزته الدول الاقل نموا في وضع خططها لبرامج العمل الوطنية للتكيف (NAPAs)، ودعت إلى توسيع نطاق الوصول إليها، وتقديم التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام للدول الأقل نموا بالأضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية.

20. السويد، متحدثة باسم الاتحاد الاوروبي، حثت الدول الاطراف على عدم مغادرة كوبنهاغن دون التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا طموح وعالمي وشامل لجميع الدول، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة. ودعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد التزامات ملزمة قانونا للحد من الانبعاثات الغازية، ودعت الصين لتبني تدابير ملزمة كذلك، وحثت هذه الدول على إطلاق إمكاناتها الكاملة" لتمكين العالم من تحقيق الهدف المتمثل في الحد من عالمية ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين.

21. أستراليا، متحدثة باسم مجموعة المظلة، دعت إلى التوصل الى اتفاق يفضي إلى نتائج بيئية والتزامات ملزمة قانونا لجميع الاقتصادات الكبرى من أجل تحقيق تخفيض بنسبة 50 في المائة في الانبعاثات الغازية العالمية بحلول عام 2050. وسلطت الضوء على العنصر الأساسي المتمثل في تعبئة 120 مليار دولار من مصادر القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أسواق الكربون، للدول الضعيفة والدول الاقل نموا.

22. الحدث رفيع المستوى غير الرسمي للحكومة المضيفة: تم يوم الجمعة الـ18 من كانون الاول/ ديسمبر وبناء على دعوة من البلد المضيف تنظيم حدث غير رسمي رفيع المستوى عقده رئيس وزراء الدنمارك، وقام فيه الأمين العام للأمم المتحدة وعدد محدود من رؤساء الدول والحكومات والمجموعات بالتحدث في القضايا العالمية. وتم إلقاء الكلمات من قبل كل من: السيد راسموسن والسيد بان كي مون، تبعتها كلمات لكل من: السيد ون جيا باو رئيس مجلس الدولة في الصين، والسيد لويس لولا دا سيلفا رئيس البرازيل، والسيد باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي رئيس وزراء ليسوتو، والسيد ألفارو أوريبي فيليز رئيس كولومبيا، والسيد مانموهان سينغ رئيس وزراء الهند، والسيد ديمتري ميدفيديف رئيس الاتحاد الروسي، والسيد ميونغ باك لي رئيس جمهورية كوريا، والسيد ملس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا، والسيد جاكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا، والسيد يوكيو هاتوياما رئيس وزراء اليابان، والسيد تيلمان توماس رئيس وزراء غرينادا، والسيد فريدريك راينفيلدت رئيس وزراء السويد، والسيد نافع علي نافع مساعد رئيس السودان، والسيد خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية، والسيد خوان ايفو موراليس أيما رئيس بوليفيا، و السيد هوغو شافيز فرياس رئيس جمهورية فنزويلا[1].

(1) أسماء ممثلي منظمة (AALCO) واردة بالخط الاسود العريض.

23. تبني اتفاق كوبنهاغن: في 18-19 كانون الاول/ ديسمبر، أبلغ الرئيس الدول الأطراف بأنه أجرى مشاورات مع مجموعة واسعة من رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من رؤساء الوفود الذين حضروا المؤتمر خلال الجزء الرفيع المستوى. وخلال هذه المشاورات فقد تم وضع اتفاق كوبنهاغن على النحو الوارد في الوثيقة FCCC/CP/2009/L.7. وفي تقديمه لهذه الوثيقة أشار الرئيس إلى أن نص مؤتمر الدول الاطراف ونص اجتماع الأطراف في اتفاق كوبنهاغن كانت هي نفسها، ودعا الأطراف إلى النظر في المقترحات الواردة فيهما ضمن إطار مجموعاتهم الإقليمية. وطلب من الأطراف تقديم تقرير له بغية تحديد الاجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار اتفاق كوبنهاغن. بعد اقتراح الرئيس، تم تقديم بعض البيانات وبعض نقاط النظام من قبل 40 طرف، من بينهم ممثل تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوب تحدث بالنيابة عن رابطة الدول الجزرية الصغيرة، ومندوب تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ومندوب تحدث بالنيابة عن الدول الاقل نموا.

24. وأعرب العديد من الأطراف عن قلقهم حول العملية التي تم من خلالها التفاوض حول اتفاق كوبنهاغن. وأعرب عدد من الأطراف عن اعتراضهم الرسمي على اتفاق كوبنهاغن إما لأسباب تتعلق بمحتواه الموضوعي أو لأسباب تتعلق بعملية التفاوض نفسها. وذكر العديد من الأطراف تأييدهم لاتفاق كوبنهاغن. وبعد الاستماع إلى بيانات الأطراف، لاحظ الرئيس أنه لا يوجد توافق في الآراء حول اعتماد اتفاق

كوبنهاغن، واقترح تعليق قصير الاجل لاجراء مشاورات غير رسمية مع الأطراف.

25. عقب إجراء مشاورات غير رسمية مكثفة مع الأطراف، اقترح الرئيس أن يقوم مؤتمر الأطراف باتخاذ قرار يحيط بموجبه مؤتمر الأطراف علما باتفاق كوبنهاغن في 18 كانون الاول/ ديسمبر 2009[1]. وذكر الرئيس أنه سيتم إرفاق اتفاق كوبنهاغن بالقرار نفسه، وأن قائمة الدول الموافقة على اتفاق كوبنهاغن ستدرج في العنوان. وعلى هذا الأساس اعتمد مؤتمر الأطراف هذا القرار.

26. بناء على المقترحات المقدمة من الأطراف، قامت الامانة العامة لاتفاقية (UNFCCC) بتلخيص فهمها للمناقشة بهدف توضيح الطريق إلى الأمام. أولا يتم إدراج أسماء الأطراف التي وافقت على اتفاق كوبنهاغن أو التي ترغب في أن ترتبط به في مقدمة اتفاق كوبنهاغن. ثانيا، ستبقى هذه القائمة مفتوحة حتى الانتهاء من وضع التقرير المتعلق بالدورة، وبعد ذلك سيتم إدراج القائمة المحدثة على الموقع الإلكتروني للاتفاقية. ثالثا، لا ينبغي إدراج اسم أي طرف في القائمة دون تأكيد خطي مقدم من قبل الطرف[2].

---

(1) لقد كان المؤتمر غير قادر على تبني الاتفاق بسبب اعتراضات مقدمة من قبل مجموعة الدول بقيادة السودان وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا التي رفضت الانضمام إلى إجماع الآراء، معتبرة ان التفاوض على اتفاق كوبنهاغن تم من قبل مجموعة صغيرة تمثل انقلابا على الأمم المتحدة نظرا لأنها تجاوزت الاجتماعات الرسمية.

(2) ضمت مقدمة اتفاق كوبنهاغن قائمة الأطراف التالية التي وافقت على الاتفاق : ألبانيا، الجزائر، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلادبش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوتان، البوسنة

27. عقب اعتماد القرار والتوضيح بشأن اتفاق كوبنهاغن، تم الادلاء ببيانات ممثلي 27 طرفا، من بينهم ممثل تحدث نيابة عن الاتحاد الأفريقي، وممثل تحدث باسم رابطة الدول الجزرية الصغيرة، وممثل تحدث باسم الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه. كما أدلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ببيان كذلك.

والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج (كوت ديفوار)، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جيبوتي، اريتريا، استونيا، اثيوبيا، الاتحاد الأوروبي، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيرياتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، السويد، سوازيلاند، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زامبيا. منذ صدور تقرير مؤتمر الأطراف في دورته الـ15، تلقت الأمانة العامة للاتفاقية البلاغات المقدمة من الأطراف التالية والتي تعرب فيها عن عزمها على أن يتم إدراج أسمائها في قائمة الدول الموافقة على الاتفاق: أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بروناي دار السلام، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، غامبيا، غينيا بيساو، جامايكا، كينيا، ليبيريا، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا، تيمور الشرقية، توجو، أوغندا، أوكرانيا، فيتنام. الأسماء المكتوبة بالخط العريض هي الدول الاعضاء في منظمة (AALCO).

28. اتفــاق كوبنهــاغن: إن اتفــاق كوبنهــاغن الــصادر في 18 كــانون الاول/ ديـسمبر 2009 يعتـبر وثيقـة سياسـية وليـست وثيقـة قانونيـة، تم التفاوض عليها مـن قبـل مجموعـة مـن حـوالي 25 مـن رؤسـاء الـدول ورؤساء الحكومات والـوزراء وغيرهـم مـن رؤسـاء الوفـود والـتي تمـت إحاطة الدول الاطراف علما بها[1]. وإن الاتفاق هو خطوة في السعي إلى تحقيق الهدف النهائي من الاتفاقية على النحو الـوارد في المادة (2) أي في تحقيق الاستقرار في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عنـد مـستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. ويـسترشد الاتفـاق بمبـادئ الاتفاقيـة، وأصـبح نافـذا علـى الفـور. وإن العناصـر الاساسية للاتفاق هي ما يلي:

29. الرؤية طويلة الأجل-يؤكد اتفـاق كوبنهـاغن علـى أن تغـير المنـاخ "هـو واحد من أكبر التحديات في عصرنا"، ويؤكد على أهمية "الإرادة الـسياسية القوية" لـمحاربة تغـير المنـاخ علـى وجـه الـسرعة وفقـا لمبـدأ المـسؤوليات المشتركة ولكن المتباينـة". ويعـترف بوجهـة النظـر العلميـة بـأن الزيـادة في درجـات الحـرارة في العـالم يجـب أن تكـون أقـل مـن درجـتين مئـويتين، وبضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف تكـون متفقـة مـع مبادئ العلم وعلى أساس المساواة.

(1) اتفاقية (UNFCCC)، تقرير مؤتمر الأطراف في دورته الـ15 التي عقدت في كوبنهاغن في الفترة مـن 7-19 كانون الاول/ ديسمبر 2009 (الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الـ15) الوثيقة: FCCC/CP/2009/11/Add. 1 المؤرخة في 10 آذار/ مارس 2010، ص 4-7.

30. تخفيف الدول المتقدمة-يحدد اتفاق كوبنهاغن عملية يقوم فيها كل طرف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالالتزام بالتنفيذ المنفرد أو الجماعي لأهداف الحد من الانبعاثات الغازية في كامل القطاعات الاقتصادية. ويمكن لهذه الدول تحديد المستوى المستهدف لهذا التخفيف، وسنة الأساس والقواعد المحاسبية وتقديم هذه المستويات في صيغة محددة ليتم تجميعها من قبل الأمانة العامة للاتفاقية[1]. وبموجب شروط الاتفاق، فإن الالتزام بتنفيذ الأهداف بصورة منفردة أو جماعية خاضع للمراقبة الدولية والإبلاغ والتحقق (MRV).

31. تخفيف الدول النامية-كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة فإن اتفاق كوبنهاغن يحدد عملية تقوم فيها الدول النامية بتسليم اعمال التخفيف من الانبعاثات الغازية في صيغة محددة ليتم تجميعها من قبل الأمانة العامة

(1) الملحق الأول لاتفاق كوبنهاغن يقدم صيغ أهداف كمية الانبعاثات الغازية على نطاق الاقتصاد لعام 2020 بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول والتي هي حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010: استراليا، بيلاروس، كندا، كرواتيا، الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء (بلجيكا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، ألمانيا، استونيا، ايرلندا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المجر، مالطا، هولندا، النمسا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، فنلندا، السويد، المملكة المتحدة) التي تعمل بصورة مشتركة، والدنمارك، ايسلندا، اليابان، كازاخستان، ليختنشتاين، موناكو، نيوزيلندا، النرويج، الاتحاد الروسي، سويسرا، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الراهن ليست كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أطراف في المرفق الأول. تم جمع المعلومات الواردة أعلاه من : الموقع الالكتروني http://unfccc.int/home/items/5264.txt.php. (تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/ يونيو 2010).

للاتفاقية[1]. وينص على أن تقوم البلدان النامية بتقديم قوائم تقدير الغازات الدفيئة كل سنتين، وإن إجراءات التخفيف في الدول النامية ستخضع للمراقبة الدولية والإبلاغ والتحقق (MRV)، وأنه سيتم تقديم تقارير الـ(MRV) الوطنية مرة كل سنتين، والتي ستخضع لـمشاورات دولية وتحليل في إطار مبادئ توجيهية واضحة المعالم. كما يؤسس اتفاق كوبنهاغن كذلك سجلا لإدراج إجراءات التكيف والتخفيف المناسبة (NAMAs) التي تحتاج للدعم الدولي، وينص على أن إجراءات (NAMAs) ستخضع لرقابة (MRV) وفقا لتوجيهات مؤتمر الأطراف.

32. المساعدة المالية- إن اتفاق كوبنهاغن ينشئ التزاما جماعيا على الدول المتقدمة بتقديم موارد جديدة وإضافية...تقارب 30 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2010-2012، مع توزيع متوازن بين مهام التكيف والتخفيف، ويضع على المدى الطويل هدفا جماعيا لتعبئة 100 مليار

---

(1) الملحق الثاني لاتفاق كوبنهاغن ينص على صيغة الابلاغ عن إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني للبلدان النامية الأطراف. وحتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010 قامت الدول غير المدرجة في المرفق الأول بتقديم معلومات إلى الأمانة العامة لاتفاقية (UNFCCC): أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، بنين، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج (كوت ديفوار)، اثيوبيا، اريتريا، الغابون، جورجيا، غانا، الهند، اندونيسيا، اسرائيل، الاردن، مدغشقر، جزر المالديف، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، جنوب افريقيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توجو، تونس. تم جمع المعلومات الواردة أعلاه من الموقع الالكتروني:

http://unfccc.int/home/items/5265.txt.php. (تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/ يونيو 2010).

أسماء الدول الأعضاء في منظمة (AALCO) واردة بالخط العريض.

دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر، ولكنه يربط هذه الأموال بإجراءات تخفيف ذات مغزى وشفافية في التنفيذ. ويدعو أيضا إلى إدارة تمويل التكيف من خلال التمثيل المتساوي للبلدان الاطراف النامية والمتقدمة. وأخيرا يدعو إلى إنشاء صندوق كوبنهاغن للمناخ الاخضر بوصفه كيانا تشغيلا للآلية المالية لاتفاقية (UNFCCC)، فضلا عن فريق رفيع المستوى للنظر في المصادر المحتملة للدخل لتلبية هدف الـ100 مليار دولار امريكي سنويا.

33. الأحراج-إن اتفاق كوبنهاغن يعترف بالدور الحاسم للحد من الانبعاثات الغازية الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، والحاجة إلى تعزيز عمليات وقف انبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق الغابات، ويوافق على ضرورة تقديم حوافز ايجابية لمثل هذه الأعمال من خلال الوضع الفوري لآلية للمساعدة في تعبئة الموارد المعروفة باسم التخفيف من الانبعاثات الغازية وإزالة الغابات (REDD-Plus)، وذلك بهدف التمكين من تعبئة الموارد المالية من البلدان المتقدمة.

34. الرصد والإبلاغ والتحقق (MRV)-اتفاق كوبنهاغن يدعو إلى إجراءات رصد وابلاغ وتحقق صارمة وقوية وشفافة حول تخفيضات الانبعاثات المدرجة في المرفق الأول وحول التمويل، وفقا للمبادئ التوجيهية الحالية أو أية مبادئ توجيهية أخرى يتبناها مؤتمر الأطراف. وبالمثل فإن إجراءات التكيف والتخفيف المناسبة (NAMAs) التي ستقوم بها البلدان النامية ستحتاج كذلك لأن تكون خاضعة للرصد والابلاغ والتحقق (MRV) الدولي وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف،

في حين ان إجراءات التخفيف المستقلة للدول سيتم التحقق منها على المستوى الوطني، وسيتم الابلاغ عنها في تقارير وطنية كل ستين، وستخضع لـالمشاورات الدولية والتحليل في إطار مبادئ توجيهية واضحة المعالم تكفل احترام السيادة الوطنية.

35. القرارات التي تبناها مؤتمر الاطراف في دورته الـ15 (COP-15): تبنى الاجتماع القرارات التالية: نتائج أعمال فريق العمل الخاص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، اتفاق كوبنهاغن، تعديل المرفق الأول للاتفاقية حول التوجيهات المنهجية للأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور الحفاظ على الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية، عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، الاستعراض الرابع للآلية المالية، إرشادات إضافية إلى مرافق البيئة العالمية، بناء القدرات في إطار الاتفاقية، المراقبة المنهجية للمناخ، تحديث برنامج تدريب خبراء استعراض قوائم جرد الغازات الدفيئة بهدف الاستعراض التقني لقوائم جرد الغازات الدفيئة المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، المسائل الإدارية والمالية والمؤسسية، ميزانية برنامج فترة السنتين 2010–2011، مواعيد وأماكن انعقاد الدورات المقبلة.

36. القرارات التي تبناها الاجتماع الخامس للاطراف (CMP-5): تبنى الاجتماع القرارات التالية: نتائج أعمال فريق العمل الخاص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب

بروتوكول كيوتو، مزيد من الإرشادات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، توجيهات بشأن تنفيذ المادة 6 من بروتوكول كيوتو، تقرير مجلس صندوق التكيف، استعراض صندوق التكيف، لجنة الامتثال، بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو، البرنامج التدريبي المحدّث لأعضاء فرق خبراء الاستعراض المشاركين في الاستعراضات السنوية بموجب المادة 8 من بروتوكول كيوتو، المسائل الإدارية والمالية والمؤسسية، ميزانية برنامج فترة السنتين 2010-2011.

37. موعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة: مؤتمر الأطراف الـ16 (COP-16) والاجتماع السادس (CMP-6) سيعقدان في كانكون بالمكسيك خلال الفترة من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر-10 كانون الأول/ ديسمبر 2010. مؤتمر الأطراف الـ17 (COP-17) والاجتماع السابع (CMP-7) سيعقدان في جنوب افريقيا خلال الفترة من 28 تشرين الثاني/ نوفمبر-9 كانون الاول/ ديسمبر 2011. وتمشيا مع مبدأ التناوب بين المجموعات الإقليمية فسيتم عقد مؤتمر الأطراف الـ18 (COP-18) والاجتماع الثامن (CMP-8) في عام 2012 في دولة من المجموعة الآسيوية، ولذلك فإن الدول الأطراف المهتمة مدعوة إلى تقديم عروضها في هذا الصدد.

C. محادثات بون حول التغيرات المناخية (31 أيار/ مايو-11حزيران/ يونيو 2010 في بون بألمانيا)

38. تم عقد محادثات بون حول التغيرات المناخية خلال الفترة من 31 أيار/ مايو-11حزيران/ يونيو 2010. في بون بألمانيا. وتضمن الاجتماع الجلسات الـ32 للهيئات الفرعية لاتفاقية تغير المناخ (UCFCCC)،

والدورة العاشرة لفريق العمل الخاص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب اتفاقية تغير المناخ (AWG-LCA)، والدورة الـ12 لفريق العمل الخاص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (AWG-KP). وكان تركيز فريق العمل الخاص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب اتفاقية تغير المناخ (AWG-LCA) منصبا على وضع مشروع النص التفاوضي لإيجاد حل عالمي على المدى الطويل لتحدي المناخ. وأجرى الفريق مناقشات مفصلة حول الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ، ونقل التقنيات النظيفة، والحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، وبناء القدرات، إلى جانب الترتيبات المالية والمؤسسية. وسيتم النظر في النسخة المنقحة من النص التفاوضي من قبل الدورة المقبلة للتفاوض. وكان تركيز فريق العمل الخاص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (AWG-KP) منصبا على التزامات خفض الانبعاثات بالنسبة للدول الصناعية الـ37 التي صادقت على بروتوكول كيوتو لفترة ما بعد عام 2012. وبدأ الفريق بالعمل على تحويل تعهدات خفض الانبعاثات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو منذ مؤتمر كوبنهاغن إلى أهداف يمكن مقارنتها رسميا في النص التفاوضي للأمم المتحدة. ومن المقرر أن يتم عقد الدورة التفاضية التالية لاتفاقية (UNFCCC) في الفترة من 2–6 آب/أغسطس 2010 في بون، يعقبها لقاء ثان بين الدورات لمدة أسبوع (لم يتم بعد الاتفاق على مكان وموعد انعقاده) قبل مؤتمر الامم المتحدة

للمناخ الذي سيعقد في الفترة من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 10 كانون الاول/ ديسمبر في مدينة كانكون[1].

اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة التصحر في الدول التي تشهد جفافا شديدا و/ أو التصحر، 1994، (UNCCD)

39. تم اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة التصحر في الدول التي تشهد جفافا شديدا و/ أو التصحر وبخاصة في إفريقيا (UNCCD) يوم 17 تموز/ يونيو 1994، وفتح باب التوقيع عليها في باريس في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1994. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 26 كانون الاول/ ديسمبر 1996، ولغاية تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010 كانت هناك 194 دولة طرف في الاتفاقية.

40. تنص الاتفاقية على نهج متكامل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في الدول، ولا سيما في إفريقيا، عن طريق الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات مدعومة بتعاون إقليمي ودولي. وتتضمن الاتفاقية كذلك "مرفقات التنفيذ الإقليمي" لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال البحر الأبيض

---

(1) المعلومات المذكورة في هذا القسم مستمدة من البيان الصحفي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (UNFCCC)، الجولة الثانية من محادثات الامم المتحدة للتغير المناخي في بون عام 2010 تهدف الى تمهيد الطريق للتنفيذ الكامل للعمل حول تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، 31 أيار/ مايو 2010، "محادثات بون حول امناخ تحرز تقدما وبالتحديد في صياغة تفاصيل نظام تغير المناخ العالمي"، 11 حزيران/ يونيو 2010، وموجز محادثات بون حول تغير المناخ: 31 أيار/ مايو-11 حزيران/ يونيو 2010 "، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد12، رقم 472، موجودة على الموقع الالكتروني http://www.iisd.ca/climate/sb32/.

المتوسط. وتم اعتماد المرفق الخامس لأوروبا الوسطى والشرقية في مؤتمر الأطراف في 4 كانون الاول/ ديسمبر 2000.

41. يعتبر مؤتمر الأطراف الهيئة العليا للاتفاقية. ووتم إسناد مهمة توفير المعلومات والمشورة حول المسائل العلمية والتقنية المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف إلى لجنة العلوم والتقنيات التي أنشئت بموجب الاتفاقية بوصفها هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الأطراف، كما أن هناك لجنة فرعية أخرى هي لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

B. الدورة التاسعة لمؤتمرالدول الاطراف في اتفاقية (UNCCD) (21 أيلول/ سبتمبر-2 تشرين الاول/ أكتوبر 2009، بوينس آيريس، الارجنتين)

42. عقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف (COP-9) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في بوينس آيرس بالأرجنتين خلال الفترة من 21 أيلول/ سبتمبر-2 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، بالتزامن مع الدورة الثامنة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (CRIC-8) والدورة التاسعة للجنة العلوم والتقنيات (CST-9). وكان هذا أول مؤتمر للأطراف في أعقاب اعتماد الخطة الاستراتيجية وإطار تنفيذ الاتفاقية لمدة عشرة أعوام (2008-2018) في عام 2007 وذلك في الدورة الثامنة لمؤتمرالاطراف (COP-8) التي عقدت في مدريد بإسبانيا[1].

---

(1) المعلومات المذكورة في هذا القسم مستمدة من تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية (UNCCD) في دورته التاسعة التي عقدت في بوينس آيرس في الفترة من 21 أيلول/ سبتمبر- 2 تشرين

43. وانتخب المؤتمر بالتزكية معالي السيد هوميرو ماكسيمو بيبيلوني وزير البيئة والتنمية المستدامة في الأرجنتين رئيسا للدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وتم انتخاب نواب الرئيس التالية أسماؤهم: السيد ستيفن موايا (أوغندا)، والسيد سادجيما دنيا (تشاد)، والسيد زيان ليانغ يي (الصين)، والسيد ناصر مقدّسي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد يوري كوللاز (أوكرانيا)، والسيد جيورجي كولبن (جورجيا)، والسيد أليخاندرو جاك (المكسيك)، والسيدة كريستين داوسون (الولايات المتحدة)، والسيد فرانز بريتوايسر (النمسا)، والسيد ناصر مقدّسي (جمهورية ايران الاسلامية) نائبا للرئيس ومقرّرا. كما انتخب المؤتمر السيد كلاوس كيلنر (جنوب أفريقيا) رئيسا للجنة العلوم والتقنيات[1].

44. **الجزء الرفيع المستوى:** تم عقد الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر التاسع للأطراف (COP-9) خلال الفترة 28-29 أيلول/ سبتمبر 2009 في بوينس آيرس بالأرجنتين. وقدم هذا الجزء نفسه كدليل على التزام الأطراف بتحديد محاور لاتفاقية مكافحة التصحر، كما انه يمثل نقطة انطلاق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية ذات الاعوام العشرة، ووضع إطار عمل لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية). وإن الرؤية التي يتم السعي

الاول/ أكتوبر 2009، (ICCD/COP (9)/18)، والتقرير (ICCD/COP(9)/18/Add.1) بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ومن مُوجز المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) الذي عقد خلال الفترة من 21 أيلول/ سبتمبر-2 تشرين الاول/ أكتوبر 2009، نشرة مفاوضات الأرض،المجلد4، رقم 229، بتاريخ 5 تشرين الاول/ أكتوبر 2009، موجود على الموقع الالكتروني التالي: http://www.iisd.ca/desert/cop9/.

(1) أسماء الدول الاعضاء في منظمة (AALCO) مدرجة بالخط العريض.

لتحقيقها من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية هي على النحو التالي: إن الهدف المستقبلي هو إقامة شراكة عالمية لوقف ومنع التصحر/ تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتضررة من أجل دعم الحد من الفقر والاستدامة البيئية.

45. وبمناسبة عقد الجزء الرفيع المستوى، قام الوزراء ورؤساء الوفود والمنظمات الدولية بعقد جلسة عامة في شكل ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية. وقامت السلطات السياسية بعرض المسائل ومناقشة الردود الحقيقية لمواجهة التحديات الناشئة عن التصحر/ تدهور الأراضي والجفاف. وكانت مناقشات الطاولة المستديرة كالتالي:

أ- **المائدة المستديرة 1**: الاتجاهات العالمية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف-الصلات مع غيرها من المشاكل والتحديات التي تواجه صناع القرار وأصحاب المصلحة.

ب- **المائدة المستديرة 2**: التصحر/ تدهور الأراضي وتغير المناخ-ما هو دور الأراضي في المفاوضات الجارية لوضع نظام جديد لتغير المناخ في كوبنهاغن؟.

ج- **المائدة المستديرة 3**: شراكات ومؤسسات مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف-الطريق نحو التقدم.

46. يمكن معالجة هذه المواضيع بنجاح فقط من خلال اتباع نهج متكامل الذي يتناول الجوانب الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الأراضي الجافة. إن اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) هي أداة فريدة من نوعها من حيث أنها تجمع بين العناصر البيئية

والاجتماعية. ولذلك فمن الأهمية بمكان دعم الدعائم العلمية القوية المبنية على أساس خبرة العلماء ذوي الصلة في سياق الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية.

47. واتفق المتحدثون خلال الجزء الرفيع المستوى على أن اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) واستراتيجية الاعوام العشرة فرصتان فريدتان لتعزيز التقارب والتضامن بين كيانات الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى شراكة تعاونية لمعالجة مسألة الأراضي الجافة. وإن معالجة قضايا التصحر هي احد أهم طرق مكافحة تغير المناخ. ويجب تضافر الجهود والفوائد المحتملة من استراتيجيات التكيف في المستقبل في مجال التركيز على الأرض والتربة. وينبغي كذلك إدراك الروابط بين التصحر وتغير المناخ من خلال التكيف مع الاخذ بعين الاعتبار الولايات المحددة لكل اتفاقية.

48. ينبغي البناء على النتائج والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العلمي الاول لاتفاقية التصحر (UNCCD)، ويجب أن تكون الدعامة العلمية الاكثر قوة وتوازنا مبنية على أساس الخبرات العلمية ذات الصلة من التخصصات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة. كما ينبغي أن تعالج السياسة العلمية المستقبلية المواضيع الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وندرة المياه والأمن الغذائي والهجرة القسرية. كما يجب وضع رقابة قابلة للقياس ونظم تقييم تدعم آليات التحذير المبكر ونظم رصد الجفاف.

49. لا يزال الأمن الغذائي يشكل مشكلة ملحة بصورة متزايد وحاسمة على جدول الأعمال الدولي. وتتطلب استراتيجيات معالجة الأمن الغذائي وأمن الطاقة وأمن المياه والتخفيف من حدة الفقر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي اتباع نهج متكامل لقضايا الإدارة المستدامة للأراضي التي تتناول العناصر البيئية والاجتماعية على حد سواء. وينبغي أن يخدم الاستخدام المستدام للأراضي الجافة وظائف متعددة تقع في الصالح العالمي. ويجب التشجيع على مواجهة التحديات المرتبطة باستدامة الأراضي الجافة من خلال إنشاء نهج مبتكرة وترتيبات مالية متوسطة وطويلة الاجل تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجتمع.

50. وينبغي النظر إلى المناطق الجافة من خلال نظام جديد للقيمة. وإن هذا يتطلب تضافر الجهود وتعزيز التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (UNFCC) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD). وتعتبر الطاقة المتجددة أداة هامة يمكنها أن تساهم في حل مشاكل التنمية وتغير المناخ والتصحر والأمن الغذائي. وإن تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى جهود تجديد اتفاقيات ريو يمكنهما أن يؤديا إلى استراتيجيات شاملة وقوية، وإلى شراكات استراتيجية وأطر تعاونية.

51. ومن أبز خصائص المؤتمر التاسع للأطراف (COP-9) كان الاتفاق بين الأطراف حول خطة عمل لمدة اربعة أعوام وبرنامج عمل لمدة عامين. وعلاوة على ذلك، فقد اجتمعت لجنة العلوم والتقنيات لأول مرة كمؤتمر علمي لاتفاقية (UNCCD). ومن الجدير ذكره كذلك اعتماد

رسالة اجتماع الجزء الرفيع المستوى الموجهة إلى قمة كوبنهاغن لتغير المناخ نظرا لأنها تسعى إلى نقل رسالة عن أهمية الأراضي في إطار نظام مناخي جديد. وعلاوة على ذلك، فإن قرار رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاعوام العشرة من خلال اعتماد 11 مؤشرا لقياس الأثر والرصد والتقييم الموضوعي للاهداف الاستراتيجية للاتفاقية كان مهما جدا. وتشمل هذه المؤشرات الـ11 مؤشرين إلزاميين، الاول نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر في المناطق المتأثرة، والثاني وضع الغطاء الأرضي، أما المؤشرات التسعة الباقية فهي اختيارية ومن المحتمل أن تحتاج في الوقت الراهن إلى مزيد من الصقل. ومن المقرر عقد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في مدينة تشانجوان في غيونغنام بجمهورية كوريا في خريف عام 2011.

IV. اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) 1992، وبروتوكول كارتاجينا حول السلامة البيولوجية (CPB) 2000.

A. خلفية

52. قد دخلت اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) حيز النفاذ في 29 كانون الاول/ ديسمبر 1993، وحتى تاريخ الـ30 من حزيران/ يونيو 2010 كانت هناك 193 دولة طرف فيها و168 دولة موقعة عليها. إن لاتفاقية التنوع البيولوجي أهداف ثلاثة: الاول هو الحفاظ على التنوع البيولوجي، والثاني هو الاستخدام المستدام لمكوناته، والثالث هو الاقتسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية. ووفقا للغة الاتفاقية فإن مصطلح "التقاسم العادل" يتضمن إتاحة فرص

ملائمة للوصول إلى الموارد الجينية، وكذلك نقل التقنيات الملائمة، مع مراعاة جميع الحقوق على هذه الموارد والتقنيات، وعن طريق التمويل المناسب[1]. وإن لاتفاقية التنوع البيولوجي نهج من فرعين، وبصرف النظر عن توفير الوصول الملائم الى الموارد الجينية ونقل التقنيات ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، فهما يهدفان إلى ضمان وضع إجراءات مناسبة لتعزيز سلامة للتقنيات البيولوجية في سياق أهدافها الرامية إلى القضاء على التهديد المحتمل للتنوع البيولوجي.

53. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تم عقد تسع دورات لمؤتمرالاطراف، ودورتين استثنائيتين لمؤتمر الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتم التوصل إلى عدد من القرارات الهامة حول موضوعات مختلفة مثل إنشاء آلية لتبادل المعلومات (CHM)، وهيئة فرعية للمشورة العلمية والتقنية والفنية (SBSTTA)، وتأسيس الآلية البيئية العالمية (GEF) بمثابة آلية مالية مؤقتة، واختيار مونتريال في كندا كمقر دائم للأمانة العامة، والاستخدام وتقاسم المنافع (ABS)، وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية، والتقارير الوطنية الزراعية والتنوع البيولوجي للغابات، الوصول الى الموارد الجينية، والأنواع الغريبة والنادرة، والتنوع البيولوجي والسياحة وما إلى ذلك.

54. تبنى الاجتماع الاستثنائي الثاني لمؤتمر الأطراف في كانون الثاني/يناير 2000 بروتوكول قرطاجنة حول السلامة البيولوجية (بروتوكول

(1) المادة 1 من اتفاقية التنوع البيولوجي، 1992.

CPB). ويتعامل البروتوكول مع النقل والتعامل والاستخدام الآمن للكائنات الحية المحوّرة والذي قد يكون له أثر سلبي على التنوع البيولوجي وذلك من خلال وضع اتفاق إبلاغ مسبق (AIA) بالنسبة لواردات الكائنات الحية المحوّرة التي سيتم إدخالها بصورة مقصودة في البيئة، ويشمل أيضا على مبدأ الحيطة وآليات تقييم المخاطر وإدارتها، كما يؤسس بيت السلامة البيولوجية (BCH) لتسهيل تبادل المعلومات. ولقد دخل البروتوكول حيز النفاذ في 11 أيلول/ سبتمبر 2003، ولغاية الـ30 من حزيران/ يونيو 2010 كانت هناك 159 دولة طرف فيه.

B. السنة الدولية للتنوع البيولوجي، 2010

55. يتم الاحتفال باليوم العالمي للتنوع البيولوجي (IDB) يوم 22 أيار/ مايو في جميع أنحاء العالم. وكان عنوان الاحتفال لهذا العام هو التنوع البيولوجي من أجل التنمية والتخفيف من وطأة الفقر: إدراك دور التنوع البيولوجي في خدمة رفاهية الإنسان. ويتم الاحتفال بعام 2010 على أنه السنة الدولية للتنوع البيولوجي. وأوضح الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي أن الهدف من هذا الامر هو إقامة تحالف عالمي لحماية الحياة على الأرض مع المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة من دون استثناء[1]. ولتحقيق ذلك فسيتم عقد قمة لرؤساء الدول

(1) البيان الذي أدلى به السيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي بمناسبة اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، 22 أيار/ مايو 2010، نيروبي، كينيا.

والحكومات خلال الدورة الـ65 للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2010.

56. ويتميز عام 2010 الذي تم اختياره ليكون سنة التنوع البيولوجي لكونه صرح صياغة استراتيجية عالمية لمعالجة قضايا التنوع البيولوجي على مدى الأعوام العشر المقبلةن وكونه الرؤية حول التنوع البيولوجي للأعوام الخمسين المقبلة. وإن الحدثين الرئيسيين الذين من شأنهما تعظيم جدول الأعمال هذا هما عند قيام قادة العالم بالاجتماع خلال اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، ومن ثم في وقت لاحق في ناغويا باليابان للمشاركة في المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك فإن لهذا الموضوع أهمية خاصة في عام 2010 نظرا لأن الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد الزموا انفسهم في عام 2002 بأنه وبحلول عام 2010 فإنهم سيحققون خفضا كبيرا في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي وذلك كمساهمة في تخفيف وطأة الفقر، وبما يعود بالنفع على جميع أشكال الحياة على الأرض. ووصف ذلك آنذاك بأنه هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، ونظرا لأهميته في التخفيف من حدة الفقر فقد تم إدراجه في خطة التنفيذ التي تم اعتمادها من قبل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ في أيلول/ سبتمبر 2002، والتي أيدتها بعد ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتم لاحقا وفي عام 2010 وضع هدف التنوع البيولوجي كهدف جديد في إطار الهدف رقم 7 (ضمان الاستدامة البيئية) من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

57. إن مساهمة التنوع البيولوجي من أجل الرفاه الإنساني والاقتصادي مهمة جدا نظرا لأنها تدعم تنمية قطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات والسياحة. وإن الاستخدام المستدام لهذه القطاعات سيعود بالنفع على الناس في جميع أنحاء العالم، وسيؤدي إلى إيجاد وسائل جديدة للحد من الفقر والقيام بالتنمية الاقتصادية. وإن الحفظ والاستخدام المستدام والتقاسم العادل لمنافع التنوع البيولوجي تتطلب تكاملا بين السياسات وتعزيز للإصلاحات المؤسسية. وإن التوجه الرئيسي لهذه المطالبات يتركز على ضرورة قيام الحكومات بإدماج بقائها من خلال سياسات تنموية ملائمة ومن خلال الحفاظ على استراتيجيات التنوع البيولوجي. وبإيجاز، فإن القصد من السنة الدولية للتنوع البيولوجي هو زيادة الوعي حول أهمية التنوع البيولوجي، والإعلام عن التكاليف البشرية نتيجة لخسائرها المستمرة، ولدمج الشعوب وخاصة الشباب والأطفال منهم في المشاركة في الجهود الرامية إلى الحفظ والاستعمال المستدام لتراثنا الطبيعي.

C. قضايا سيتم بحثها في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (CDB) خلال الفترة من 18-29 تشرين الاول/ اكتوبر 2010، ناغويا، ولاية آتشي، اليابان

58. إننا نتطلع إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في ناغويا باليابان خلال شهر تشرين الاول/ أكتوبر عام 2010، وسيتم خلال المؤتمر بحث القضايا الرئيسية التالية: (1) النظام الدولي حول الاستخدام وتقاسم المنافع، (2) التقدم المحرز في التوجه نحو

هـدف التنـوع البيولـوجي لعـام 2010، بمـا في ذلـك التقـارير الوطنيـة وتوقعات التنوع البيولـوجي العـالمي، (3) الخطـة الاسـتراتيجية المعدلـة، هدف التنوع البيولوجي والمؤشرات. وإن القضايا المطروحـة للمناقـشات المعمقة خلال انعقاد مؤتمر الأطراف هي: (1) التنـوع البيولـوجي للميـاه الداخليـة، (2) التنـوع البيولـوجي البحـري والـساحلي، (3) التنـوع البيولوجي للجبال، (4) المناطق المحمية، (5) الاسـتخدام المـستدام للتنـوع البيولوجي، (6) التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وأما القـضايا الموضـوعية الأخرى الناشئة عن مقررات مؤتمر الأطراف والتي مـن شـأنها أن تكـون محل للمـداولات هـي: (1) التنـوع البيولـوجي في الزراعـة، (2) التنـوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، والتنـوع البيولـوجي للغابـات، (3) الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي، (4) الأنواع الغريبـة الغازيـة (5) المبادرة العالميـة للتـصنيف، (6) المـادة 8(J) والأحكـام المتـصلة بهـا، (7) التدابير المحفزة، (8) القضايا الجديدة والناشئة.

59. النظام الدولي حول الاسـتخدام وتقاسـم المنـافع: بنـاء علـى الاجتمـاع التاسع لفريق العمل الخاص مفتوح العـضوية المعـني باسـتخدام وتقاسـم المنافع ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي الـذي عقـد في آذار/ مـارس 2010 في سانتياغو دي كالي بكولومبيا، فقد تقـرر علـى أن يـتم طـرح "مـشروع البروتوكول المعدل حول الوصول إلى الموارد الجينية والاسـتخدام العـادل والمنصف للمنافع الناشئة عنها ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولـوجي" أمـام

مؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في ناجويا حول التنوع البيولوجي[1]. ونظرا للتوقف التام حول هذا الموضوع فإنه سيتم استئناف الدورة في تموز/يوليو من عام 2010 وستتم إحالة مشروع بروتوكول الاستخدام وتقاسم المنافع[2]. وكانت القضايا الرئيسية التي نوقشت تتعلق بتقاسم المنافع، ومشتقاتها، ونقل التقنيات، والامتثال والتطبيق الزمني لتقاسم المنافع، والعلاقة مع الاتفاقات الأخرى، والدول غير الأطراف، والآليات المالية/ الموارد المالية.

60. وتنص ديباجة مشروع البروتوكول على أنها تدرك تنوع ظروف المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الجينية والتي تملكها ووضعتها المجتمعات الأصلية والمحلية (ILCs)، وتعطي الديباجة أهمية لتحقيق اليقين القانوني. وبعد أخذ الحقوق القائمة للمجتمعات الاصلية والمحلية والمعارف التقليدية بعين الاعتبار، وبعد تقييم المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الجينية، فعندها يحق للمجتمعات الاصلية والمحلية تحديد الأصحاب الشرعيين للمعارف بما يتفق مع قوانينها والقوانين العرفية والبروتوكولات المجتمعية والإجراءات، بحسب مقتضى الحال.

61. مقتطفات حول آفاق التنوع البيولوجي العالمي 3: إن آفاق التنوع البيولوجي العالمي 3 تنظر إلى أن هدف التنوع البيولوجي لعام 2010

(1) للاطلاع على نص الوثيقة انظر: UNEP/CBD/WG-ABS/9/L.2. الموجود كذلك في UNEP/CBD/WG-ABS/9/3، الصفحات 44-64.

(2) انظر موجز الجلسة التاسعة لفريق العمل المعني بالاستخدام وتقاسم المنافع في اتفاقية التنوع البيولوجي: 22-28 آذار/ مارس 2010، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد9 ، رقم 503، بتاريخ 31 آذار/ مارس 2010 ، وفي شبكة الإنترنت على: http://www.iisd.ca/biodiv/abs9/ .

الذي تم وضعه في عام 2002 خلال مؤتمر قمة جوهانسبرج لم يتم الوفاء به بعد على الصعيد العالمي. ولقد نصت أفاق التنوع البيولوجي العالمي على أنه ووفقا لمعظم المؤشرات، على الرغم من زيادة جهود الحفظ، فإن حالة التنوع البيولوجي مستمرة في التدهور إلى حد كبير بسبب الضغوط على التنوع البيولوجي التي تستمر في الارتفاع. وليس هناك ما يدل على انخفاض كبير في معدلات تدهور التنوع البيولوجي، ولا ما يدل على انخفاض كبير في الضغوط عليها. إلا أنه ورغم ذلك فقد تم إبطاء التوجهات السلبية في بعض النظم البيئية. وإن هناك عدد من مؤشرات فقدان التنوع البيولوجي تسير في زيادة وتحسن وإن لم تكن على نطاق كاف للتأثير على كامل الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي أو الضغوطات عليها.

62. وبخصوص التنوع البيولوجي فيما بعد عام 2010 خلال القرن الـ21 فإن آفاق التنوع البيولوجي العالمي تؤكد على أن هناك خطر كبير من فقدان التنوع البيولوجي ومن تدهور دراماتيكي لمجموعة واسعة من خدمات النظام الإيكولوجي فيما إذا تم دفع النظم الإيكولوجية إلى ما وراء حدود معينة[1]. وبحسب آفاق التنوع البيولوجي فإن احد

---

(1) أفاق التنوع البيولوجي هو المنشور الرئيسي لاتفاقية التنوع البيولوجي. ومبني على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات بما في ذلك التقارير الوطنية، ومعلومات مؤشرات التنوع البيولوجي، والمؤلفات العلمية، ودراسة تقييم سيناريوهات التنوع البيولوجي للمستقبل. وإن الطبعة الثالثة من آفاق التنوع البيولوجي العالمي (GBO-3) تلخص أحدث البيانات عن الوضع القائم وعن توجهات التنوع البيولوجي، ويستخلص النتائج للاستراتيجية المستقبلية للاتفاقية، وهي متاحة على

الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق هدف التنوع البيولوجي الذي كان مخططا لعام 2010 على المستوى العالمي هو أن التركيز كان على التدابير التي استجابت في المقام الأول إلى تغييرات في حالة التنوع البيولوجي مثل المناطق المحمية وإلى برامج استهدفت بصفة خاصة أنواعا محددة من الاحياء، أو التي ركزت على الضغوط المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي مثل تدابير مكافحة التلوث. كما أنه لم يكن هناك أي جهد لتحديد الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، ولم يتم توجيه الإجراءات لضمان جني الفوائد من خدمات النظم الإيكولوجية على المدى الطويل. والحل الذي تم اقتراحه لضمان الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه بحكمة وجعله يستمر في تقديم الفوائد الأساسية لجميع الشعوب كان بأنه لا بد من توسيع نطاق العمل إلى مستويات ومقاييس إضافية نظرا لان هذا العمل سيواصل توفير الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية اللازمة لرفاه البشر.

63. إن الأثر الناجم عن الفقد المتواصل في التنوع البيولوجي على المجتمعات والشعوب يعتبر القضية الجوهرية. وإن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي يكفل الحد من الفقر وتحسين الظروف الصحية والرخاء والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة، كما أنه وسيلة فعالة للتعامل مع تغير المناخ.

الموقع الإلكتروني : http://gbo3.cbd.int/. انظر آفاق التنوع البيولوجي العالمي، الطبعة الثالثة، الصفحة 72.

64. الخطة الاستراتيجية المنقحة: من المقرر أن يتبنى المؤتمر العاشر للأطـراف في ناغويـا باليابـان خـلال شـهر تـشرين الاول/ أكتـوبر 2010 تنقـيح وتحديث الخطة الاسـتراتيجية لاتفاقيـة التنـوع البيولـوجي بمـا في ذلـك الأهداف الجديدة لفترة ما بعد عام 2010. وفي شهر أيلول/ سبتمبر عام 2010 سينظر الاجتماع الخاص رفيع المستوى، المقرر عقده ليـوم واحـد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، في معالجة التنـوع البيولـوجي للمـرة الاولى في تاريخـه، مـع التركيـز علـى أهداف ما بعد عـام 2010 ودور التنـوع البيولـوجي وخـدمات النظـام الإيكولوجي في التصدي لتحديات تغير المناخ والحد من الفقر والتنميـة الاقتصادية.

V. اعمال متابعة التقدم المحرز في تنفيذ قـرارات القمـة العالميـة حـول التنميـة المستدامة (WSSD)

A. خلفية

65. لقد مهدت المناقـشة حـول الـروابط بـين حمايـة البيئـة والتنميـة الطريـق للاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة. لقد أقر مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 المعني بالبيئة البشرية ضـرورة حمايـة البيئـة، واعتمـد خطـة عمـل للبيئـة البشرية، كما تم اعتماد إعـلان اسـتكهولم الـذي يتـألف مـن 26 مبـدئا كدليل لتطوير القانون البيئي. وتم إنـشاء برنـامج الأمـم المتحـدة للبيئـة (UNEP) لمتابعة تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملـة في مجـال البيئة. وتم في عام 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئـة والتنميـة في ريو دي جانيرو، وتم اعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن الــ21

الذي يعتبر برنامج عمل شامل. كما أنشأ المؤتمر لجنة للتنمية المستدامة. وتم إجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن الـ21 خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 1997.

66. وقدمت قمة العالم للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ عام 2002 فرصة أخرى لإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن الـ21. ويعتبر كل من إعلان جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرج للتنفيذ النتائج الموضوعية للقمة. وتناولت خطة التنفيذ القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة في عالم آخذ في العولمة، والصحة والتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والتنمية المستدامة لأفريقيا، ووسائل التنفيذ، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

B. الدورة الـ11 الخاصة لمجلس الحكم/ المنتدى الوزاري العالمي البيئي (24-26 شباط/ فبراير 2010 في بالي بإندونيسيا)

67. تم عقد لدورة الـ11 الخاصة لمجلس الحكم/ المنتدى الوزاري العالمي البيئي خلال الفترة من 24-26 شباط/ فبراير 2010 في بالي بإندونيسيا. وتم في مجلس الحكم/ المنتدى الوزاري العالمي اتخاذ قرارات[1] حول الحكم البيئي الدولي الجاري (IEG)، وتعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، وفي نهج السياسة العلمية الحكومية المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي (IPBES)، وقانون البيئة،

(1) انظر UNEP/GCSS.XI/L.5.

والوضع البيئي في قطاع غزة، والمحيطات، وخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، والوضع البيئي في هايتي. وكانت القضية الرئيسية في هذه الدورة هي الإدارة البيئية الدولية (IEG).

68. وتبنى مجلس الحكم إعلان نوسا دوا[1] الذي تناول اهتمامات وقضايا تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والادارة البيئية البيولوجية والتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وحول تغير المناخ، أكد مجلس الحكم أنه ووفقا لتقرير التقييم الرابع فقد كان مطلوبا منه الالتزام بتخفيضات كبيرة في الانبعاثات الغازية العالمية لاحتواء الزيادة في درجات الحرارة العالمية لاقل من درجتين مئويتين، وفي هذا الصدد فإن أهمية معالجة قضايا تغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل من الدول يعتبر أمرا ضروريا[2]. وتم تقديم الدعم والتعاون الكامل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وللجنة التنمية المستدامة (CSD)لتنظيم مؤتمر الامم المتحدة لعام 2012 حول التنمية المستدامة. وأكد الإعلان أن تقدم مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يمكن أن يساهم بشكل كبير في معالجة التحديات الراهنة وتوفير فرص التنمية الاقتصادية والمنافع المتعددة لجميع الأمم.

---

(1) انظر UNEP/GCSS.XI/L.6.

(2) انظر موجز الدورات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمر الاطراف حول اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والدورة الاستثنائية الـ11 لمجلس الحكم/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP): 22–26 شباط/ فبراير 2010، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد16، الرقم 84، بتاريخ 1 آذار/ مارس 2010، في شبكة الإنترنت على: http://www.iisd.ca/unepgc/unepss11/.

C. الدورة الـ18 للجنة التنمية المستدامة (3-14 أيار/ مايو 2010، المقر الرئيسي للأمم المتحدة، نيويورك)

69. عقدت الدورة الـ18 للجنة التنمية المستدامة خلال الفترة من 3-14 أيار/ مايو 2010 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك. وتركزت المناقشة الموضوعية حول المواضيع التالية: النقل، والكيماويات، وإدارة النفايات، والتعدين، والاستهلاك المستدام، وأنماط الإنتاج. كما اجرى المندوبون اجتماعا ليوم واحد للجنة التحضيرية حول الاستعراض رفيع المستوى لخمسة أعوام لاستراتيجية موريشيوس حول تنفيذ خطة عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في شهر أيلول/ سبتمبر 2010.

70. وأكد الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بالنيابة عن نائب الامين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في كلمته الافتتاحية، من بين جملة أمور،ب أن هناك تحديات كبيرة جديدة قد ظهرت منذ أن تم النظر في مسألة النقل من قبل لجنة التنمية المستدامة آخر مرة، كما أن قضايا المواد الكيميائية لا تزال تعاني من نقص في الموارد، وإن قلة جودة البيانات تشكل عقبة عالمية أمام إدارة النفايات، وأن تقديم الإعانات للتعدين يؤدي إلى انخفاض في حوافز الأنشطة الخضراء، كما أن

هناك حاجة إلى بناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي لتحقيق الاستهلاك المستدام[1].

71. وتركزت المناقشات التي دارت بخصوص النقل حول مجموعة مواضيع تركزت على: تحويل وسائط النقل وزيادة تطوير واستخدام وسائل النقل العام، ودمج وسائل النقل في سياسات التنمية الحضرية، وتطوير نظم الطاقة الأكثر نظافة بأسعار معقولة ومستدامة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وتعزيز وتحسين السلامة و الأمن. وكان الاهتمام بخصوص المواد الكيميائية يتركز على التنفيذ الكامل للترتيبات القائمة بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)، والترتيبات الجديدة للتمويل، منع نقل التقنيات القديمة إلى البلدان النامية، تحسين التعليم والمعلومات حول مسائل السلامة الكيميائية، معاقبة دول التصدير غير المشروع، وضع نظام عالمي للتواصل حول المخاطر والأخطار، تعزيز التشريعات الوطنية. وأما المناقشات الموضوعية حول إدارة النفايات فركزت على وجود نهج متكامل من خلال خفض وإعادة تصنيع وإعادة استخدام النفايات والمواد، تنفيذ الاتفاقيات القائمة وتسريع عملية التآزر، ووضع أحكام جنائية لانتهاكات لوائح النفايات الخطرة، معالجة النفايات الإلكترونية.

---

(1) انظر ملخص للدورة الـ18 للجنة التنمية المستدامة: 03-14 أيار/مايو 2010، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 5، رقم 292، بتاريخ 17 أيار/مايو 2010، في شبكة الإنترنت على: http://www.iisd.ca/csd/csd18/.

72. وفيما يتعلق بالتعدين،فقد تم التأكيد على الأطر التنظيمية للعمل مثل احترام حقوق الإنسان واتفاقات منظمة العمل الدولية (ILO) ذات الصلة، وضع الأطر التنظيمية مثل الصحة والسلامة، تقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية، تقديم الدعم لعمال المناجم الحرفيين، مناطق محظورة للتعدين، مبادرة عالمية للتعدين المستدام. كما تم التأكيد على الحاجة للبناء على عملية مراكش مع وضع روابط أقوى للقضاء على الفقر، وضع الاستهلاك والإنتاج المستدام في سياق الاقتصاد الأخضر، وضع حزم للسياسات والتدابير، شراكات ذات أصحاب مصلحة متعددين، دورة الحياة وغيرها.

VI. تعليقات وملاحظات الامانة العامة لمنظمة (AALCO)

73. لقد اجتمع مؤتمر كوبنهاغن للمناخ بهدف اعتماد صك ملزم قانونا، إلا أنه حتى الاتفاق السياسي الذي تم التوصل اليه عن طريق التفاوض بين العديد من قادة العالم لم يكن بالامكان تبنيه بتوافق الآراء في المؤتمر. وعلى الرغم من أن الاتفاق يمثل إنجازا كبيرا لأنه يعبر عن الالتزام الواضح لمعظم الدول بالاستجابة الجماعية طويلة الأجل حول تغير المناخ ومجموعة تدابير تنفيذ العمل العالمي حول المناخ. ويمثل الاتفاق خطاب نوايا سياسية للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية ويطلب من الدول تسجيل تعهدات وطنية لخفض الانبعاثات الغازية، ويقدم وعودا بالتمويل القصير والطويل الأجل للعالم النامي. وسيقدم مؤتمر كانكون المقبل حول المناخ فرصة فريدة لترجمة هذه النوايا السياسية في صورة ولاية ملزمة قانونا.

74. وتجدر الإشارة إلى أنـه ومنـذ الآن فهنـاك خلافـات كـبيرة بـين البلـدان النامية والمتقدمة حول الشكل القانوني للنتائج التي سيتم النظـر فيهـا في مؤتمر الأطراف الـ16/ والاجتماع السادس، وتتمثل هذه الخلافات فيما إذا كـان ينبغـي أن تكـون النتـائج هـي مجـرد إدخـال تعـديلات علـى بروتوكول كيوتـو أو صياغة اتفـاق جديـد. ومـن المتوقـع أن تتوضـح الامور اكثر حول الشكل القانوني للنتائج التي سيتم التوصل إليها عنـد المضي قدما في المفاوضات. وعلاوة على ذلك، فإنه مـن الواضـح مـن خلال المفاوضات الجارية حاليا فإن مسألة التخفيف لا تزال واحدة من القضايا المثيرة للجـدل. وإن مـستوى الطمـوح المـنعكس في التعهـدات متوسطة الاجل لخفض الانبعاثات الغازية من جانب دول المرفق الاول لا تطابق العلم. وإن النقاط الشائكة الرئـيسية هـي: إشـراك الولايـات المتحدة الأمريكية وضمان إمكانيـة مقارنـة جهـود تخفيض الانبعاثـات الغازيـة بـين البلـدان المدرجـة في المرفـق الأول، الاتفـاق علـى مـصير بروتوكـول كيوتـو، إيجـاد إطـار قـانوني للتخفيـف وللرصـد والإبـلاغ والتحقق من أن يكون مقبولا لدى كل مـن البلـدان المتقدمـة والبلـدان النامية.

75. لمكافحة التهديد الذي يتعرض له كوكـب الأرض مـن تغـير المنـاخ فـإن وضع إطار فعال وعادل وشامل وملـزم قانونـا حـول إجـراءات دوليـة أقوى وأكثر صرامة فيمـا يتعلـق بـتغير المنـاخ لمـا بعـد عـام 2012 هـو ضرورة الـساعة. وينبغـي أن تـشمل اللبنـات الأساسـية لتحقيـق هـذه النتيجـة مفـاهيم مثـل المـسؤولية التاريخيـة والعدالـة والمـساواة ومبـدأ

المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وكذلك التنفيذ الفعال لالتزامات البلدان المتقدمة وتقديم الدعم للبلدان النامية. إن المرء ليأمل بأنه ومن خلال العمل الجماعي كانكون يمكن أن يتم التوصل إلى هيكل كامل وتشغيلي لتنفيذ العمل الفعال والجماعي حول تغيرات المناخ.

76. وعلى الرغم من أن تغير المناخ لا يزال القضية المهيمنة على جدول الأعمال السياسي الدولي، فإن الوجه الإنساني لتغير المناخ هو الأكثر وضوحا في سبل كسب العيش لسكان الأراضي الجافة. وإن الأمر المهم في هذا السياق هو ضمان الأمن الغذائي في المناطق الجافة حيث يؤدي تلاقي ازمات الوقود والغذاء والازمات المالية والاقتصادية مع تغير المناخ إلى آثار مدمرة وكارثية على الفئات الأكثر فقرا وضعفا في العالم. وتسعى اتفاقية (UNCCD) إلى التخفيف من معاناة هؤلاء الناس، إلا أن الالتزام المالي المحدود يعرقل المكافحة الفعالة للتصحر.

77. إن المحافظة على التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010 أمر ضروري للغاية ليس فقط بالنسبة للدول ولكن أيضا بالنسبة للشعوب لتحقيق رفاه الإنسان. ويجب الحفاظ على كل الأنواع والنظم البيئية والمحميات البيولوجية في جميع أنحاء العالم واستخدامها على نحو مستدام. وفي هذا الصدد فإن القمة المقبلة في ناغويا حول اتفاقية التنوع البيولوجي سوف تكون مهمة جدا بالنسبة للدول النامية في منطقة آسيا وأفريقيا نظرا لأنه سيتم خلال القمة بحث قرارين رئيسيين متعلقين بالاستخدام المستدام عن طريق التفاوض والتداول حولهاما، القرار الاول هو حول أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010، والثاني هو مشروع بروتوكول حول

الاستخدام وتقاسم المنافع. وإن أهمية هذا الامر بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نموا من المناطق الآسيوية والأفريقية على حد سواء هي أكبر للأسباب التالية: (1) الموقع الاستراتيجي الذي يضم تنوعا بيولوجيا اكبر، (2) بناء على ذلك فإن اعتماد المجتمعات الأصلية عليها في سبل عيشها ورزق هو أكبر، (3) الحاجة إلى التنمية جنبا إلى جنب مع الحماية والحفظ التي ينبغي أن تتم جميعها في وقت واحد بدلا من السماح باستغلال هذه المجتمعات الاصلية. وبناء على هذه الارضية فإنه يجب على الدول توخي الحذر أثناء التفاوض على أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010. ويجب إيلاء المزيد من الرعاة والاهتمام لمشروع البروتوكول نظرا لان مصطلحات ولغة وآثار واستراتيجيات التنفيذ لا يجوز، في المستقبل، أن تكون ضد رفاهية الشعوب وعلى حساب ضياع التنوع البيولوجي.

78. وفيما يتعلق بمسألة التنمية المستدامة فإن اعتماد إعلان نوسا دوا مهم للغاية نظرا لانه تمت معالجة مفاهيم مثل الاقتصاد الأخضر، وقضايا التخفيف المتعلقة بتغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وإن هناك جهودا تبذل لربط الاعلان برفاه الإنسان والقضاء على الفقر ورفاهية الشعوب والأمم ككل.

المرفق الأول

وضع مشاركة الدول الاعضاء في المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO) في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC)

الجدول الأول

وضع مشاركة الدول الاعضاء في المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو (KP)

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
		التوقيع	المصادقة (R) الانضمام (a) القبول (A) الموافقة (AA)	التوقيع	المصادقة (R) الانضمام (a) القبول (A) الموافقة (AA)
1	جمهورية مصر العربية	9 حزيران/يونيو 1992	5 كانون الاول/ديسمبر 1994	15 آذار/مارس 1999	12 كانون الثاني/يناير 2005
2	البحرين	8 حزيران/يونيو 1992	28 كانون الاول/ديسمبر 1994	-	31 كانون الثاني/يناير 2006
3	بنغلاديش	9 حزيران/يونيو 1992	15 نيسان/أبريل 1994	-	22 تشرين الاول/أكتوبر 2001 (a)
4	بوتسوانا	12حزيران/يونيو 1992	27 كانون الثاني/يناير	-	8 آب/اغسطس

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
			1994		(a) 2003
5	بروناي دار السلام	–	7 آب/اغسطس (A) 2007	–	20 آب/اغسطس (a) 2009
6	الكاميرون	14 حزيران/يونيو 1992	19 تشرين الاول/اكتوبر (R) 1994	–	28 آب/اغسطس 2002 (Ac)
7	قبرص	12 حزيران/يونيو 1992	15 تشرين الاول/اكتوبر 1997	–	16 تموز/يوليو (a) 1999
8	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	11 حزيران/يونيو 1992	5 كانون الاول/ديسمبر 1994 (AA)	–	27 نيسان/أبريل 2005 (Ac)
9	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	13 حزيران/يونيو 1992	29 آب/اغسطس 1994	–	10 كانون الاول/ديسمبر 2004
10	غامبيا	12	10	–	1

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
		حزيران/ يونيو 1992	حزيران/ يونيو 1994		حزيران/ يونيو 2001 (a)
11	غانا	12 حزيران/ يونيو 1992	6 أيلول/ سبتمبر 1995	-	30 ايار/ مايو 2003 (a)
12	المملكة الاردنية الهاشمية	11 حزيران/ يونيو 1992	12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993	-	17 كانون الثاني/ يناير 2003 a
13	الهند	10 حزيران/ يونيو 1992	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993	-	26 آب/ اغسطس 2002 (a)
14	اندونيسيا	5 حزيران/ يونيو 1992	23 آب/ اغسطس 1994	13 تموز/ يوليو 1998	3 كانون الأول/ ديسمبر 2004
15	جمهورية إيران الإسلامية	14 حزيران/ يونيو 1992	18 تموز/ يوليو 1996	-	22 آب/ اغسطس 2005 (Ac)
16	اليابان	13	28 ايار/ مايو	28	4

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
		حزيران/يونيو 1992	1993 (A)	نيسان/ابريل 1998	حزيران/يونيو 2002 (A)
17	كينيا	12 حزيران/يونيو 1992	30 آب/اغسطس 1994	-	25 شباط/فبراير 2005
18	لبنان	12 حزيران/يونيو 1992	15 كانون الأول/ديسمبر 1994	-	13 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (Ac)
19	الجماهيرية العربية الليبية	29 حزيران/يونيو 1992	14 حزيران/يونيو 1999	-	24 آب/اغسطس 2006 (Ac)
20	ماليزيا	9 حزيران/يونيو 1993	13 تموز/يوليو 1994	12 آذار/مارس 1999	4 أيلول/سبتمبر 2002
21	موريشوس	10 حزيران/يونيو 1992	4 ايلول/سبتمبر 1992	-	9 أيار/مايو 2001 (a)

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
22	جمهورية منغوليا الشعبية	12 حزيران/ يونيو 1992	30 أيلول/ سبتمبر 1993	-	15 كانون الأول/ ديسمبر 1999 (a)
23	ميانمار	11 حزيران/ يونيو 1992	25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994	-	13 آب/ أغسطس 2003 (a)
24	نيبال	12 حزيران/ يونيو 1992	2 أيار/ مايو 1994	-	16 أيلول/ سبتمبر 2005
25	باكستان	13 حزيران/ يونيو 1992	1 حزيران/يونيو 1994	-	11 كانون الثاني/ يناير 2005
26	فلسطين	-	-	-	-
27	جمهورية الصين الشعبية	11 حزيران/ يونيو 1992	5 كانون الثاني/ يناير 1993	29 أيار/ مايو 1998	30 آب/ أغسطس 2002 (AA)
28	جمهورية العراق	-	28 تموز/ يوليو	-	26 تشرين

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
			2009 (a)		الأول/ أكتوبر 2009
29	جمهورية كوريا	13 حزيران/ يونيو 1992	14 كانون الأول/ ديسمبر 1993	25 أيلول/ سبتمبر 1998	8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002
30	جمهورية سنغافورة	13 حزيران/ يونيو 1992	29 أيار/ مايو 1997	-	12 نيسان/ أبريل 2006 (Ac)
31	جمهورية أوغندا	13 حزيران/ يونيو 1992	8 أيلول/ سبتمبر 1993	-	25 آذار/ مارس 2002 (a)
32	جمهورية اليمن	12 حزيران/ يونيو 1992	21 شباط/ فبراير 1996	-	15 أيلول/ سبتمبر 2004
33	المملكة العربية السعودية	-	28 كانون الأول/ ديسمبر 1994 (a)	-	31 كانون الثاني/ يناير 2005 (Ac)

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
34	السنغال	13 حزيران/يونيو 1992	17 تشرين الأول/أكتوبر 1994	-	20 تموز/يوليو 2001 (a)
35	سيراليون	11 شباط/فبراير 1993	22 حزيران/يونيو 2005	-	10 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (Ac)
36	الصومال	-	11 أيلول/سبتمبر 2009	-	-
37	جنوب إفريقيا	15 حزيران/يونيو 1993	29 آب/أغسطس 1997	-	31 تموز/يوليو 2002
38	سريلانكا	10 حزيران/يونيو 1992	23 تشرين الثاني/نوفمبر 1993	-	3 أيلول/سبتمبر 2002 (a)
39	دولة الكويت	-	28 كانون الأول/ديسمبر 1994 (a)	-	11 آذار/مارس 2005

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
					(Ac)
40	دولة قطر	-	18 نيسان/أبريل 1996 (a)	-	11 كانون الثاني/يناير 2005
41	السودان	9 حزيران/يونيو 1992	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1993	-	2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004
42	سلطنة عُمان	11 حزيران/يونيو 1992	8 شباط/فبراير 1995	-	19 كانون الثاني/يناير 2005 (Ac)
43	الجمهورية العربية السورية	-	4 كانون الثاني/يناير 1996 (a)	-	27 كانون الثاني/يناير 2006 (Ac)
44	تايلاند	12 حزيران/يونيو 1992	28 كانون الأول/ديسمبر 1994	2 شباط/فبراير 1999	28 آب/أغسطس 2002
45	تركيا	-	24	-	26

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC)		بروتوكول كيوتو (KP)	
			شباط/ فبراير 2004 (a)		آب/ أغسطس 2009
46	الامارات العربية المتحدة	-	29 كانون الأول/ ديسمبر 1995	-	26 كانون الثاني/ يناير 2005
47	جمهورية تنزانيا المتحدة	12 حزيران/ يونيو 1992	17 نيسان/ أبريل 1996	-	26 آب/ أغسطس 2002 (a)

ملاحظة:

1. تم جمع المعلومات الواردة في الجدول أعلاه من قوائم وضع مصادقة الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة (الفصل السابع والعشرون: البيئة):

http://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx (تمت زيارة الموقع لآخر مرة في 30 حزيران/ يونيو 2010).

2. قامت الجمهورية العربية السورية بتقديم إعلان بخصوص بروتوكول كيوتو.

استنتاجات

إن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من وضع مشاركة الدول الأعضاء في منظمة (AALCO) في الاتفاقية الاطارية حول تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو (KP) المذكورة في الجدول أعلاه هي ما يلي:

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ

1- حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010، كانت هناك 194 دولة طرف في الاتفاقية الإطارية. وتمت المصادقة/ الانضمام/ القبول/ الموافقة عليها من قبل 46 دولة عضو في منظمة (AALCO).

بروتوكول كيوتو

حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010 كانت هناك 191 دولة طرف في بروتوكول كيوتو. وتمت المصادقة/ الانضمام/ القبول/ الموافقة عليه من قبل 45 دولة عضو في منظمة (AALCO).

الجدول الثاني

وضع مشاركة الدول الاعضاء في المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO) في اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
		التوقيع	المصادقة (R) الانضمام (a) القبول (A) الموافقة (AA)
1	جمهورية مصر العربية	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	7 تموز/ يوليو 1995
2	البحرين	-	14 تموز/ يوليو 1997 (a)
3	بنغلاديش	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	26 كانون الثاني/ يناير 1996
4	بوتسوانا	12 تشرين الأول/ أكتوبر 1995	11 أيلول/ سبتمبر 1996
5	بروناي دار السلام	-	4 كانون الاول/ ديسمبر 2002 (a)
6	الكاميرون	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	29 أيار/ مايو 1997

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
7	قبرص	-	29 آذار/ مارس 2000 (a)
8	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	-	29 كانون الاول/ ديسمبر 2003 (a)
9	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	8 تموز/ يوليو 1997
10	غامبيا	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	11 حزيران/ يونيو 1996
11	غانا	15 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	27 كانون الاول/ ديسمبر 1996
12	المملكة الاردنية الهاشمية	13 نيسان/ أبريل 1995	21 تشرين الأول/ أكتوبر 1996
13	الهند	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	17 كانون الاول/ ديسمبر 1996
14	اندونيسيا	15 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	31 آب/ أغسطس 1998
15	جمهورية إيران الإسلامية	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	29 نيسان/ أبريل 1997

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
16	اليابان	14 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1994	11 ايلــول/ ســبتمبر 1998 (A)
17	كينيا	14 تـــــشرين الأول/ اكتوبر 1994	24 حزيـــران/ يونيـــو 1997
18	لبنان	14 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1994	16 أيار/ مايو 1996
19	الجماهيرية العربية الليبية	15 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1994	22 تموز/ يوليو 1996
20	ماليزيا	6 تشرين الأول/ أكتوبر 1995	25 حزيـــران/ يونيـــو 1997
21	موريشوس	17 آذار/ مارس 1995	23 كانون الثاني/ يناير 1996
22	جمهورية منغوليا الشعبية	15 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1994	3 أيلول/ سبتمبر 1996
23	ميانمار	-	2 كـانون الثـاني/ ينـاير 1997 (a)
24	نيبال	12 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1995	15 تـــــشرين الأول/ أكتوبر 1996
25	باكستان	15 تـــــشرين	24 شـــباط/ فبرايـــر

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
		الأول/ أكتوبر 1994	1997
26	فلسطين	-	-
27	جمهورية الصين الشعبية	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	18 شباط/ فبراير 1997
28	جمهورية العراق	-	28 أيار/ مايو 2010 (a)
29	جمهورية كوريا	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	17 آب/ أغسطس 1999
30	جمهورية سنغافورة	-	26 نيسان/ أبريل 1999 (a)
31	جمهورية أوغندا	21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994	25 حزيران/ يونيو 1997
32	جمهورية اليمن	-	14 كانون الثاني/ يناير 1997 (a)
33	المملكة العربية السعودية	-	25 حزيران/ يونيو 1997 (a)
34	السنغال	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	26 تموز/ يوليو 1995
35	سيراليون	11 تشرين	25 أيلول/ سبتمبر

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
		الثاني/ نوفمبر 1994	1997
36	الصومال	-	24 تموز/ يوليو 2002 (a)
37	جنوب إفريقيا	9 كانون الثاني/ يناير 1995	30 أيلول/ سبتمبر 1997
38	سريلانكا	-	9 كانون الاول/ ديسمبر 1998 (a)
39	دولة الكويت	22 أيلول/ سبتمبر 1995	27 حزيران/ يونيو 1997
40	دولة قطر	-	15 أيلول/ سبتمبر 1999 (a)
41	السودان	15 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995
42	سلطنة عُمان	-	23 تموز/ يوليو 1996 (a)
43	الجمهورية العربية السورية	15 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	10 حزيران/ يونيو 1997
44	تايلاند	-	7 آذار/ مارس 2001

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD)	
			(a)
45	تركيا	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	31 آذار/ مارس 1998
46	الامارات العربية المتحدة	-	21 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 (a)
47	جمهورية تنزانيا المتحدة	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	19 حزيران/ يونيو 1997

ملاحظة:

1. تم جمع المعلومات الواردة في الجدول أعلاه من قوائم وضع مصادقة الدول على اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر (UNCCD)، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة (الفصل السابع والعشرون: البيئة): http://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx (تمت زيارة الموقع لآخر مرة في 30 حزيران/ يونيو 2010).

استنتاجات

حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010، كانت هناك 194 دولة طرف في اتفاقية (UNCCD). وتمت المصادقة/ الانضمام/ القبول/ الموافقة عليها من قبل 46 دولة عضو في منظمة (AALCO).

الجدول الثالث

وضع مشاركة الدول الاعضاء في المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا

(AALCO) في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
		التوقيع	المصادقة (R) الانضمام (a) القبول (A) الموافقة (AA)	التوقيع	المصادقة (R) الانضمام (a) القبول (A) الموافقة (AA)
1	جمهورية مصر العربية	9 حزيران/يونيو 1992	2 حزيران/يونيو 1994	20 كانون الأول/ديسمبر 2000	23 كانون الأول/ديسمبر 2003
2	البحرين	9 حزيران/يونيو 1992	30 آب/اغسطس 1996	-	-
3	بنغلاديش	5 حزيران/يونيو 1992	3 أيار/مايو 1994	24 أيار/مايو 2000	5 شباط/فبراير 2004
4	بوتسوانا	8 حزيران/يونيو 1992	12 تشرين الأول/أكتوبر 1995	1 حزيران/يونيو 2001	11 حزيران/يونيو 2002

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
5	بروناي دار السلام	-	27 تموز/يوليو 2008	-	-
6	الكاميرون	14 حزيران/يونيو 1992	19 تشرين الأول/أكتوبر 1994	9 شباط/فبراير 2001	20 شباط/فبراير 2003
7	قبرص	12 حزيران/يونيو 1992	10 تموز/يوليو 1996	-	5 كانون الأول/ديسمبر 2003 (a)
8	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	11 حزيران/يونيو 1992	26 تشرين الأول/أكتوبر 1994 (AA)	20 نيسان/أبريل 2001	29 تموز/يوليو 2003
9	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	13 حزيران/يونيو 1992	29 آب/أغسطس 1994	24 أيار/مايو 2000	15 تموز/يوليو 2003
10	غامبيا	12 حزيران/يونيو 1992	10 حزيران/يونيو 1994	24 أيار/مايو 2000	9 حزيران/يونيو 2004
11	غانا	12 حزيران/يونيو	29 آب/أغسطس	-	30 أيار/مايو 2003

الرقم التسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
		1992	1994		
12	المملكة الأردنية الهاشمية	11 حزيران/يونيو 1992	12 تشرين الثاني/نوفمبر 1993	11 تشرين الأول/أكتوبر 2000	11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003
13	الهند	5 حزيران/يونيو 1992	18 شباط/فبراير 1994	23 كانون الثاني/يناير 2001	19 كانون الثاني/يناير 2003
14	اندونيسيا	5 حزيران/يونيو 1992	23 آب/أغسطس 1994	24 أيار/مايو 2000	3 كانون الأول/ديسمبر 2004
15	جمهورية إيران الإسلامية	14 حزيران/يونيو 1992	6 آب/اغسطس 1996	23 نيسان/أبريل 2001	20 تشرين الثاني/نوفمبر 2003
16	اليابان	13 حزيران/يونيو 1992	28 أيار/مايو 1993 (A)	-	21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 (a)
17	كينيا	11 حزيران/يونيو 1992	26 تموز/يوليو 1994	15 أيار/مايو 2000	24 كانون الثاني/يناير 2002

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
18	لبنان	12 حزيران/ يونيو 1992	15 كانون الأول/ ديسمبر 1994	-	-
19	الجماهيرية العربية الليبية	29 حزيران/ يونيو 1992	12 تموز/ يوليو 2001	-	14 حزيران/ يونيو 2005
20	ماليزيا	12 حزيران/ يونيو 1992	24 حزيران/ يونيو 1994	24 أيار/ مايو 2000	3 أيلول/ سبتمبر 2003
21	موريشوس	10 حزيران/ يونيو 1992	4 أيلول/ سبتمبر 1992	-	11 نيسان/ أبريل 2002 (a)
22	جمهورية منغوليا الشعبية	12 حزيران/ يونيو 1992	30 أيلول/ سبتمبر 1993	-	22 تموز/ يوليو 2003 (a)
23	ميانمار	11 حزيران/ يونيو 1992	25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994	11 أيار/ مايو 2001	13 شباط/ فبراير 2008
24	نيبال	12	23 تشرين	2 آذار/ مارس	-

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
		حزيران/يونيو 1992	الثاني/نوفمبر 1993	2001	
25	باكستان	5 حزيران/يونيو 1992	26 تموز/يوليو 1994	4 حزيران/يونيو 2001	2 آذار/مارس 2009
26	فلسطين	-	-	-	-
27	جمهورية الصين الشعبية	11 حزيران/يونيو 1992	5 كانون الثاني/يناير 1993	8 آب/أغسطس 2000	8 حزيران/يونيو 2005
28	جمهورية العراق	-	28 تموز/يوليو 2009 (a)	-	-
29	جمهورية كوريا	13 حزيران/يونيو 1992	3 تشرين الأول/أكتوبر 1994	6 أيلول/سبتمبر 2000	3 تشرين الأول/أكتوبر 2007
30	جمهورية سنغافورة	12 حزيران/يونيو 1992	21 كانون الأول/ديسمبر 1995	-	-
31	جمهورية أوغندا	12 حزيران/يونيو	8 أيلول/سبتمبر 1993	24 أيار/مايو 2000	30 تشرين الثاني/نوفمبر

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
		1992			2001
32	جمهورية اليمن	12 حزيران/يونيو 1992	21 شباط/فبراير 1996	-	1 كانون الأول/ديسمبر 2005
33	المملكة العربية السعودية	-	3 تشرين الأول/أكتوبر (a) 2001	-	9 آب/اغسطس (a) 2007
34	السنغال	13 حزيران/يونيو 1992	17 تشرين الأول/أكتوبر 1994	31 تشرين الأول/أكتوبر 2000	8 تشرين الأول/أكتوبر 2003
35	سيراليون	-	12 كانون الأول/ديسمبر (a) 1994	-	-
36	الصومال	-	11 أيلول/سبتمبر (a) 2009	-	-
37	جنوب إفريقيا	4 حزيران/يونيو 1993	2 تشرين الثاني/نوفمبر 1995	-	14 آب/اغسطس 2003

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
38	سريلانكا	10 حزيران/يونيو 1992	23 آذار/مارس 1994	24 أيار/مايو 2000	28 نيسان/أبريل 2004
39	دولة الكويت	9 حزيران/يونيو 1992	2 آب/أغسطس 2002	-	-
40	دولة قطر	11 حزيران/يونيو 1992	21 آب/أغسطس 1996	-	14 آذار/مارس 2007
41	السودان	9 حزيران/يونيو 1992	30 تشرين الأول/أكتوبر 1995	-	13 حزيران/يونيو 2005
42	سلطنة عُمان	10 حزيران/يونيو 1992	8 شباط/فبراير 1995	-	11 نيسان/أبريل 2003 (a)
43	الجمهورية العربية السورية	3 أيار/مايو 1993	4 كانون الثاني/يناير 1996	-	1 نيسان/أبريل 2004
44	تايلاند	12 حزيران/يونيو	29 كانون الثاني/يناير	-	10 تشرين الثاني/نوفمبر

الرقم المتسلسل	الدولة العضو	اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)	
		1992	2004		2005
45	تركيا	11 حزيران/يونيو 1992	14 شباط/فبراير 1997	24 أيار/مايو 2000	24 تشرين الأول/أكتوبر 2003
46	الامارات العربية المتحدة	11 حزيران/يونيو 1992	10 شباط/فبراير 2000	-	-
47	جمهورية تنزانيا المتحدة	12 حزيران/يونيو 1992	8 آذار/مارس 1996	-	24 نيسان/أبريل 2003

ملاحظة:

1. تم جمع المعلومات الواردة في الجدول أعلاه من قوائم وضع مصادقة الدول على اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة (الفصل السابع والعشرون: البيئة):

http://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx (تمت زيارة الموقع لآخر مرة في 30 حزيران/يونيو 2010).

2. قام كل من السودان والجمهورية العربية السورية بتقديم إعلانات عند المصادقة على اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD). كما قدمت الجمهورية العربية السورية إعلانا عند مصادقتها على بروتوكول قرطاجنة (CPB).

استنتاجات

إن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من وضع مشاركة الدول الأعضاء في منظمة (AALCO) في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB) المذكورة في الجدول أعلاه هي ما يلي:

اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

1- حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010، كانت هناك 193 دولة طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD). وتمت المصادقة/ الانضمام/ القبول/ الموافقة عليها من قبل 46 دولة عضو في منظمة (AALCO).

بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB)

حتى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2010 كانت هناك 159 دولة طرف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (CPB). وتمت المصادقة/ الانضمام/ القبول/ الموافقة عليه من قبل 36 دولة عضو في منظمة (AALCO).

الملحق الثاني

موجز الاتفاقية الأفريقية المنقحة حول حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومشروع العهد الدولي حول البيئة والتنمية*

I. الاتفاقية الأفريقية المنقحة حول الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية

1. تم اعتماد الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبالإجماع من قبل الجمعية العامة للاتحاد الافريقي يوم 11 تموز/يوليو 2003 في مابوتو بموزمبيق، وتعتبر نتيجة للمراجعة الشاملة للاتفاقية الأصلية التي اعتمدت في الجزائر العاصمة بالجزائر في عام 1968. ونجح النص في جعل اتفاقية مابوتو أصغر وأحدث اتفاقية بين الاتفاقيات البيئية الأقدم، وترجمت الالتزامات العالمية إلى صك ملزم على الصعيد الإقليمي في مجال البيئة والموارد الطبيعية.

2. تمثل اتفاقية مابوتو استجابة إفريقيا للتغيرات في المواقف والتطورات القانونية والمنظورات السياسية والعلمية والقانون الدولي. وتتناول طائفة واسعة من قضايا القارة بما في ذلك قضايا الإدارة المستدامة الكمية والنوعية للموارد الطبيعية مثل التربة والأرض والهواء والمياه والموارد البيولوجية، وتسعى إلى إدماج الحفظ وأفضل استراتيجيات إدارة البيئة في طموحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما تنظر كذلك في العمليات والأنشطة الضارة للبيئة والموارد الطبيعية، وتقدم الحقوق الإجرائية، وتوفر آليات للمساعدة في التنفيذ بما في ذلك أمانة عامة

* إن الأمانة العامة لمنظمة (AALCO) قد اطلعت مع الامتنان على ملخصات هذه الوثائق التي قدمها المجلس الدولي للقانون البيئي.

مستقلة ومؤتمر للأطراف وآلية التمويل. وأخيرا وليس آخرا فإنها تتطلب تعاونا كلما كان ذلك مطلوبا لتنفيذ الاتفاقية، وخصوصا عندما يتعلق الامر بالآثار العابرة للحدود التي قد تقع.

3. إن تطور اتفاقية مابوتو يبين بوضوح أنه لا يمكن للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية أن تتحقق أو أن تُضمن من قبل أي مؤسسات دولية أو إقليمية أو وطنية تعمل وحدها. وإن هذه مسائل شاملة وعابرة للحدود وتتطلب شراكة وتعاونا في مجال الحفاظ عليها. وإن الشراكة الثلاثية بين الاتحاد الافريقي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والتي أدت إلى تطوير هذه النسخة المنقحة هي دليل واضح على المضي قدما لتحقيق التنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية وفقا لاتفاقية مابوتو.

4. لقد تم تحديث الاتفاقية الجديدة والمحسنة من قبل الأفارقة أنفسهم ولإفريقيا نفسها، ومن خلال المؤسسات الأفريقية من أجل تلبية احتياجات أفريقيا في المستقبل. وفيما إذا قامت الدول الإفريقية بدعم من الاتحاد الافريقي باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى المصادقة على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ في المستقبل القريب فإنها سوف تكون إشارة واضحة لالتزامهم المتجدد والجماعي نحو الإدارة البيئية السليمة.

II. مشروع العهد الدولي حول البيئة والتنمية

5. إن العهد هو مشروع برنامج عمل لوضع إطار دولي (أو مظلة) لاتفاق تعزيز وتطوير المبادئ القانونية القائمة المتعلقة بالبيئة والتنمية. ومن

المفترض أن تبقى "وثيقة حية" حتى -كما هو أمل وتوقع من شاركوا في المشروع- يتم اعتماده كأساس للمفاوضات المتعددة الأطراف. وهناك تعليق واسع مصاحب لمشروع مواد وضع اتفاقية دولية حول البيئة والتنمية، يفسر ويقدم الاشتقاقات القانونية لكل من أحكام مشروع العهد.

6. إن مجموعة القوانين البيئية مستمرة في النمو، وإن المبادئ الأساسية القانونية أصبحت معمول بها أكثر من أي وقت مضى. وإن العهد، من خلال التأكد من عكس هذه التطورات في النص، يفي بوظيفة هامة أخرى وهي أن يكون بمثابة مرجع موثوق ومرجعية للمشرعين وموظفي الخدمة المدنية والجهات المعنية الأخرى في جميع أنحاء العالم في مساعيهم جميعا لضمان تناول المبادئ والقواعد البيئية الدولية بدقة عندما تتم إعادة صياغتهم من جديد أو عندما يتم تحديث السياسات والقوانين القائمة حاليا. وإن النظر في مسألة البيئة من قبل أعلى المستويات السياسية هو بادرة طيبة للدور الذي يلعبه القانون البيئي والسياسة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

7. إن النسخة الأولى من مشروع العهد التي تم إطلاقها في عام 1995 في مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام هي جهد تعاوني بين الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ولجنة القانون البيئي، والمجلس الدولي لقانون البيئة، وبمساعدة مركز أنشطة برنامج المؤسسات والقانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكانت الخطوة التالية في التطور هي تحويل المشروع من توصيات "لينة" إلى مبدأ قانوني "ملزم" من

خلال إعلان ستوكهولم والميثاق العالمي للطبيعة وإعلان ريو. في خطة عمل الـ(UNCED) أكد جدول أعمال القرن الـ21 على الحاجة إلى إدماج قضايا البيئة والتنمية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، بما في ذلك:

1- وضع التوازن بين الشواغل البيئية والانمائية.

2- توضيح العلاقات بين مختلف المعاهدات القائمة.

3- ضمان المشاركة الوطنية في تطوير وتنفيذ هذه التدابير القانونية مع تركيز خاص على البلدان النامية. وإن مشروع العهد هو استجابة الـ(UNCED) في إقرار دور القانون البيئي في توجيه جميع الدول من أجل تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية.

8. بعد التوصل الى عدة اتفاقات دولية جديدة حول مواضيع متنوعة مثل المناطق المتداخلة للأرصدة السمكية الكبيرة والتصحر والمشاركة العامة في صنع القرار، قام كل من المجلس الدولي للقانون البيئي (ICEL) و مركز أنشطة برنامج المؤسسات والقانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (IUCN-CEL) باستعراض نص أيار/ مايو 1999 بهدف عكس هذه التطورات. وفي أعقاب نتائج اجتماع صغير للخبراء القانونيين والذي عقد برئاسة السفير رامون بيريز بالون في غرفة توقيع المعاهدات في مقر الأمم المتحدة تم تقديم الطبعة الثانية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة اختتام "عقد الامم المتحدة" حول القانون الدولي في عام 2000.

9. وعلى الرغم من مضي أقل من خمسة أعوام منذ صدور الطبعة الثانية، تم عقد اجتماع آخر صغير للخبراء في آذار/ مارس 2003 لتقييم أثر نتائج

مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة على العهد، ولا سيما حول مسألة تنفيذ الاتفاقات الدولية. ونتيجة لهذا الاستعراض، فقد تم إيلاء اهتمام خاص لتحديث العهد فيما يتعلق بـ"الركائز الاجتماعية والاقتصادية". وبناء على ذلك صدرت الطبعة الثالثة وتم عرضها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة الـ59 للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004.

10. وفيما يتعلق الطبعة الرابعة فهي حاليا في مراحل الإعداد النهائية، واضطر المجلس الدولي لإكمال التحديث التالي عملا بقرار المؤتمر الرابع للحوار العالمي للمحافظة الذي عقد في برشلونة بإسبانيا. وخلال الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 2010 برئاسة السيد دونالد و.كانيارو وبمشاركة مجموعة متنوعة من الشخصيات البارزة تم تداول إدراج آخر التطورات وخصوصا بعد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعد عمل الوكالات المتخصصة وبرامجها. وقدمت هذه المناسبة كذلك فرصة لإجراء مراجعة شاملة للقسم المتعلق بالمسؤولية الدولية ونطاق المسؤولية من قبل السفير خوليو باربوزا. وسيتم تقديم المواد المنقحة مع التعليق واسع النطاق الذي أعدته الدكتورة دينا شيلتون إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الحدث الرفيع المستوى حول التنوع البيولوجي في الدورة الـ65 للجمعية العامة للامم المتحدة.

11. إن فكرة صياغة العهد المعني بالبيئة والتنمية ظهرت لأول مرة عندما تم تبني الميثاق العالمي للطبيعة وإعلانه رسميا من قبل الجمعية العامة

للأمم المتحدة في عام 1982. وبعد ذلك، قام فريق عمل مركز أنشطة برنامج المؤسسات والقانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (IUCN-CEL) الذي صاغ صط "القانون اللين" هذا في عام 1975 بالنظر في ضرورة استطلاع ما إذا كان ينبغي إتباع الميثاق العالمي من خلال صك قانوني "صعب" وملزم. كما تم تبني هذه الفكرة كذلك من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة برونتلاند" والتي أنشئت في عام 1983 جنبا إلى جنب مع فريق مرتبط بها لخبراء في القانون البيئي. وأوصى فريق الخبراء الامم المتحدة بإعداد اتفاقية جديدة ملزمة قانونا وعالمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة. وأوصت لجنة برونتلاند نفسها في عام 1986 بإعداد الإعلان العالمي واتفاقية حماية البيئة والتنمية المستدامة. ثم في عام 1988، ومع الأخذ في الاعتبار "القوانين اللينة غير الملزمة" العديدة الموجودة، أعربت الجمعية العامة للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) في سان خوسيه بكوستاريكا عن الدعم الرسمي لـ(IUCN-CEL) في مواصلة ما تم البدء به في إعداد العناصر اللازمة لوضع اتفاقية دولية بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

12. وفي وقت لاحق تم تأسيسها فريق عمل جديد لـ(IUCN-CEL) برئاسة الدكتور وولفغانغ ي.بورهين، وتم عقد الاجتماع الاول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. وتضمنت تشكيلة هذا الفريق مجموعة من كبار الخبراء من جميع مناطق العالم بما في ذلك محامين حكوميين وقضاة

وأكاديميين وممارسين للقانون في القطاع الخاص، وكان الجميع يعملون بصفتهم الشخصية.

13. وعقد الاجتماع الثاني في آذار/ مارس 1991، برئاسة الدكتور برويز حسن. وطلب فريق العمل مدخلات من اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئة (UNCED). وبناء على طلب أيسلندا ودول أخرى تمت ترجمة النسخة التالية من مشروع العهد من قبل الامم المتحدة إلى اللغات الرسمية الست وتم توزيعها على فريق العمل الثالث للجنة التحضيرية كوثيقة أساسية.

14. وتم عقد الاجتماع الثالث في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئة (UNCED) حيث تم بذل جهود متضافرة لدمج نتائج هذا الحدث في مشروع العهد. وعلاوة على ذلك فقد قرر فريق العمل توسيع نطاق عضويته ليشمل الخبراء الذين كانوا من كبار المساهمين في عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئة (UNCED). وبعد ذلك التقى فريق العمل الموسع في أيلول/ سبتمبر 1993 واجتمعت لجنة الصياغة في كانون الاول/ ديسمبر من ذلك العام لدمج جميع التعليقات في النص.

15. تم عقد الاجتماع الأخير لوضع اللمسات الأخيرة على النص الأصلي لمشروع العهد في أيلول/ سبتمبر 1994 عندما قامت مجموعة صغيرة من المتخصصين في المسؤولية الدولية بفحص وإعادة صياغة تلك الأحكام التي تتناول هذا الموضوع القانوني المعقد. وبعد ذلك تم إطلاق النسخة الأولى في عام 1995 في مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام.

الملحق (3)

مسودة الأمانة العامة

ALCO/RES/DFT/49/SP 2

8 آب/ أغسطس 2010

قرار حول الاجتماع الخاص عن

"البيئة والتنمية المستدامة"

إن المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO) في دورتها الـ49،

وبعد النظر في وثيقة الأمانة العامة رقم

AALCO/49/DAR ES SALAAM/SD/S 10،

وبعد الاستماع مع التقدير إلى الآراء التي أعرب عنها الرئيس والأمين العام والمتحدثون وبيانات الدول الأعضاء خلال الاجتماع الخاص حول "البيئة والتنمية المستدامة" التي تم تنظيمها بصورة مشتركة من قبل حكومة تنزانيا والمجلس الدولي للقانون البيئي في 7 آب/ أغسطس 2010 في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة،

وبشعورها بالقلق البالغ إزاء تدهور حالة البيئة العالمية من خلال مختلف الأنشطة البشرية والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، وإذ تؤكد من جديد على أن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، وإذ ترحب باعتماد إعلان جوهانسبرج حول التنمية المستدامة وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ في عام 2002، وتأمل في أن يتم تنفيذ "خطة التنفيذ" التي اعتمدت على نحو فعال وضمن الإطار الزمني المحدد، وإذ ترحب كذلك بوثيقة مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي اعتمدته الجلسة العامة رفيعة

المستوى للدورة الـ60 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإذ تشير إلى قرار نيروبي حول القانون البيئي والتنمية المستدامة الذي تم اعتماده من قبل الدورة الـ44 لمنظمة (AALCO) في عام 2005، وإذ تؤكد على أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا، وإذ تشدد على أن الإرادة السياسية القوية لمكافحة تغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل من الدول أمر ضروري، وإدراكا منها لأهمية المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق دولي حول اتخاذ إجراءات دولية أكثر قوة بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام 2012، وإذ تنظر في اتفاق كوبنهاغن الذي اطلع عليه مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي عقد في كوبنهاغن بالدنمارك خلال الفترة من 7-9 كانون الأول/ ديسمبر 2009، وإذ تأمل بأن يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي سيعقد في كانكون بالمكسيك خلال الفترة من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر-10 كانون الأول/ ديسمبر من عام 2010 من صياغة استجابة فعالة لتغير المناخ، وإدراكا منها لأهمية النسخة المعدلة من الاتفاقية الأفريقية حول الطبيعة والموارد الطبيعية التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في 11 تموز/ يوليو 2003 لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وتقديرا منها للجهود التي يبذلها المجلس الدولي للقانون البيئي في إعداد مشروع العهد الدولي المعني بالبيئة والتنمية، وإدراكا منها لأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل التطور والحفاظ على نظم الحياة المستدامة في المحيط الحيوي، وإذ تؤكد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

1. تثني على حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والمجلس الدولي للقانون البيئي والأمانة العامة لمنظمة (AALCO) على الجهود الجادة المبذولة لتنظيم هذا الاجتماع الخاص حول البيئة والتنمية المستدامة،

2. تعرب عن امتنانها العميق للمتحدثين الذين قدموا معلومات قيمة حول الجوانب الهامة لهذا الموضوع عن قضايا تغير المناخ، والنسخة المنقحة من الاتفاقية الأفريقية للطبيعة والموارد الطبيعية، ومشروع العهد الدولي المعني بالبيئة والتنمية،

3. تحث الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المداولات الجارية حول صياغة استجابة فعالة لتغير المناخ،

4. تشجع الدول الأعضاء من القارة الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى النسخة المنقحة من الاتفاقية الأفريقية للطبيعة والموارد الطبيعية التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في 11 تموز/يوليو 2003 على النظر في المصادقة/الانضمام إليها.

5. ترحب بمشروع العهد الدولي المعني بالبيئة والتنمية،.

6. تطلب إلى الأمين العام لمنظمة (AALCO) التشاور مع المجلس الدولي لوضع برنامج عمل في مجال القانون البيئي والتنمية المستدامة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة لمنظمة (AALCO) والمجلس الدولي للقانون البيئي.

7. توجه الأمانة العامة لمنظمة (AALCO) بمتابعة المفاوضات الجارية للاتفاق الدولي بخصوص اتخاذ إجراءات دولية أكثر قوة حول تغير المناخ لفترة ما بعد عام 2012.

8. توجه أيضا الأمانة العامة إلى مواصلة متابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ فضلا عن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

الفصل السادس

تقرير عن أنظمة البيئة

الفصل السادس

تقرير عن أنظمة البيئة

بعض العبارات آلاتية في مجال تطبيق أحكام هذا النظام.

1 ـ الجهة المختصة: مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

2 ـ الوزير المختص: وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

3 ـ الجهة العامة: أي وزارة أو مصلحة أو مؤسسة حكومية.

4 ـ الجهة المرخصة: أي جهة مسؤولة عن ترخيص مشروعات ذات تأثير سلبي محتمل على البيئية.

5 ـ الجهة المعنية: الجهة الحكومية المسئولة عن المشروعات ذات العلاقة بالبيئة.

6 ـ الشخص: أي شخص طبيعي أو معنوي خاص، ويشمل ذلك المؤسسات والشركات الخاصة.

7 ـ البيئة: كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي (وكل ما تحتوي هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية).

8 ـ حماية البيئة: المحافظة على البيئة و منع تلوثها وتدهورها والحد من ذلك.

9 ـ تلوث البيئة وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بكميات أو صفات أو لمدة زمنية تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالصحة العامة أو بالأحياء أو الموارد الطبيعية أو الممتلكات، أو تأثر سلبا على نوعية الحياة ورفاهية الإنسان.

10 ـ تدهور البيئة: التأثير السلبي على البيئة بما يغير من طبيعتها أو خصائصها العامة أو يؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي بين عناصرها أو فقد الخصائص الجمالية أو البصرية لها.

11 ـ الكارثة البيئة: الحادث الذي يترتب عليه ضرر بالبيئة وتحتاج مواجهته إلى إمكانيات اكبر من تلك التي تتطلبها الحوادث العادية والقدرات المحلية.

12 ـ مقاييس المصدر: حدود أو نسب تركيز الملوثات من مصادر التلوث المختلفة والتي لا يسمح بصرف ما يتجاوزها إلى البيئة المحيطة، ويشمل ذلك تحديد تقنيات التحكم اللازمة لتتمشى مع هذه الحدود.

13 ـ مقايبس الجودة البيئة: حدود أو نسب تركيز الملوثات التي لا يسمح بتجاوزها في الهواء أو الماء أو اليابس.

14 ـ المقاييس البيئية: تعني كل من مقاييس الجودة البيئية ومقاييس المصدر.

15 ـ المعايير البيئية: تعني مواصفات والاشتراطات البيئية للتحكم في مصادر التلوث.

16 ـ أي مرافق أو منشأة او انشطة ذات محتمل على البيئة.

17 – التغيير الرئيسي أي توسعة أو تغيير في تصميم أو تشغيل أي مشروع قائم يحتمل معه حدوث تأثير سلبي على البيئة، ولأغراض هذا التعريف فان أي استبدال مكافئ نوعا وسعة لا يعد تغيير رئيسي.

18 ـ التقويم البيئي للمشروعات: الدراسة التي يتم أجراؤها لتحديد الآثار البيئية المحتملة أو الناجمة عن المشروع والإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو الحد منها وتحقيق أو زيادة المردودات الايجابية للمشروع

على البيئة بما يتوافق مع المقاييس البيئية المعمول بها المادة الثانية يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يأتي:

1 ـ المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها، ومنع التلوث عنها.

2 ـ حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.

3 ـ المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنميتها وترشيد استخدامها.

4 ـ جعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها.

5 ـ رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وترسيخ الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية بالمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.

المهام والالتزامات:

المادة الثالثة:

تقوم الجهة المختصة بالمهام التي من شانها المحافظة على البيئة ومنع تدهورها، وعليها على وجه الخصوص ما يأتي:

1 ـ مراجعة حالة البيئة وتقويمها، وتطوير وسائل الرصد وأدواته، وجمع المعلومات وإجراءات الدراسات البيئية.

2 ـ توثيق المعلومات البيئية ونشرها.

3 ـ إعداد مقاييس حماية البيئة وإصدارها ومراجعتها وتطويرها وتفسيرها.

4 ـ إعداد مشروعات الأنظمة البيئية ذات العلاقة بمسؤولياتها.

5 ـ التأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية والمرخصة.

6 ـ متاالرابعة:رات المستجدة في مجالات البيئية، وإدارتها على نطاقين الإقليمي والدولي.

7 ـ نشر الوعي البيئي على جميع المستويات.

المادة الرابعة:

1 ـ على كل جهة عامة اتخاذ الاجراءات التي تكفل تطبيق القواعد الواردة في هذا النظام على مشروعاتها أو المشروعات التي تخضع لإشرافها أو تقوم بترخيصها والتأكد من الالتزام بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية المبينة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام.

2 ـ علىاالخامسة: امة مسئولة إصدار مقاييس أو مواصفات او قواعد تتعلق بممارسة نشاطات مؤثرة على البيئة أن تنسق مع الجهة المختصة قبل إصدارها.

المادة الخامسة:

على الجاالسادسة:صة التأكد من أجراء دراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسات الجدوة للمشروعات التي يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية على البيئة وتكون الجهة القائمة على تنفيذ المشروع هي الجهة المسئولة عن إجراء دراسات التقويم البيئي وفق الأسس والمقاييس البيئية التي تحددها الجهة المختصة في اللوائح التنفيذية.

المادة السادسة:

على الجهة القائمة على تنفيذ مشروعات جديدة أو التي تقوم بإجراء تغييرات رئيسية على المشروعات القائمة أو التي لديها مشروعات انتهت فترات استثمارها المحددة أن تستخدم أفضل التقنيات الممكنة والمناسبة للبيئة المحلية والمواد الأقل تلويثا للبيئة.

المادة السابعة:

1 ـ على الجهات المسئولة عن التعليم تضمين المفاهيم البيئية في مناهج مراحل التعليم المختلفة.

2 ـ على الجهات المسئولة عن الإعلام تعزيز برامج التوعية البيئية في مختلف وسائل الإعلام وتدعيم مفهوم حماية البيئة من منظور إسلامي.

3 على الجهات المسئولة عن الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد تعزيز دور المساجد في حث المجتمع على المحافظة على البيئة وحمايتها.

4 ـ على الجهات المعنية وضع برامج تدريبية مناسبة لتطوير القدرات في مجال المحافظة على البيئة وحمايتها.

المادة الثامنة:

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة والتعليمات تلتزم الجهات العامة والأشخاص بما يأتي:

1 ـ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية للمحافظة على ما هو متجدد منها وإنمائه وإطالة أمد الموارد غير المتجددة.

2 ـ تحقيق الانسجام بين أنماط ومعدلات الاستخدام وبين السعة التحميلية للموارد .

3 ـ استعمال تقنيات التدوير وإعادة استخدام الموارد.

4 ـ تطوير التقنيات والنظم التقليدية التي تنسجم مع ظروف البيئة المحلية والإقليمية.

5 ـ تطوير تقنيات مواد البناء التقليدية.

المادة التاسعة:

1 . تضع الجهة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية خطة لمواجهة الكوارث البيئية تستند على حصر الامكانات المتوفرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

2 . تلتزم الجهات المعنية بوضع وتطوير خطط الطوارئ اللازمة لحماية البيئة من مخاطر التلوث التي تنتج عن الحالات الطارئة التي قد تحدثها المشروعات التابعة لها أثناء القيام بنشاطاتها.

3 . على كل شخص يشرف على مشروع أو مرفق يقوم بأعمال لها تأثيرات سلبية محتملة على البيئة وضع خطط طوارئ لمنع أو تخفيف مخاطر تلك التأثيرات وان تكون لديه الوسائل الكفيلة بتنفيذ تلك الخطط

4 . تقوم الجهة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية بمراجعة دورية عن مدى ملائمة خطط الطوارئ .

المادة العاشرة:

يجب مراعاة الجوانب البيئية في عملية التخطيط على مستوى المشروعات والبرامج والخطط التنموية للقطاعات المختلفة والخطة العامة للتنمية.

المادة الحادية عشرة:

1 ـ على كل شخص مسئول عـن تـصميم أو تـشغيل أي مـشروع أو نـشاط الالتزام بان يكون تصميم وتـشغيل هـذا المـشروع متمـشيا مـع الأنظمـة والمقاييس المعمول بها

2 ـ على كل شخص عشرة:عمل قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات سـلبية علـى البيئة أن يقوم باتخـاذ الإجـراءات المناسـبة للحـد مـن تلـك التـأثيرات أو خفض احتمالات حدوثها

المادة الثانية عشرة:

1 ـ يلتزم من يقوم بإعمال الحفر أو الهدم أو البنـاء أو نقـل مـا ينـتج عـن هـذه الأعمال من مخلفات أو تربة باتخاذ الاحتياطيات اللازمة للتخزين والنقل الأمن لها ومعالجتها والتخلص منها بالطرق المناسبة.

2 ـ يجب عند حرق أي نوع من أنواع الوقـود أو غـيره سـواء كـان للأغـراض الـصناعية أو توليـد الطاقـة أو أي أنـشطة أخـرى أن يكـون الـدخان أو الغازات أو الأبخرة المنبعثـة عنهـا والمخلفـات الـصبة والـسائلة الناتجـة في الحدود المسموح بها في المقاييس البيئية.

3 ـ يجب على صاحب المنشأة اتخاذ الاحتياطيات والتدابير اللازمة لضمان عدم تـسرب أو انبعـاث ملوثـات الهـواء داخـل أمـاكن العمـل إلا في حـدود المقاييس البيئية المسموح بها.

4 ـ يشترط في العشرة:لعامة المغلقة وشـبه المغلقـة أن تكـون مـستوفية لوسـائل التهوية الكافية بما يتناسب مـع حجـم المكـان وطاقتـه الاسـتيعابية ونـوع

النشاط الذي يمارس فيه وتحديد الاحتياطيات والتدابير والطرق والمقاييس البيئية في اللوائح التنفيذية.

المادة الثالثة عشرة :

يلتزم كل من يباشر الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يأتي:

1 ـ عدم تلوث المياه السطحية أو الجوفية أو الساحلية بالمخلفات الصلبة أو السائلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

2 ـ المحافظة على التربة واليابسة والحد من تدهورها أو تلوثها.

3 ـ الحد من الضعشرة: اصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستعمال آلات التنبيه ومكبرات الصوت وعدم تجاوز حدود المقاييس البيئية المسموح بها المبنية في اللوائح التنفيذية.

المادة الرابعة عشرة:

1 ـ يحظر إدخال النفايات الخطرة أو السامة أو الإشعاعية إلى المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك مياهها الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخاصة.

2 ـ يلتزم القائمون على إنتاج أو نقل أو تخزين أو تدوير أو معالجة المواد السامة أو المواد الخطرة والإشعاعية أو التخلص النهائي منها التقيد بالإجراءات و الضوابط التي تحددها اللوائح التنفيذية.

3 ـ يحظر إلقاء عشرة:يف أي ملوثات ضارة أو أي نفايات سامة أو خطرة أو إشعاعية من قبل السفن أو غيرها في المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة.

المادة الخامسة عشرة:

تمنح المشروعات القائمة عند صدور هذا النظام مهلة أقصاها خمس سنوات ابتداء من تاريخ نفاذه لترتيب أوضاعها وفقا لأحكامه واذا تبين عدم كفاية هذه المهلة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة فيتم تمديدها بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص.

المادة السادسة عشرة:

على صنالثالث:قتراض اعتبارا لالتزام بأنظمة ومقاييس حماية البيئة شرطا أساسيا لصرف دفعات القروض للمشروعات التي تقوم بإقراضها.

المادة السابعة عشرة:

1 ـ عند ما يتأكد للجهة المختصة أن احد المقاييس أو المعايير البيئية قد اخل به فعليها بالتنسيق مع الجهات المعنية أن تلزم المتسبب بما يأتي

أ ـ إزالة أي تأثيرات سلبية وإيقافها ومعالجة أثارها بما يتفق مع المقاييس والمعايير البيئية خلال مدة معينة.

ب ـ تقديم تقرير عن الخطوات التي قام بها لمنع تكرار حدوث أي مخالفات لتلك المقاييس والمعايير في المستقبل، على أن تحظى هذه الخطوات بموافقة الجهة المختصة

2 ـ عند عدم تصحيح الوضع وفق ما أشير إليه أعلاه فعلى الجهة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية أو المرخصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل المخالف على تصحيح وضعه وفق أحكام هذا النظام.

المادة الثامنة عشرة:

1 ـ مع مراعاة المادة (230) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموافق عليها بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م / 17) والتاريخ 11 / 9 / 1416 هـ ـ ومع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو ينص عليها نظام آخر يعاقب من يخالف أحكام المادة الرابعة عشرة من هذا النظام بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات أو بغرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال أو بهما معا مع الحكم بالتعويضات المناسبة وإلزام المخالف بإزالة المخالفة ويجوز إغلاق المنشأة أو حجز السفينة لمدة لا تتجاوز تسعين يوما وفي حالة العودة يعاقب المخالف بزيادة الحد الأقصى لعقوبة السجن على ألا يتجاوز ضعف المدة أو بزيادة الحد الأقصى للغرامة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد أو بهما معا مع الحكم بالتعويضات المناسبة وإلزام المخالف بإزالة المخالفة ويجوز إغلاق المنشأة بصفة مؤقتة أو دائمة أو حجز السفينة بصفة مؤقتة أو مصادرتها.

2 ـ مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها نظام آخر يعاقب من يخالف أي حكم من أحكام المواد الأخرى في هذا النظام بغرامة مالية لا تزيد على عشرة آلاف ريال وإلزام المخالف بإزالة المخالفة وفي حالة العودة يعاقب المخالف بزيادة الحد الأقصى للغرامة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد وإلزامه بإزالة المخالفة ويجوز إغلاق المنشأة لمدة لا تتجاوز تسعين يوما.

المادة التاسعة عشرة:

يقوم بضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام واللوائح الصادرة تنفيذا له الموظفين الذين يصدر قرار بتسميتهم من الجهة المختصة وتحديد اللوائح التنفيذية إجراءات ضبط واثبات المخالفة

المادة العشرين:

1 ـ يختص ديوان المظالم بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة الثامنة عشرة بحق المخالفين لأحكام المادة الرابعة عشرة من هذا النظام

2 ـ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة يتم بقرار من الوزير المختص تكوين لجنة أو أكثر من ثلاثة أعضاء يكون احدهم على الأقل متخصصا في الأنظمة للنظر في المخالفات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام وتصدر قراراتها بالأغلبية وتعتمد من الوزير المختص.

ويحق لمن صدر ضده قرار من اللجنة بالعقوبات التظلم أمام ديوان المظالم خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار العقوبة

المادة الحادية والعشرين:

يجوز للجنة المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة العشرين أن تأمر عند الاقتضاء بإزالة المخالفة فورا دون انتظار صدور انتظار صدور قرار ديوان المظالم في التنظيم أو في الدعوى حسب الأحوال.

المادة الثانية والعشرون:

تضع لجهة المختصة اللوائح التنفيذية لهذا النظام بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ويصدر بها قرار من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ نشر النظام.

المادة الثالثة والعشرين:

يستمر العمل بالأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات المتعلقة بالبيئة المطبقة وقت صدور هذا النظام وبما لا يتعارض معه.

المادة الرابعة والعشرين:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد سنة من تاريخ نشرة.

نظام التقويم البيئي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي 3 / م في 4 / 2 / 1421 هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم(23) وتاريخ 26 / 1 / 1421 هـ

يصاحب النشاطات البشرية والعمرانية والصناعية في الغالب كثير من التأثيرات البيئية السلبية التي تؤدي إلى تأثير ضار على صحة الإنسان ونوعية البيئة وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار كما تؤدي إلى تدهور أو تدمير البيئات الحساسة والفريدة التي تعتبر مواطن لمجوعة كبيرة من الأحياء

والكثير من المشاريع أن لم تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية أثناء التخطيط والتنفيذ لها يمكن أن تضر، بالإضافة إلى البيئات الطبيعية، المناطق الأثرية والتاريخية أو ذات القيمة العلمية أو الجمالية أو التعليمية لذا فان السلطة المختصة انطلاقا من المسؤوليات المناطة بها لحوا صون وحماية البيئة والموارد الطبيعية والتزاما بقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي السادس بقمة مسقط بسلطة عمان 1985 م الذي اقر في المادة (6) اعتماد مبدأ التقويم البيئي للمشاريع

وإعداد دراسات التقويم البيئي ضمن دراسات الجدوى وربط ترخيص المشاريع والمرافق بموافقة الجهة المسئولة عن حماية البيئة على نتائج هذه الدراسات وبقرار المؤتمر العربي الوزاري الأول للوزراء المسئولين عن شؤون البيئة حول الاعتبارات البيئية في التنمية والذي نصت الفقرة 7 من مادته ثانيا على اعتماد مبدأ التقويم البيئي لمشروعات التنمية وإعداد دراسات التقويم البيئي بما في ذلك الجوانب الاقتصادية كجزء من دراسات الجدوى لهذه المشروعات وربط الموافقة على مشروعات التنمية بضرورة الالتزام بتطبيق.

نتائج التقويم البيئي

وتمشيا مع اتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث في مادتها الحادية عشرة (أ) والتي تنص أن على كل دولة متعاقدة أن تقوم بإدراج تقويم أثار البيئة المحتملة في أي نشاط تخطيطي تجريه ويترتب عليه تنفيذ مشروعات داخل نطاق أراضيها خاصتا في المناطق الساحلية، من ما قد ينجم عنه من مخاطر جسيمة من التلوث في المنطقة البحرية وبناء على ما سبق فقد وضع هذا النظام لتحديد الأسس والإجراءات اللازمة لتقويم الآثار البيئية في دول المجلس كالآتي: -

1 ـ أنواع المشاريع المقترحة التي ينبغي أن يعد لها تقرير تقويم الآثار البيئية.

2 ـ المواضيع التي يعالجها تقرير تقوم الآثار البيئية.

3 ـ تحديد الجهة المقترحة (الجهة التابعة للقطاع العام أو الخاص أو الشخص مقترح المشروع).

4 ـ دور ومسؤوليات السلطات المسئولة عن الموافقة (حكومية أو شبه حكومية أو الجهة المختصة التي تملك السلطة القانونية للتصديق على المشروع المقترح).

5 ـ دور ومسؤوليات السلطة المختصة.

التعاريف:

1 ـ مجلس التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2 ـ الدولة: إحدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون.

3 ـ الوزير المختص : الوزير المسئول عن شؤون حماية البيئة والمحافظة عليها في الدولة.

4 ـ السلطة المختصة: الجهاز المركزي المسئول عن شؤون حماية البيئة والمحافظة عليها في الدولة.

5 ـ الجهة المختصة: السلطة المختصة أو أي جهة أخرى تمارس مهام وصلاحيات محددة في بعض أمور حماية البيئة والمحافظة عليها في الدولة.

6 ـ الجهة المرخصة: أي جهة مسئولة عن ترخيص مشاريع ذات تأثير محتمل على البيئة في الدولة المشاريع: أي مرفق أو منشأة أو نشاط يحتمل أن يكون مصدر للتلوث أو التدهور البيئي وقد يكون جديدا أو قائما.

7 ـ التقويم البيئي: الدراسة أو الدراسات التي يتم أجراءها قبل ترخيص المشروع للمشروع لتحديد الآثار البيئية المحتملة والإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو تخفيضها أو تحقيق أو زيادة لمردودات الايجابية للمشروع على البيئة.

8 ـ الشخص: أي شخص طبيعي او معنوي في القطاع الخاص لدول مجلس التعاون.

9 ـ الجهات العلمية: أي وزارة أو مصلحة أو مؤسسة حكومية أو شبه حكومية

المشاريع التي تتطلب إعداد وتقديم تقرير تقويم الآثار البيئية.

1 ـ (أ) **التصنيف العام:**

تشمل الأنشطة التنموية العامة التي قد تستدعي إعداد وتقديم تقرير للتقويم البيئي:

1 ـ المشاريع التي قد تأثر على المناطق ذات القيمة البيئية العالية وفق منظور حماية البيئة وتشمل هذه المناطق كل من المناطق الجبلية والمناطق الرطبة والغابات والمراعي والوديان والأراضي الساحلية والجزر والشعب المرجانية والخلجان الضحلة ومصبات الوديان والمناطق الفريدة للمجموعات النباتية والحيوانية بما في ذلك المحميات.

2 ـ المشاريع التي قد تلحق أضرار بالمواقع الأثرية والتاريخية أو ذات القيمة العلمية والتعليمية أو الجمالية.

3 ـ المشاريع التي تتضمن استغلال واستخدام الموارد الطبيعية وبالأخص الشحيحة منها.

4 ـ المشاريع المتضمنة تخصيص مناطق معينة لأنماط خاصة من التنمية مثل المدن (المناطق) والخدمات الصناعية والضواحي الجديدة.

5 ـ الأعمال الهندسية الرئيسية مثل:

ـ خطوط الكهرباء والتلفون وخطوط الأنابيب.

ـ مرافق النقل مثل الطرق الرئيسية، الموانئ، السكك الحديدية، المطارات.

6 ـ الأعمال التي لها تأثير ملموس على الطبيعة وتكوين الأودية أو السدود وما تحتويه من مياه أو المياه الجوفية أو شبكات الري والصرف.

7 ـ المشاريع المتضمنة إنشاء مصانع أو القيام بعمليات يحتمل أن تادي إلى تلوث الهواء أو الماء أو التربة بما في ذلك التلوث الكيميائي والبيولوجي والحراري والإشعاعي أو تؤدي إلى إحداث ضوضاء أو أي تلوث أخر محتمل.

إذا لم يكن مقترح المشروع متأكد من مشروعه الذي يقع ضمن التصنيف أعلاه يتطلب إعداد تقويم للآثار البيئية، فعليه أن يقدم تقرير مبدئي للسلطة المختصة وفق استبيان تقدمه له السلطة المختصة وسيكون قرار السلطة المختصة نهائيا.

1 ـ (ب) المشاريع المحددة.

إعداد وتقديم تقرير عن تقويم الآثار البيئية لهذه الفئة من المشاريع سواء كان المشروع المقترح جديدا أو تعديل أو توسعا في مشروع قائم.

وتشمل المشاريع المحددة ما يلي: ـ

1 ـ (ب) 1 . المشاريع ذات السعة الكافية لإحداث تأثير محسوس على جودة الهواء المحيط والتي تتضمن ما يلي:

أ ـ صناعة الاسمنت وهي المصانع التي تستخدم المواد الطينية والجيرية في إنتاج (كلينكر) الاسمنت وكذلك أعمال طحن(كلينكر) الاسمنت.

ب ـ صناعة الفخار والخزف والتي تنتج أكثر من 2000 طن سنويا من المنتجات مثل الطوب والبلاط والأنابيب والأدوات الفخارية والمواد المقاومة للصهر أو الزجاج.

ج ـ مصانع الخرسانة التي تنتج أكثر من 2000 طن سنويا من الخرسانة أو المنتجات الخرسانية عن طريق خلط الرمل والحصى والماء و الاسمنت.

د ـ مصانع إنتاج المواد الحديدية وغير الحديدية وهي المصانع التي تجرى فيها عمليات صهر المعادن لصبها أو طليها.

هـ ـ أعمال خلط الإسفلت وهي الأعمال التي تتضمن طحن أو جرش الصخور وخلطها بالإسفلت.

و ـ أعمال الطحن وجرش الصخور والمواد الخام والمعادن والكيميائيات أو منتجات الحبوب التي تتم بواسطة عملية طحن وجرش أو الفصل إلى أحجام مختلفة بواسطة المناخل أو التنقية بالتهوية أو بأي طريقة أخرى.

ز ـ مصافي الزيوت وهي المنشآت التي يتم فيها تكرير الزيت الخام.

ح ـ أعمال تخزين وتصنيع منتجات البترول، وهي الأعمال التي يتم فيها تخزين منتجات البترول في خزانات ذات سعة اكبر من 2000 متر مكعب أو تلك التي يتم فيها تنقية الزيت المستعمل أو التي يصنع فيها الشحم.

ط ـ الصناعات التعدينية حيث تصهر المواد الخام لاستخلاص الفلزات أو المعادن.

ي ـ مصانع استرداد الفلزات من الخردة، وهي المصانع التي تعالج فيها خردة المعادن داخل اي نوع من الأجهزة التي تعمل باحتراق لوقود أو تلك التي تستخدم الطاقة الكهربائية بغرض استرداد المعادن.

ك ـ أي مرفق يقام فيه أي جهاز أو اجهزة تعمل باحتراق الوقود وتستهلك أو يمكن أن تستهلك منفردة أو مجتمعة اكثر من300 كيلو غرام من المحروقات في الساعة.

ل ـ أي مرفق لإنتاج المبيدات الفطرية الحشرية ومبيدات الأعشاب أو أي مواد كيميائية أخرى.

م ـ أي مرفق لصناعة ومعالجة الورق.

ن ـ أي مرفق ينبعث منه أكثر من 100 طن من الملوثات الهوائية في السنة في حالة غياب أجهزة التحكم او يحتمل أن يحدث بمفرده او مع مرافق اخرى متشابه تأثيراتها سلبية محسوسة على جودة الهواء.

1 ـ (ب) 2 ـ المشاريع ذات السعة الكافية لإحداث تلوث محسوس على جودة الماء، والتي تتضمن ما يلي:

ـ معالجة الملوثات قبل صرفها في أي مياه.

ـ خزن ومعالجة وصرف النفايات باستخدام خليج أو بركة أو منطقة ري أو بئر أو محجر أو خندق.

1 ـ (ب) 3 – المشاريع والعمليات ذات السعة الكافية لإحداث تأثير محسوس على التربة وتتضمن ما يلي

1 ـ المشاريع والعمليات التي قد تادي إلى احداث تأثير محسوس في التربة كالتلوث الحاصل من تسرب بعض العناصر أو المركبات الضارة من النفايات إلى التربة أو التلوث الناجم عن استخدام المفرد للأسمدة والمبيدات.

2 ـ المشاريع والعمليات التي قد تؤدي إلى تدهور محسوس في لتربة أو انجرافها (بفعل الماء) أو انجرافها (بفعل الهواء) كالمشاريع الرئيسية للزراعة في المناطق الهامشية والاستخدامات الكثيفة للغابات والمراعي والمشاريع الهندسية الرئيسية التي قد تؤدي إلى تحوير الجريان الطبيعي للمياه.

1 ـ (ب) 4 ـ الأنشطة المتضمنة ما يلي:

ـ ذبح وسلخ الحيوانات ومعالجة اللحوم.

- إنشاء أرصفة ومباني على الساحل ملحقة بالأرصفة.
- التعدين.
- الصناعات الاستخراجية.
- أي أعمال إنشائية يصحبها تجريف القاع والتربة وردم الشواطئ والخلجان والبحيرات الضحلة والأراضي الرطبة.
- مرافق التخلص من النفايات الصلبة والخطرة والضارة.
- عمليات أستغلال الغابات والموارد الطبيعية الشحيحة يستثنا من هذه القائمة على وجه الخصوص أي مشروع مدرج في القائمة إذا كان مقدمة يستطيع أن يقنع السلطة المختصة وبجلاء بان مشروعه يمثل تغيير أو إضافة طفيفة لمشروع قائم حاليا بحث لا تتجاوز تأثيراتها مقاييس حماية البيئة في الدولة

2 ـ المواضيع التي يجب أن يشملها تقويم الآثار البيئية.

1 ـ يجب أن يتضمن تقرير تقويم الآثار البيئية ما يلي:

أ ـ وصف كامل للمشروع المقترح في مرحلة التمهيدية.

ب ـ بيان بأهداف المشروع المقترح.

ج ـ وصف كامل للوضع البيئي الحالي الذي قد يتأثر بالمشروع المقترح إن تم تنفيذه.

د ـ تحديد وتحليل التفاعل المتوقع بين المشروع المقترح والبيئة في جميع مراحل المشروع (التمهيدية ـ الإنشائية ـ التشغيلية).

هـ ـ تحليل الآثار والنتائج البيئية المتوقعة للمشروع المقترح بما في ذلك جوانب استخدام الطاقة والمحافظة عليها.

و - مبررات المشروع المقترح وفق الاعتبارات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية.

ز- الإجراءات المطلوب اتخاذها للحماية البيئية نتيجة للمشروع المقترح وتقويم بمدى فعاليتها.

ح - أي بدائل ممكنة للقيام بالمشروع المقترح كما هو موصوف (أ) ومبررات اختيار القيام بالمشروع.

ط - النتائج المترتبة على عدم تنفيذ المشروع المقترح.

ي - الالتزامات تجاه الاستمرار برصد ومراقبة البيئة من قبل المشروع.

2 - يجب أن تشمل العوامل التي تأخذ في الاعتبار عن تحليل التفاعلات البيئية المحتملة ما يلي:

أ - أي اثر بيئي على صحة الإنسان والتجمعات السكنية.

ب - أي اثر بيئي على الأنظمة الايكلوجية في المنطقة التي يقع المشروع فيها أو أي أنظمة ايكلوجية اخرى قد تتأثر بالمشروع.

ج - أي تأثير على منطقة، مكان أو مبنى له أهمية جمالية، أثرية أو ترفيهية أو انترويبولوجية أو معمارية أو ثقافية أو تاريخية أو علمية أو اجتماعية أو أي خصائص بيئية أخرى لها قيمة خاصة بالنسبة للحضارة أو الجيل القادم.

د - أي تهديد لأنوع من المجموعات الحيوانية والنباتية.

هـ - أي تأثير على البيئة بعيد المدى.

و - أي تغيير في نوعية البيئة في المنطقة المعنية.

ز - أي تدهور في نوعية البيئة.

ح ـ أي تلوث للبيئة.

ط ـ أي تهديد لسلامة البيئة.

ي ـ أي تقليص لمدى الاستخدامات النافعة للبيئة.

ك ـ أي مشاكل بيئية مرتبطة بالتخلص من النفايات.

ل ـ أي زيادة في الطلب على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الشحيحة أو التي يحتمل أن تنضب.

م ـ أي تراكم للتأثيرات البيئية نتيجة للنشاطات الحالية أو النشاطات المستقبلة المحتملة.

3 ـ دور ومسؤوليات السلطة المختصة:

كما هو مبين في المادة (4) تستلم السلطة المختصة تقارير التقويم البيئي للمشاريع المقدمة بإحدى ثلاثة طرق.

الحالة الأولى: من الجهة الحكومية المرخصة (عندما يكون ترخيص المشروع مطلوبا) فقرة 4 / أ / 1 تدرس السلطة المختصة تقرير التقويم البيئي والمشروع بصورة عامة بعد استلامه من الجهة المرخصة وفقا للفقرة 4 / أ / 1 وتناقش السلطة المختصة أي نقاط خاصة مع مقدم المشروع وتبعث بمرئياتها كتابة للجهة المرخصة مع أي توصيات تهدف للتقليل من الآثار البيئية السلبية للمشروع أو تخفيفها في حالة ترخيص المشروع من قبل الجهة المرخصة.

الحالة الثانية: من الشخص المتقدم مباشرة (عندما تكون الجهة الحكومية المرخصة غير محددة) يجب على السلطة المختصة أن تحدد أولا ما إذا كانت هناك جهة حكومية أو شبه حكومية مخولة بقبول أو

رفض المشروع (وليس ترخيصه نظاميا) لها القدرة بموجب النظام ولديها الرغبة في تبني شروط حماية البيئة فإذ كانت مثل هذه الجهة موجود فعلا فستعتبرها السلطة المختصة بمثابة الجهة المرخصة ومن ثم تقديم المشورة لها مع التوصيات التي تهدف إلى التقليل من الآثار البيئية أو تخفيفها وفي حالة وجود جهتين اثنتين أو أكثر من هذه الجهات تقرر السلطة المختصة عبر النقاش والتفاوض معها أيها يعتبر الجهة المرخصة.

وحيث لا توجد سلطة من هذا القبيل، أو حيث تفشل المفاوضات في التوصل لتحديد جهة مرخصة فعلى السلطة المختصة تحديد الإجراءات المناسبة

الحالة الثالثة: جهة حكومية أو شبه حكومية 4 / ب تقع على السلطة المختصة المسؤوليات الاتية عند دراسة أي تقرير للتقويم البيئي تسلمه اينا كانت الجهة النهائية التي تستلم مرئيات وتوصيات السلطة المختصة

1 ـ تقدم السلطة المختصة نسخة من تقرير التقويم البيئي لكل جهة حكومية أو شبه حكومية لها اهتمام في بعض جوانب المشروع أو لديها الخبرة المطلوبة لمراجعة ودراسة تلك الجوانب ويرفق مع النسخة المقدمة طلب رسمي لمعرفة وجهات النظر ورأي الجهة المعنية في تلك الجوانب خلال ستون يوما.

2 ـ تجمع السلطة المختصة أراء الجهات الحكومية أو شبه الحكومية وتأخذ في الاعتبار في صياغة المشورة والتوصيات المقدمة للجهة المختصة أو لاجهة حكومية معنية أو للوزير المختص.

3 ـ تقدم السلطة المختصة المشورة والتوصيات للوزير المختص لاتخاذ القرار الذي يراه مناسبا مسؤوليات مقترح المشروع:

4 ـ (أ) ـ متطلبات عامة يجب على صاحب المشروع من القاعين العام والخاص على حد سواء وقبل الشروع في إعداد تقرير التقويم البيئي للمشروع أخطار السلطة المختصة كتابيا بموجز المشروع ومن ثم إعداد التقويم البيئي بالتشاور مع ممثل السلطة المختصة للاتفاق على نطاق دراسات التقويم البيئي وطريقة إعداد تقرير التقويم البيئي ومحتوياته ومراعاة المواضيع الموضحة في المادة ويلتزم صاحب المشروع بالتوجيهات النهائية المكتوبة للسلطة المختصة في هذا الشأن و أي فشل في ذلك قد يأدي لرفض التقرير المقدم في النهاية

4 ـ (ب) مشاريع القطاع الخاص:

4 ـ (ب) 1 ـ عندما يتطلب المشروع الحصول على ترخيص من جهة مرخصة محددة وكان مشروعه يندرج تحت المشاريع المحددة كما (سبق) تعريفه، أو عندما تقر السلطة المختصة الحاجة إلى تقويم بيئي وفقا للفقرة 1 (أ) فهاتين الحالتين يجب عليه ما يلي:

1 ـ تقديم تقرير التقويم البيئي للجهة المرخصة مصحوبا بأي دراسة ذات جدوة أو دراسة فنية تطلبها الجهة الحكومية وعلى تلك الجهة إحالة تقرير التقويم البيئي إلى السلطة المختصة لدراسة.

2 ـ يقوم صاحب المشروع بتزويد السلطة المختصة في الوقت نفسه بصورة من طلب الترخيص المقدم للجهة المرخصة.

4 ـ(ب) 2 . المشاريع التي لا تكون صلاحية الترخيص لها لجهة مرخصة محددة

عندما يكون المشروع المقترح من ضمن المشاريع المحددة، أو عندما تقرر السلطة المختصة الحاجة إلى تقويم بيئي وفقا للفقرة 1 (أ)، أو للمشاريع التي لا تحتاج إلى ترخيص فعلى صاحب المشروع تقديم تقرير التقويم البيئي للمشروع للسلطة المختصة مباشرة.

4 ـ (ج) مشاريع القطاع العام:

يقدم التقرير البيئي للسلطة المختصة عندما تتقدم أي جهة حكومية أو شبه حكومية محلية باقتراح احد المشروعات المحددة أو عندما تقرر السلطة المختصة الحاجة إلى تقويم بيئي للمشروع وفقا للفقرة 1 (أ)

5 ـ مسئوليات الجهة المرخصة بالدولة:

أ ـ تزويد السلطة المختصة بنسخ من تقارير التقويم البيئي حال استلامها من قبل الجهة المرخصة بموجب الفقرة 4 / أ / 1.

ب ـ تنفيذ التوصيات النهائية لصادرة من السلطة المختصة.

ج ـ التفاوض مع السلطة المختصة حول أي تعديلات للشروط البيئية الموصى بها من قبل السلطة المختصة.

الفصل السادبع

حقوق البيئة

الفصل السادس

حقوق البيئة

العلاقة بين القطاع الرسمي والاهلي: بحاجة للمزيد من الشفافية والمساءلة المتبادلة

الهيئات الاهلية مطالبة بتخصصية اعلى في التعامل مع المطالب الاجتماعية والانمائية كثرت في الآونة الاخيرة الفعاليات المختلفة التي تناولت دور الهيئات الاهلية في دفع المطالب الاجتماعية والمشاركة في رسم السياسات الاجتماعية. وتركزت النقاشات حول سبل تحقيق ذلك في منتديات حكومية واهلية جمعت ممثلين من القطاعين الاهلي والحكومي.

اجمالا اتسمت اعمال هذه المنتديات وورش العمل بقدر كبير من العمومية مع التركيز على تبيان وايضاح اهمية هذا الموضوع، واحياناً عرض بعض التجارب او النماذج الحية على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية. وكانت مجال قد تابعت في اعداد سابقة بعضاً من هذه النشاطات كما ننشر في هذا العدد سلسلة من الاخبار حول الموضوع نفسه ادرجت في باب اخبار جمعيات وتحركات اهلية.

اننا اذ نقدر الجهود التي بذلت والتي لا تزال في هذا المجال نرى من المفيد تسليط الضوء على بعض جوانب هذه الجهود ان من حيث فعالية توجهها الحالي او لجهة الميادين الاخرى التي يمكن ان تزيد هذه الفعالية.

ان لمحة سريعة حول هذه الفعاليات تبين المستوى الاولي الذي لا تزال تراوح فيه بعض هذه الحوارات والنقاشات. في هذا الاطار عقدت في كانون الاول ندوة مشتركة لمجلس النواب والمجتمع الاهلي تم التشديد خلالها على اهمية تطوير شراكة

فاعلة بين مجلس النواب والقطاع الاهلي بحيث يمكن من خلالها ان تلعب الهيئات الاهلية دوراً اساسياً في نقل الواقع الاجتماعي بما يساعد على رسم السياسات العامة للبلاد.

على صعيد اكثر تحديداً سجل نشاطان متلاحقان تركزا حول موضوع دور الهيئات الاهلية في رسم سياسة وطنية للصحة الاولية. عقدت ورشة العمل الاولى تحت عنوان مشروع اعادة تأهيل القطاع الصحي ورمت لتعزيز التعاون بين وزارة الصحة والهيئات الاهلية كجزء من مرحلة توسيع شبكة مراكز الرعاية الصحية الاولية. اما ورشة العمل الثانية فقد نظمها تجمع الهيئات الاهلية التطوعية تحت عنوان الرعاية الصحية الاولية: السياسات العامة ودور الهيئات الاهلية. وشارك في الورشة ممثلون عن وزارة الصحة ومنظمات الامم المتحدة واللجنة المشتركة لبرامج الرعاية الصحية. وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات.

من جهة ثانية، من المعروف للفاعلين في الحقل الاجتماعي والانمائي ان ابرزصيغ التعاون العملي والملموس بين القطاعين الرسمي والاهلي يتمثل بالدعم المالي الذي يقدمه عدد من الوزارات للهيئات الاهلية وخصوصاً وزارات التربية والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية والبيئة. ويقدر حجم الاعانات والتقديمات المالية الحكومية بـ 100 مليار ليرة سنوياً بالنسبة لوزارة الشؤون واضعاف ذلك بالنسبة لكل من وزارتي التربية والصحة.

لا تزال العلاقة التعاقدية بين الدولة والجمعيات عامة تتسم بعدم الشفافية ان لجهة المعايير والمقاييس التي تستند اليها الجهات الرسمية في عملية انتقاء الجمعيات الشريكة. وفي هذا الشأن يقرعدد من المسؤولين انفسهم بذلك كما نقل عن لسان وزير الشؤون الاجتماعية في الخبر حول عمل الوزارة الذي تنشره مجال في هذا

العدد. من جهتها ايضاً الجمعيات الاهلية ليست كلها بدرجة واحدة من الحرص على الشفافية والمساءلة داخلياً او خارجياً تجاه الرأي العام والدولة. وغالباً ما تغلّب مصالحها الضيقة على المصلحة العامة.

في ضوء ذلك، نرى انه لا يمكن لأي خطاب حول تطوير الشراكة بين القطاعين الرسمي والاهلي ان يستقيم في ظل انعدام الشفافية والمساءلة المتبادلة.

ومن الدلالات الاخرى لطابع الشك الذي يطغى على العلاقة بين القطاع الرسمي والاهلي نورد قرار لجنة الادارة والعدل الاخير الذي منع بموجبه الحكومات المحلية (أي البلديات) من مساعدة الجمعيات الخيرية. وجاء قرار اللجنة خلال مناقشتها لبنود قانون البلديات في منتصف تشرين الثاني الماضي عندما عادت والغت بنداً يتيح للبلدية تقديم مساعدات لجمعية ما تعمل ضمن نطاق صلاحيتها ونطاقها الجغرافي مبقية على بند خاص بتقديم المساعدات للمعوقين.

ويبدو ان القرار جاء بناءً على اقتراح للنائب علي بزي بعد احتجاجه على ان البلديات تقدم مساعدتها بالمال السياسي، وبالتالي فهي تحصرها بالجمعيات التي تنتمي اليها سياسياً او مقربة منها وتحجبه عن سواها. فسجل اعتراض للنائبين بطرس حرب من داخل اللجنة وغسان مخيبر من خارجها. وجاء اعتراض حرب على خلفية وجود الكثير من الجمعيات التي تحتاج الى مساعدات لتقدمها الى الكثير من المعوزين. في حين اشار مخيبر الى عدم جواز الغاء جميع المساعدات اذ كان بعضهم يستغلها لاهدافه السياسية.

لا يختلف حجم الهوة في العلاقة بين المواطن/ نة والحكومة عنه بين الجمعيات والحكومة فنرى قدراً كبيراً من ضعف الحس بالمسؤولية بين الطرفين وشعوراً عاماً بعدم مصداقية الدولة.

ويمكن ربط ذلك بقناعة المواطن/نة بأن الحكومات المتعاقبة تثقل كاهله/ها بالضرائب دون ان تقوم بادنى متوجباتها تجاه اوضاعه/ها الاجتماعية والمعيشية (راجع الخبر حول التعليم والصحة في قسم الاجتماعيات من هذا العدد).

لا شك ان الميزانية العامة الحكومية هي احدى اهم ادوات صنع القرارات الرسمية وهي التعبير الاوضح للخيارات السياسية والاجتماعية الرسمية. من هنا يمكن لعملية اعداد الميزانية ومشاركة القطاع الاهلي في هذه العملية ان يصبحان احد ابرز آليات معالجة الاوضاع الاجتماعية الصعبة، لكن ذلك يتطلب دراية دقيقة بعملية رسم الميزانية ومراحلها المختلفة ومكوناتها.

وهنا ايضاً يكتنف الغموض خطوط الميزانية بحيث تحتاج الى ذوي اختصاص لفك احجيتها. للوهلة الاولى يبدو للمراقب ان الدولة قد اولت الجانب الاجتماعي الاهتمام المناسب. وتشدد الحكومة على ان حجم الانفاق الاجتماعي عال نسبياً وهو يتزايد باستمرار. وتأكيد ذلك ذكر وزير المال فؤاد السنيورة اخيرا ان نسبة الاعتمادات الاجتماعية زادت طوال السنوات العشرة الماضية بنسبة 224٪ وانها باتت تشكل 46٪ من مجموع الاعتمادات من دون خدمة الدين.

لكن بعض المحللين يرون خلاف ذلك. فيقول دكتور كمال حمدان ان الارقام التي اشار اليها السنيورة ليست دقيقة لانها تشمل في آن واحد النفقات الادارية والاستثمارات والتقديمات الاجتماعية المباشرة للمواطنين/ات. كما يشير ايضاً الى ان جزءاً من التقديمات الاجتماعية تندرج ضمن ميزانيات وزارات اخرى.

وفي محاولة لتفعيل دور الهيئات الاهلية في رسم الميزانية الحكومية نظم المعهد الديمقراطي الوطني اخيراً بالتعاون مع اتحاد المقعدين اللبنانيين والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ورشة عمل لتمكين الهيئات الاهلية من العمل بفاعليّة اكثر على

صعيد الضغط على الحكومة لتحقيق المطالب الاجتماعية. وقد هدفت الورشة الى تعزيز فهم عملية وضع الميزانية وتحديد الطرق التي من شأنها جعل الميزانية اكثر شفافية وأكثر قابلية لعكس آراء المواطنين. تمثل هذه المبادرة تجربة رائدة مطلوب استكمالها وتطويرها لكي يرتقي نشاط الهيئات الاهلية الى مستوى التعامل مع المطالب الاجتماعية بقدر اكبر من الدقة والفاعلية.

رصد قضايا وتحركات مدنية : حقوق الطفل

مؤتمر حماية رعاية الاطفال: جدل بين وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسيف

رعى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور اسعد دياب افتتاح مؤتمر الحماية والرعاية في بيت الامم المتحدة تحت عنوان نعمل معا لضمان مصلحة الطفل الفضلى. وقد قام بتنظيم المؤتمر الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل وصندوق الطفولة الدولي (يونيسف) بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة وحضره النواب معوض وغنوة جلول ومروان فارس والمديرة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية نعمت كنعان وممثلي الجمعيات الاهلية والمؤسسات الرسمية وممثل يونيسف اكرم بريردنش وامين سر المجلس الاعلى للطفولة الدكتور ايلي مخايل وحشد من الهيئات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية.

ذكر ممثل اليونسف في لبنان اكرم بريردنش في كلمة امام المؤتمر ان دور الايتام والمؤسسات الرعائية تتولى الاهتمام بحوالي 23الف و500 طفل في لبنان فيما لا تتعدى نسبة الايتام من بينهم الخمسة في المئة فقط. واشار ممثل اليونيسف الى خطورة هذا الوضع لانه يؤدي الى سلخ الطفل من بيئته العائلية وهو ما يتناقض مع المادتين السابعة والتاسعة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

اما المسؤولة الاعلامية في مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي في بيروت خولة مطر فقد اعترضت على حصر مفهوم الاطفال المعرضين للخطر والمحتاجين للحماية بالاطفال المعوقين والفقراء لافتة الى الاطفال العاملين ليس فقط في الشارع او ورش العمل وانما في الدعارة والمعرضين للاستغلال الجنسي وفي قطاع المخدرات.

اما مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية نعمت كنعان، فقد ردت علناً ومباشرة على انتقاد اليونيسف التي تنظم المؤتمر اليوم لكثرة دور الايتام وحجم الاطفال المودعين في المؤسسات الرعائية بينما اوقفت دعم مشروع رعاية الطفل في اسرته الذي بدأته مع الشؤون في منتصف الثمانينيات لتحول اموالها نحو التربية على السلام في وقت كان لبنان فيه غارقا في الحرب. كما هزت كنعان –عصا التمويل– للقطاع الاهلي مشيرة الى ان كلام العديد من الجمعيات عن الهدر وعن جمعيات وهمية وعن اين تذهب الاموال والتشكيك في هذا المكان يشكل ذريعة للمسؤولين لتقليص الاعتمادات وللتشكيك في نزاهة الجمعيات والطلب بإغلاق هذه الدكاكين.

وفي اطار الحديث عن الاموال التي تدفعها الدولة للمؤسسات الرعائية، طالبت رئيسة جمعية لجنة حقوق المرأة ليندا مطر وزارة الشؤون بالشفافية مشيرة الى ان ايرادات كثيرة تدخل الى وزارة الشؤون وتخرج منها في مجال الرعاية ومش معروف الى اين ولمن، لتشدد على ان مصلحة الطفل الفضلى تقضي ببقائه ضمن اسرته وليس في المياتم. (للمزيد من المعلومات حول عمل وزارة الشؤون راجع الخبر في قسم اخبار الجمعيات).

وردا على هواجس مطر اوضح ممثل وزارة الشؤون ان موازنة الوزارة تبلغ 104 مليارات ليرة لبنانية سنويا يذهب منها 84 مليار ليرة للقطاع الاهلي الذي عليه ان ينزه ذاته وينظم نفسه من دون ان اكون ارفع مسؤولية وزارة الشؤون عما يحصل.

وعن مطالبة رئيسة المجلس النسائي اقبال دوغان بمنح القطاع الاهلي وجمعياته حق الادعاء في قضايا انتهاك حقوق الطفل والمرأة والانسان بشكل عام، رأت رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية النائب نايلة معوض انه من الضروري ان يعطى حق الادعاء لكن تساءلت على اية ارضية مشيرة الى انه هناك كثرة جمعيات ومؤسسات اهلية والبعض بصراحة "مش خرج". اضافت: يجب ان يكون هناك اقتراح مشروع قانون وقد يتبناه القطاع الاهلي لتحديد اهلية الادعاء وكيفيته.

وسأل الوزير دياب عن قضية رعاية الطفل في هذه الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة بما فيها لبنان، حيث تنحصر التنمية لان لا تنمية حقيقية من دون سلام حقيقي ولا حماية حقيقية للطفل من دون تنمية حقيقية. وشدد على ضرورة العمل لوضع سياسة اجتماعية تأخذ الواقع في الحسبان لتلبي حاجة الطفل الاساسية.

وكان لافتا في المؤتمر مداخلة مدير عام وزارة التربية جورج نعمه حول ضرورة اقفال معظم المدارس شبه المجانية التي تتلقى دعما وتمويلا من وزارة التربية وعددها 376 مدرسة خاصة مجانية. وكشف نعمه الى ان 70 في المئة من الابنية مستأجرة غير معدة ومؤهلة لتكون ابنية مدرسية، كما ان الادارة في المدارس لا زالت كما منذ عشرات السنين – تختار استاذا وتعينه مديرا وغالبا لا يكون لنا الرأي في تعيينه في ظل المداخلات السياسية.

وقد انهى المؤتمر اعماله بعرض لتجارب الجمعيات الاهلية اللبنانية وممثلي هيئات دولية في مجال رعاية الطفل، وفي هذا الاطار تحدثت مستشارة وزير الشؤون الاجتماعية في صربيا والجبل الاسود فيستا بوزياك التي دعت الى إيلاء الاطفال ذوي الحاجة الخاصة اهتماما اكبر. كذلك تحدث المستشار الدولي للتنمية بل هنتشل الذي عرض تجربة في العمل الاجتماعي والرعائي في عدد من الدول العربية ولا سيما الاردن وفي بريطانيا وشدد على وجوب التعاون بين المؤسسات الدولية والجمعيات التي تعنى بالطفل، وعلى ضرورة ان يؤخذ في الحسبان رأي الطفل في ما يتعلق بوضعه. كما عرض مسؤول برامج الشرق الاوسط في جمعية غوث الاطفال البريطاني كريس ساندرا تجربته في المغرب ودعا الى وجوب ايجاد طريقة اخرى للعمل مع الاطفال المعاقين ورفع مستواهم الاجتماعي. كما عرض رئيس جمعية اوكسيليا الدكتور ايلي شويفاتي تجربة الجمعية في هذا المجال. وختاما شكلت لجنة من ممثلي جمعيات اهلية مهمتها درس المقترحات على ان تصدر توصيات المؤتمر مطلع العام المقبل. **(المستقبل 14/11/2003 و15/11/2003، السفير 14/11/2003، دايلي ستار 14/11/2003).**

حقوق الفلسطينيين

تملك الفلسطنيين في لبنان: تعثر المحاولات لتليين القانون الجاري اثار القانون رقم 297 الذي اقره مجلس النواب في 2001/3/21 حول تملك الاجانب والذي تضمن مادة تحظر على الفلسطنيين تملك شقة او مكان للعمل في لبنان انتقادات واعتراضات من اوساط سياسية وحقوقية واهلية لبنانية وفلسطينية. الانتقادات ترجمت الى تحركات تطالب بتعديل المادة بما يجيز للفلسطينيين تملك بيت ومكان عمل واتخذت المطالبة صيغ عديدة (عرائض ومذكرات، تنديد سياسي

وقانوني..الخ) كان آخرها توقيع عريضة نيابية لاعادة طرح القانون في المجلس بهدف تعديله حيث وقعت العريضة من النواب مروان فارس، وليد عيدو، محمد قباني، علاء الدين ترو، اكرم شهيب، عاصم قانصو، محمد فنيش، نزيه منصور، علي خريس، قيصر معوض. وتقدم النواب بناء للعريضة بمشروع اقتراح قانون معجل مكرر يعطي الحق بتملك شقة سكنية لمن لا يحمل جنسية صادرة من دولة معترف بها على ان لا يعتبر ذلك متعارضاً مع مبدأ رفض التوطين. (النهار 2/10/2003)

النائب مروان فارس شرح اهداف التعديل حيث قال " لا يجوز ان نحرم الفلسطينين من شراء شقة واحدة تأويه مع عائلته.. حيث تقدمنا بمشروع قانون وقعت عليه معظم الكتل النيابية آملين اقراره في الجلسة العامة للمجلس النيابي". (الديار 2/ 10/ 2003).

اثار اقتراح التعديل ومذكرة النواب ردوداً سلبية ومعارضه حيث اعتبر النائبان نعمة ابي نصر وبيار الجميل ان القانون يشكل مشروع فتنة. (الديار 4/10/2003).

من جهته اعتبر الدكتور ادمون نعيم ان تملك الفلسطنيين لا يتعارض مع الدستور وبالتالي مع التوطين كما يفسر البعض. (الديار 4/ 10/ 2003)

الا انه نقل عن رئيس الجمهورية في 5/ 10/ 2003 اثناء توقيع العريضة النيابية رفضه لها رفضاً تاماً ابلغ ذلك للرئيس بري. (السفير 6/ 10/ 2003) من جهته ابدى الرئيس رفيق الحريري استيائه الشديد من طرح اقتراح القانون في هذا الظرف بالذات. (السفير 6/ 10/ 2003)

نظمت الهيئات والمنظمات الفلسطينية اعتصاماً في 7/ 10/ 2003 امام مبنى الامم المتحدة للمطالبة بحق التملك للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان اسوة بالجنسيات العربية والاجنبية.

كما اعلن الحزب التقدمي الاشتراكي دعمه لمطلب السماح للفلسطينيين بالتملك واعتبر ان الحالة التي يعيشها الكثير منهم تنال من صورة لبنان وصدق دعمه ومناصرته للشعب الفلسطيني. (السفير 8/ 10/ 2003)

بين توقيع العريضة النيابية وانعقاد الهيئة العامة في 11/ 10/ 2003 ضجت الساحة الاعلامية بسجالات واسعة بين مؤيد ومعارض. وقد ادى ذلك الى سحب مشروع الاقتراح من جدول عمل الجلسة النيابية وبالتالي تعثرت المحاولات التي تمت لتعديل القانون. واحيل المشروع الى اللجان ليموت موتاً بطيئاً كمخرج من الانقسام الذي احدثه.

حقوق البيئة

التكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي 650مليون دولار في عام 2000.

تناول الاستاذ سمير مقدسي مدير معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الاميركية في بيروت في مداخلة له نشرت في جريدة النهار في 30/ 9/ 2003 العلاقة العضوية بين البيئة والاقتصاد استناداً الى مفهوم التنمية المستدامة والاداء التنموي في لبنان وكلفة التدهور البيئي. وانطلاقاً من اهتمام مجال بالملف البيئي ومتابعة ابرز تطوراته بانتظام خاصة الانشطة والتحركات التي ترعاها وتنفذها الجمعيات والهيئات الاهلية والمجتمعات المحلية المرتبطة بهذا الملف فقد اقتطعنا مقاطع من المداخلة لنشرها خاصة تلك المتعرضة مباشرة للشأن البيئي بهدف تفعيل الحوار وتعميم المعلومات خاصة وان الملف البيئي بكل عناوينه ألكسارات، التلوث، النفايات،

المياه والغطاء النباتي الخ... ما زال مفتوحاً والسجال عليه وعلى السياسات والمعالجات المطلوبة له تأخذ حيزاً اساسياً من اهتمام المؤسسات السياسية والاهلية والمحلية. يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على 3 عناصر رئيسية هي:

1-العنصر الاقتصادي بمعنى نظام اقتصادي يسمح، او بالاحرى يؤمن انتاج كميات من السلع والخدمات بطريقة منتظمة لسد الحاجات المتصاعدة للقطاعين العام والخاص مع تجنب الاختلالات القطاعية التي تؤثر سلباً في مستوى الدخل الوطني وخاصة الانتاج الزراعي والصناعي. وهذا يعني في ما يعنيه عدم توريث الاجيال القادمة ديوناً اقتصادية واكلافاً اجتماعية تعجز عن مواجهتها.

2- العنصر البيئي بحيث يؤمن النظام القائم استمرارية الحياة بتنوعها ونوعيتها. فلا تتآكل الموارد الطبيعية القابلة للاستمرار او تبدد، ولا تستغل الموارد الغير قابلة للاستمرار دون استثمارات مقابلة في بدائل لها تؤمن الابقاء على الاستقرار المناخي والتنوع الحياتي.

بكلمة اخرى لا يمكننا فصل الاقتصاد عن المجتمع والبيئة. ومن هنا تبرز اهمية التأكيد على استمرارية الثروة الطبيعية الموروثة بحيث ان الاجيال تؤمن لبعضها البعض انتقالا متنامياً من الثروة بمعناها الشامل لعناصرها الاقتصادية والاجتماعية وفي طليعتها الثروة البيئية.

وهكذا لا يرث جيل بعد جيل اعباء او كلفة ترد متواصل في بيئتهم ومجتمعهم وبالتالي نوعية حياتهم. ان التدهور البيئي يشكل كلفة اقتصادية واجتماعية متعددة الجانب. والحسابات الوطنية المتقدمة لا تغفل هذه الناحية على الاطلاق مما ادى بالبعض لوصفها بالحسابات الوطنية

المخضرة (Greening of national account) و من هذا المنحى يبرز البعد الاخلاقي لقضية البيئة اذ لا يجوز لاي جيل، واكثر تحديداً لقيادته السياسية المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقها، ان تطلق العنان لجشعها او جشع القطاع الخاص وراء كسب مادي سريع على حساب البيئة والمجتمع ونوعية الحياة التي يورثونها للاجيال اللاحقة. وما التشريعات البيئية التي يسنها العديد من الدول الا دليل ادراك وان جاء متأخراً لاهمية هذه المسألة، علماً ان تطبيق التشريعات البيئية الملائمة يشكل احد اوجه فض الاشتباك بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لمصلحة الاولى.

3- العنصر الاجتماعي المرتكز على مبادىء الانصاف في توزيع عائدات الثروة وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة مما يعني في ما يعنيه القضاء على جميع انواع التمييز اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وجندرياً.

هذه هي اذا الجوانب الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة التي تركز من جهة على توازن قائم ضروري بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع من اجل المحافظة على نوعية الحياة واغنائها، ومن جهة اخرى على التوازنات التنموية المطلوبة عبر الاجيال او الازمنة المتوالية. وهذا حق الاجيال اللاحقة على الاجيال السابقة. واذا كانت العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة واضحة في مفهوم التنمية المستدامة فان شروط نجاحها تشمل في ما تشمله ليس فقط الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع المدني بل ايضاً ادراكاً وقبولاً من جانب النظام السياسي او المؤسسات السياسية لاهميته فتضمن سن التشريعات والسياسات الضرورية لحماية البيئة

والمجتمع. بكلمة اخرى انها تتطلب وعياً سياسياً ومجتمعياً لاهمية المحافظة على الثروة الطبيعية كأحد المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة.

قبل التطرق الى كلفة التدهور البيئي في لبنان لا بد من الاشارة الى وعي بيئي داخلي متنام لدى منظمات اهلية تعمل جاهدة على نشر هذا الوعي بمفهومه الواسع، كما انها تحاول التأثير على قرارات السلطة السياسية في هذا المجال. لكن كما سبق ان ذكرت فان القضية البيئية هي قضية سياسية وطنية لا يمكن الاحاطة بها بالطرق الملائمة التي تخدم المصلحة العامة في غياب الدور الايجابي والفاعل للمؤسسات السياسية.

لقد انشأت وزارة البيئة عام 1993 وبوشر باعداد مشروع قانون حماية البيئة منذ العام 1995، ولم يقر من جانب مجلس النواب حتى تموز 2002. ولا يزال ينتظر هذا القانون اصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة به. لقد قامت وزارة البيئة ببعض الخطوات الايجابية المتواضعة. غير ان السلطات المسؤولية لم تباشر بعد التحضير لاستراتيجيا متكاملة في هذا المجال. بكلمة اخرى ما زال الهم البيئي مع كل اهميته هما ثانوياً جداً بالنسبة اليها وما دام الامر كذلك فان التدهور البيئي سيتواصل بانتظام حتى اشعار آخر.

هنالك دراسات عدة تبين مدى الكلفة الاقتصادية التي يتحملها لبنان من جراء التدهور البيئي اعطي امثلة على بعض استنتاجاتها. احدى هذه الدراسات تقدر ان الكلفة الاجمالية لتلوث الهواء بلغت في اواخر التسعينات حوالي المئة مليون دولار سنوياً. ودراسة اخرى لبرنامج الامم المتحدة للتنمية تلفت الى الضرر الكبير الناجم عن التآكل المنتظم للاحراج في لبنان مما يضعف بنية التربة ونوعيتها وتعرضها للجرف مع كل آثارها السلبية على القطاع الزراعي والبيئة عموماً (وهنا

لا بد من التنويه بانشاء بعض المحميات كمحمية الباروك واهدن). وتظهر دراسة حديثة للـ META ان الكلفة الاجمالية للتدهور البيئي في لبنان تعدت في العام 2000 الـ 650 مليون دولار اميركي أي ما يوازي 4٪ من مجموع الدخل الوطني آنذاك وكان في مقدمها كلفة تلوث الماء والهواء.

هذه التكاليف كبيرة جدا ومن المرجح ان حجمها الحقيقي يفوق بكثير التقديرات المتوافرة. وفي كل حال هي تكاليف اقتصادية مباشرة أي انها لا تشمل التكاليف غير المباشرة المتعلقة بتشويه المناظر الطبيعية والاتساع السكاني غير المنظم وغيرها. ولا ننسى ان لبنان بلد سياحي وكلما تشوهت بيئته واضمحلت احراجه ودمرت جباله تأثر قطاعه السياحي وبالتالي اقتصاده الوطني سلبا. وهنا بين مزدوجين لا بد من الاشارة الى مقولة بعض المقاولين ان كلفة استخراج الرمل والبحص من جبال لبنان هي اقل من كلفة استيرادها. وقد يكون ذلك صحيحا على صعيد الكلفة الخاصة أي الكلفة التي يتحملها من يستغل المقالع والكسارات والمرامل، ولكن اذا اخذنا في الاعتبار كلفتها الاجتماعية أي بعد ان نضيف الى كلفة المقاول الكلفة الناجمة عن التلوث البيئي بمختلف جوانبه، فان كلفة عمل المقالع والكسارات والمرامل قد يفوق بكثير كلفة الاستيراد. لا ابغي من كلامي ان ابشر بالضرورة بميزات الاستيراد، بل ألفت الى ان المعادلة الصحيحة تقوم على المقارنة بين الكلفة الاجتماعية لاستخراج البحص والرمل وكلفة استيرادها من الخارج. وفي مطلق الاحوال آن الاوان لاعداد دراسات حول هذا الموضوع لعلها تلقي الضوء على السياسات المطلوبة في المديين القصير والبعيد. (النهار 30/ 9/ 2003).

هل يطوي ملف المقالع والكسارات صفحة المخطط التوجيهي ويستبدله بالاستيراد؟.

تابعت مجال ملف المقالع والكسارات بصورة منتظمة منذ انطلاقتها بكل محطاته وتعرجاته. وخلصت في عددها السابق 19 الى نتيجة مؤداها ان الحل المتاح حالياً وفق المعطيات وكأمر واقع هو الاستيراد. وكانت تباشير هذا الامر الواقع بدأت تفرض حضورها من خلال جملة مؤشرات فمن تعثر نقل اعمال القطاع الى السلسلة الشرقية الى تبني وزير البيئة فارس بويز لموقف مؤداه التراجع عن القرارات الوزارية السابقة واعتماد مواقع جديدة في كافة المحافظات والاقضية مروراً بتوسع حملة المعارضة لقرارات الحكومة القاضية بحصر العمل في السلسلة الشرقية وصولاً الى عمليات الاستيراد التي بدأت سواء من سوريا او مصر او قبرص يتضح اكثر فأكثر ان الملف عاد الى مربعه الاول.

فالحكومة من جهة ونتيجة الخلافات عاجزة عن تنفيذ او تطبيق قراراتها السابقة وتؤجل من جلسة لأخرى اعادة بحث الموضوع في مجلس الوزراء تجنباً للإقرار بالفشل مما يفسح المجال لاستقرار خيار الاستيراد بأسواقه وتسويقه وهياكله ومؤسساته. وفي سياق متابعة تطورات الملف ما يعزز هذا الاستنتاج. فالوزير نجيب ميقاتي وبعد سلسلة من اللقاءات في وزارته بتاريخ 17/ 9/ 2003 اعلن ان مجلس الوزراء سيعاود درس ملف الكسارات لاتخاذ القرار المناسب وعزا تأخير وتأجيل تنفيذ بعض الاعمال الى فقدان مادة البحص وطالب بعض المتعهدين بالتريث في فسخ العقود مع الوزارة بانتظار القرار الذي سيصدر عن مجلس الوزراء بشأن تأمين البحص باسعار معقولة في الاسواق.**(المستقبل 18/ 9/ 2003)**.

نقابتا المهندسين والمقاولين واثر اجتماع لهما في نقابة المقاولين في 2/ 10/ 2003 اصدرتا بياناً انتقد تلكؤ الدولة في معالجة موضوع المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات والتأخر في ايجاد حلول له مما ينعكس سلباً على اعمالهم

واعتبرنا الوضع الراهن لا يطاق في غياب البحص والرمل احياناً وتوفرها احياناً اخرى وبأسعار مرتفعة بنسبة 5 اضعاف عن السابق. (السفير 3/10/2003 والنهار7/10/2003).

من جهته عقد وزير البيئة فارس بويز مؤتمراً صحفياً في 15/10/2003 قال في رده على سؤال حول المقالع والكسارات: "هذا سر من اسرار الدولة ونحن كوزارة قدمنا مشروعاً متكاملاً بهذا الخصوص بخطوطه العريضة وانتظرنا ضوءاً اخضر لطرحه بالشكل النهائي والتفصيلي". (الانوار16/10/2003).

كنا في العدد السابق من مجال قد اشرنا الى مشروع الوزير بويز الذي يدعو الى التراجع عن المخطط التوجيهي المقر حكومياً والسماح بالعمل في كل المحافظات والاقضية وفق مخطط توجيهي جديد على أسس علمية وبيئية. وعرض الوزير بويز تقريراً على جلسة مجلس الوزراء في 13/11/2003 أكد فيه على ضرورة العودة عن المخطط السابق وتبني مخططاً جديداً يكون اقل ضرراً ويعتمد على اللامركزية. وتضمن تقرير الوزير جداول بيانية بملفات تراخيص المقالع والكسارات والمرامل في عدد من المناطق اللبنانية من خارج المناطق المحددة في المخطط التوجيهي المقر من قبل الحكومة. وتشمل الجداول 9 طلبات في محافظة النبطية و7 طلبات في البقاعين الأوسط والشمالي وزحلة و3 في محافظة الجنوب وطلب في محافظة الشمال و8طلبات في السلسلة الشرقية خارج المواقع المحددة في المخطط التوجيهي. (السفير، الأنوار والنهار 12/11/2003).

وفي تعقيبه على الوزير بويز اعلن وزير الاشغال العامة نجيب ميقاتي وفي حديث متلفز في 12/11/2003 ان المشروع الذي قدمه وزير البيئة جيد من حيث

المبدأ واكد ليس المهم موقع الكسارة بل توفير البحص ذي الجودة العالية. (المستقبل 13/11/2003).

ابرز القرارات والإجراءات الحكومية الخاصة بملف المقالع والكسارات خلال العشر سنوات الماضية:

- حزيران 1994 اصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بوقف الكسارات في لبنان خلال مهلة اقصاها نهاية العام.
- في نهاية 1994 مدد مجلس الوزراء العمل للكسارات مدة 6 اشهر جديدة
- في حزيران 1995 صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي باقفال الكسارات في نهاية العام.
- في ايلول 1995 قرر مجلس الوزراء حصر اعطاء التراخيص للمقالع والكسارات بوزير الداخلية شخصياً ولمدة سنة، وقد مدد للكسارات والمقالع مدة جديدة.
- في تشرين الاول 1996 قرر مجلس الوزراء التمديد للمقالع والكسارات بالعمل حتى نهاية العام.
- في تشرين الاول 1996 قرر مجلس الوزراء اقفال كسارات ابو ميزان وزبوغا ونهر ابراهيم.
- في كانون الاول 1996 قرر مجلس الوزراء تمديد العمل للكسارات والمقالع حتى نهاية اذار 1997.
- في تموز 1999 صدر قرار عن مجلس الوزراء قضى بالتمديد لعمل الكسارات والمقالع حتى تشرين الاول 2001 .
- في تشرين الاول 2001 صدر قرار بالتمديد حتى نهاية حزيران 2002 .

- في 11/ 7/ 2002 قرر مجلس الوزراء اقفال جميع الكسارات والمقالع ومحافر الرمل في كل المناطق اللبنانية باستثناء تلك الواقعة في المناطق المشمولة بالمخطط التوجيهي في السلسلة الشرقية والتي حصر مجلس الوزراء العمل فيها لهذا القطاع. وحدد مهلة لاقفال الكسارات والمقالع في كافة المناطق في 30/ 9/ 2003. **(الانوار 14/11/2003).**

اجتماعيات

الانفاق علىالصحة والتعليم يستنزف مداخيل العائلات والاقتصاد الوطني

اظهرت الدراسة التي قام بها كمال حمدان خلال عام 2000 و2001 ان المجتمع اللبناني يصرف على التعليم مبلغ 2 مليار دولار اميركي أي ما يقارب 11- 12٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما قدرت الدراسة الفاتورة الصحية بنحو 2،2 مليار دولار اي 12.3٪ من الناتج المحلي الاجمالي. واكد حمدان ان التكلفة الاضافية التي يتحملها الاقتصاد اللبناني مرتفعة جداً و ذلك بسبب غياب دور الدولة وهيمنة القطاع الخاص على هذين القطاعين. ورأى ان الوضع المالي في لبنان لا يسمح له باي تكلفة اضافية.

في قطاع التعليم يوفر القطاع الخاص نحو 60٪ من الخدمة التعليمية ما قبل الجامعية. في المقابل تبلغ حصة انفاق القطاع الحكومي نحو 35٪ من اجمالي تكلفة التعليم في لبنان والمقدرة بنحو ملياري دولار وفقاً لاحصاءات كمال حمدان. ويفسر حمدان هذه المفارقة بتدني مستوى التعليم الرسمي وضعف الادارة لهذا القطاع. وفي هذا السياق يشير الباحث الى ان عدد المعلمين في بعض المدارس يتجاوز عدد الطلاب؟!. ويضيف ان التكلفة الاضافية الناتجة عن سوء الإدارة تقدر بنحو 20 الى 25٪ من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم قائلاً انه بالامكان توفير نحو 120

مليار ليرة في حال ادخال تحسينات جذرية على الصعيد الاداري. كما كشف حمدان ان نحو 27٪ من النفقات الحكومية في مجال التعليم هي من خارج ميزانية وزارة التربية.

اما في القطاع الصحي فالصورة القائمة مشابهة تقريباً. فالقطاع الخاص لا يزال يهيمن على الخدمات الصحية. وعلى الرغم من ان الانفاق الحكومي هو اقل منه في التعليم الا انه هو ايضاً يتسم بسوء الادارة والهدر وقدر قليل من الشفافية. ويلاحظ حمدان تزايد الانفاق الحكومي في مجال الصحة بوتيرة عالية. فقد ارتفعت تغطية الحكومة لبدلات الاستشفاء في المستشفيات الخاصة بنحو 137٪ ما بين 1995 و2001. ولمح الى تناقض في البيانات الاحصائية ما بين الجهات الرسمية. ففي حين تقدر مصلحة الاحصاء المركزي مجموع عدد المشتركين بالضمان بما بين 600 الى 700 الف مشترك يعلن صندوق الضمان بان عدد المشتركين هو 1.2 مليون مشترك (اي نحو ضعفي ارقام مصلحة الاحصاء)!؟

بينت احصاءات اخرى نشرتها صحيفة الانوار ان 56.6٪ من المقيمين لا يستفيدون من أي ضمان صحي لدى مؤسسات الضمان الصحي العامة او شركات التأمين او صناديق التعاضد. وهذه النسبة تعتبر مرتفعة جداً، مما يجعل الانفاق على الصحة يحتل المرتبة الثالثة في موازنة الاسرة بعد الاكل والتعليم ويشكل 8.6٪ من هذه الموازنة 43.4٪ يستفيدون من ضمان صحي ويتوزعون على الشكل التالي:

- 18.8٪ لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- 4٪ لدى تعاونية موظفي الدولة.
- 8.8٪ لدى تعاونيات الجيش والقوى الامنية.

-5٪ لدى البلديات.

- 8.5٪ لدى شركات التأمين الخاصة.

على مستوى المحافظات تتفاوت نسبة المضمونين بين محافظة واخرى اذ ترتفع الى 53.2٪ في جبل لبنان و50.7٪ في بيروت وتنخفض الى 23.2٪ في الجنوب و43.2٪ في الشمال والبقاع، والتدني في نسبة المضمونين في البقاع والشمال والجنوب يعود الى كون هذه المحافظات زراعية في معظم نشاطاتها الاقتصادية في بلد لا يستفيد مزارعوه من أي ضمانات اجتماعية، باستثناء مزارعي التبغ.

يحتل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدرجة الاولى من حيث الجهة الضامنة صحياً التي تغطي اكبر نسبة من المضمونين في كل المحافظات تتراوح بين 38.9٪ في الشمال و48.8٪ في الجنوب، وتبلغ 43.2٪ على صعيد لبنان ككل.

انواع التقديمات الصحية التي حصل عليها 60٪ من المضمونين تتنوع بين الاستشفاء والادوية ةالمعاينة والتحاليل المخبرية، في حين ان 37.8٪ لا يفيدون الا من الاستشفاء فقط. لا يستفيد كل من العاملين في لبنان من الضمان الصحي بل 47.3٪ منهم فقط وهذه النسبة تنخفض الى 21٪ عند العاطلين عن العمل و42٪ عند غير الناشطين من نساء ومتقاعدين واولاد. وهذه الارقام انما تشير الى ضعف الحماية الاجتماعية في لبنان.

اما العاطلون عن العمل الغير ناشطين الذين يفيدون من الضمان الصحي، فضمانهم يعود الى كونهم على عاتق احد افراد الاسرة العاملين والمضمونين، وبهذا، لكل عامل مضمون في صندوق الضمان او في تعاونية الموظفين 2.1 اشخاص من افراد اسرته غير العاملين يفيدون من الضمان الصحي. ويرتفع هذا المعدل الى 2.3 اشخاص عند المضمونين لدى البلديات والى 3 اشخاص لدى

تعاونيات الجيش والقوى الامنية. التفاوت في المعدلات سببه اختلاف حجم الاسر. فافراد الجيش والقوى الامنية يتمون باغلبيتهم الساحقة الى طبقات اجتماعية غير ميسورة وادنى من الطبقة الوسطى وبالتالي يفوق حجم اسرهم اسر المضمونين في صناديق التعاضد الذين هم باغلبيتهم قضاة ومهندسون واساتذة جامعة. (الانوار 4/12/2003)

أخبار الجمعيات وتحركات أهلية أخرى

وزير الشؤون الاجتماعية يعرض عمل واستراتيجية وزارته.

تشديد على الصعوبات المالية واقرار ببعض الاستنسابية في التعاقد مع الجمعيات تشكو الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون تجميد المخصصات التي تردها عادة من وزارة الشؤون مما ادى الى مصاعب كبيرة تعاني منها الجمعيات والعاملون في المشاريع المشتركة.

وقد سبق لتلك الجمعيات التي انضوت منذ نحو عام تحت لواء الاتحاد الوطني للجمعيات الاهلية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ان قامت بعدة تحركات مطلبية واحتجاجية من اجل ايجاد حل دائم لهذه المشكلة التي تتفاعل منذ سنوات.

وفي هذا الشأن اشارت مصادر الاتحاد الوطني الذي عقد اجتماعاً طارئاً حول الموضوع أن المشكلة المتمثلة بعدم تقاضي البعض من الموظفين العاملين في المشاريع رواتبهم منذ الصيف الماضي يبدو انها عائدة الى عدم دفع وزارة المالية المخصصات بحجة ان ثمة خللاً في اطار تقديمات وزارة الشؤون على صعيد الطوائف والمذاهب مضيفة ان نحو 150 جمعية من اصل 168 جمعية قد قبضت مستحقاتها فيما تنتظر 18 جمعية اخرى ذلك على الرغم من حصولها على المحاضر المقرة للصرف.

وحول عمل وواقع وزارته يقول وزير الشؤون الاجتماعية اسعد دياب لـ"السفير" ان إستراتجية الوزارة في العمل الاجتماعي مبنية على التنمية البشرية المستدامة. كما انها تقوم برسم السياسات الاجتماعية الوطنية. ويضيف الى ان للوزارة دورين أساسيين، الاول تنموي والآخر رعائي بحيث يتم تأمين الخدمات الرعائية للفئات الضعيفة والمهمشة ويشير الى ان مراكز الخدمات الانمائية التابعة للوزارة موزعة على كافة الاراضي اللبنانية، وهي 64 مركزاً رئيسياً. و76 فرعاً من اصل 244 لم تستطع الوزارة تشغيلها بالكامل للنقص في الكادر البشري والتمويل.

وتعتبر موازنة الوزارة متواضعة نسبياً مقارنة بالمهام الموكلة بها. ويقدرها دياب بـ104 مليارات ليرة منها 65 مليار مخصصة للرعاية الاجتماعية و10 مليارات مخصصة للعقود المشتركة الموقعة مع الجمعيات الاهلية غير الحكومية والتي تقدم خدمات اجتماعية. وتنفق الوزارة 105 مليار ليرة على المشاريع التنموية و800 مليون ليرة على المتطوعين. وهنالك جهات داعمة مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يساهم في تمويل مشروعي محو الامية والصحة الانجابية. ويلفت دياب الى ان الموازنة بحاجة الى الزيادة. ولكي تؤدي الوزارة الخدمات المطلوبة منها فانها بحاجة الى 120 مليار ليرة. اما ما هو مرصود حالياً هو 105 مليارات. ويرى ان اعمال الوزارة ستتراجع في بعض الميادين.

ويضيف دياب انه ونظراً لحجم المشكلات الاجتماعية التي تعيشها البلاد عمدت الوزارة الى تفعيل مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات الحكومية والقطاع الاهلي والجهات المعنية بمختلف القضايا الاجتماعية والسكانية. ويقول دياب انه تم تشكيل لجان وطنية كل منها يهتم بقضية معينة وهذه اللجان هي: المجلس الاعلى للطفولة، الهيئة الوطنية لشؤون المعاقين، الهيئة الوطنية لشؤون المسنين، اللجنة

الوطنية الدائمة للسكان، اللجنة الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار واللجنة الوطنية للتطوع. وتعتمد الوزارة على مؤسسات القطاع الاهلي في تقديم الخدمات الرعائية والتنموية. وذلك عبر عقود مشتركة. وذلك بهدف تنشيط الخدمة الاجتماعية وقوانينها ودعمها. ويؤكد دياب ان هناك 168 عقداً مع مؤسسات تهتم بشؤون الاحداث والايتام والمسنين، اضافة الى 59 عقداً مع مؤسسات تقدم خدمات للمعوقين.

ويعتبر البعض ان التعاقد يتم بشكل استنسابي وعلى اسس الانتفاع السياسي هذا الامر لا ينفه دياب بالكامل، لكنه يؤكد بأن الوزارة وضعت معايير لمفهوم الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي، وقد تم الاستغناء عن خدمات المؤسسات غير الحكومية التي تقوم بعمل مماثل لمراكز الوزارة الخدماتية.ورفع الى مجلس الوزراء مشروعاً يتعلق بالحد من فوضى انشاء الجمعيات التي تتعاطى مع وزارة الشؤون الاجتماعية. واذا تم تطبيقه فانه سيقضي على المؤسسات غير المؤهلة للعمل الاجتماعي ويبقي على تلك المؤهلة، بالاضافة الى انه سيؤدي الى تحقيق وفر بالميزانية، وبالتالي يمكن تحويل هذا الوفر المالي ليصب في اطار زيادة المساعدات للمؤسسات المتوافر فيها شروط تقديم الخدمات الاجتماعية، وهذا ضروري لرفع مستوى جودة ونوعية الخدمة.

ويضيف دياب ان العقود كانت تتجدد اوتوماتيكياً. اما الآن فان تقييماً سنوياً تقوم به الوزارة للمؤسسات بحيث يدرس وضعها المالي ومستوى كادرها البشري وخدماتها، فاذا استوفت الشروط يتم تجديد العقد.

ويشير الى وجود ميزة لدى الوزارة وهي عدم قيامها بتفيذ المشاريع مباشرة بل عبر لجان مشتركة مع الجمعيات والبلديات والسلطات المحلية، حتى ان المواطنين

يشاركون بالتنفيذ والتمويل والانفاق يتم عبر اللجان المشتركة، مما يحد من البيروقراطية ويشرك المجتمع الاهلي في التقديمات، وبالتالي يصب المال في مكانه الصحيح.

ويضيف دياب ان ابرز القضايا الاجتماعية التي تتعاطى معها الوزارة هي ظاهرة الفقر التي تصيب المجتمع. وتشير الدراسات الى ان 30٪ من اللبنانيين الذيم يسكنون في المدن يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق. وان هذه النسبة ترتفع اكثر في المناطق الريفية. ولكن ما هي الخطوات التي تقوم بها الوزارة للحد من هذه الظاهرة؟ يجيب دياب ان الوزارة ليست وحدها المسؤولة عن تحسين احوال الفقراء، فالامكانيات المادية متواضعة، الا انها تسلط الاضواء على ظاهرة الفقر وتعطي صورة شاملة عن الوضع المعيشي في لبنان. وختم قائلاً لذلك ان عملية القضاء على الفقر يجب ان تكون متكاملة بين جميع الوزارات. (السفير 30/12/2003)

ندوة التعاون بين مجلس النواب والهيئات الاهلية: تركيز على بناء شراكة في صناعة القرار الرسمي رعى رئيس مجلس النواب نبيه بري اعمال ندوة ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع الاهلي التي عقدت في الثامن من كانون الاول الماضي في المجلس. وقد هدفت الندوة التي نظمت بالتعاون بين منتدى الحوار البرلماني والامانة العامة للشؤون الخارجية في المجلس النيابي وجامعة نيويورك- الباني، الى الاضاءة على واقع الجمعيات الاهلية كما ونوعا وامكانات تأثيرها في صناعة القرار الحكومي والنيابي وصولا الى وضع آلية تعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع الاهلي.

القى الدكتور محمد البتلوني عن جامعة نيويورك-الباني كلمة تحدث فيها عن تطور دور المجالس التشريعية في العالم من مجرد مؤسسات تعنى بإقرار القوانين وتعديلها ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية لتصبح شريكا لها في صنع القرار السياسي ذي البعد الوطني والقومي. ومن منطلق تقوية دور المواطن والمجتمع المدني بمجلس النواب اللبناني تساهم جامعة ولاية نيويورك-الباني وبتمويل من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية بدعم الجهود التي يقوم بها منتدى الحوار البرلماني لتعزيز العلاقة بين مؤسسات وهيئات المجتمع الاهلي ومجلس النواب.

في كلمته شدد الامين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر على انفتاح المجلس منذ عام 1992 على التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما عبر المنتدى وهو ثمرة من ثمرات التعاون الذي يهدف الى المشاركة في صنع السياسات العامة والقوانين لتستجيب لما تريده القطاعات المعنية.

ثم القى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ميشال موسى كلمة رأى فيها ان للهيئات الاهلية وقطاعات المجتمع المدني دورا اساسيا في نقل صورة حقيقية الى المشترع سعيا الى تحقيق شراكة اهلية - برلمانية، تساهم في رسم السياسات العامة في البلاد وفي السهر على تحقيقها.

كما قدم رئيس المنتدى المدير العام لجمعية الشبان المسيحية غسان صياح ورقة عمل عن الهيئات الاهلية وامكانات تأثيرها في القرار الرسمي قال فيها انه سيكون على الهيئات الاهلية تدريب كوادرها وبناء قدراتها واكتساب مهارات وخبرات جديدة تتناسب مع الدور الجديد الذي ستضطلع به المؤسسات واكد ضرورة تحديث التشريعات الحكومية في كل ما له علاقة بمنظمات المجتمع المدني.

ثم قدم الامين العام للشؤون الخارجي في المجلس النيابي بلال شرارة ورقة عمل حول ترتيبات التعاون بين المجلس والهيئات الاهلية مشيرا الى ان الهيئات الاهلية تشكل في الواقع قوة لمصلحة مجلس النواب فهي تستطيع سواء أكانت الحكومة حكومة اكثرية او اقلية برلمانية حماية المجلس من استبداد الحكومة ومحاولة انتزاعها لأي صلاحيات على حساب مهمة السلطة التشريعية ودورها.

وكذلك قدمت مداخلات لرئيس المنظمة العربية للمعاقين الدكتور نواف كبارة، رئيس مؤسسة عامل الدكتور كامل مهنا، نائب رئيس الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين البروفسور فؤاد ايوب ومدير البرامج في جمعية حماية الثروة الحرجية منير بوغانم. (**السفير 9/ 12/ 2003 و10/ 12/ 2003، النهار 9/ 12/ 2003، المستقبل 9/ 12/ 2003، الانوار 9/ 12/ 2003، الديار 9/ 12/ 2003**).

لقاء لتجمع الهيئات التطوعية حول الرعاية الصحية الاولية يعيد تأكيد المسلمات عقد تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان ورشة تحت عنوان الرعاية الصحية الاولية السياسات العامة ودورالهيئات الاهلية وذلك بمشاركة ممثلين عن وزارة الصحة، منظمة الصحة العالمية، منظمة اليونيسف واللجنة المشتركة لبرامج الرعاية الصحية. وقد خرج المشاركون بتوصيات اهمها:

تحديد دور وزارة الصحة كمشرف ومخطط ومنظم وتعزيز الوقاية(عبر تخصيص الاموال اللازمة للارشاد والبرامج الوقائية)، ترشيد العلاج واصلاح نظام التمويل (اي توفير الخدمات الصحية وتأمين ايصالها الى المواطنين بافضل الوسائل وباقل كلفة)، عدم اهمال المؤسسات العامة في سبيل تعزيز الخصخصة واعتماد استراتيجية صحية تقرها اعلى سلطة سياسية وتلقى الدعم المالي الضروري

وخلصت الورشة الى ان توفير الحق في الصحة لجميع المواطنين، يقتضي القيام بعمل مشترك لمختلف الهيئات المعنيّة: الحكومة، القطاعات الصحية، الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيئية، منظمات المجتمع المدني، السلطات المحلية، قطاعات الصناعة، الزراعة، القطاع الخاص، النقابات المهنية، وسائل الاعلام، والمنظمات الدولية. (**السفير 11/ 12/ 2003، النهار والانوار12/ 12/ 2003**).

... ولقاء متابعة حول التعاون بين وزارة الصحة والقطاع الاهلي

عقدت وزارة الصحة بالتعاون مع مشروع اعادة تأهيل القطاع الصحي لقاء حول التعاون في مجال الرعاية الصحية الاولية في اطار خطة الوزارة لتعزيز التعاون مع القطاعين الحكومي والاهلي وكجزء من المرحلة الثانية من توسع شبكة مراكز الرعاية الصحية الاولية. افتتح اللقاء المدير العام للصحة الدكتور وليد عمار واكد ان الوزارة تسعى الى تطوير الرعاية الصحية ونشرها في كل المناطق خدمة للمواطنين بنوعية جديدة بالتعاون مع القطاع الاهلي وشدد على اهمية الشراكة بين الوزارة وهذا القطاع لتوسيع نطاق الرعاية وتحقيق اهدافها في التنمية ونشر الوعي الصحي وتعميمه في كل المجالات وتعزيز الوقاية والعلاج. ثم قدم الدكتور محمد علي كنعان عرضاً للرعاية الصحية الاولية في وزارة الصحة ولفت ان التمويل يتم بمعظمه من المستفيدين ومن الدولة والجهات المانحة والقطاع الاهلي وشركاء دوليين. واخيرا تحدث ممثل القطاع الاهلي في اللجنة الدكتور باسم لمع مشيرا الى ان اهمية المشروع تكمن في مشاركة القطاع الاهلي مشاركة فعلية واساسية مع وزارة الصحة والبنك الدولي في الرعاية الصحية. (**اللواء2/ 12/ 2003 والنهار4/ 12/ 2003**)

مؤتمر الفاو بروما يكشف ابرز العناوين العامة للسياسة الزراعية في لبنان

شارك لبنان في المؤتمر الثاني والثلاثين لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية الفاو الذي عقد في روما اوائل شهر كانون الاول2003 بحضور 184 دولة.

ترأس الوفد اللبناني مدير عام وزارة الزراعة المهندس لويس لحود الذي لخص السياسة الزراعية للبنان بالمحاور الخسمة الرئيسية التالية:

- مكافحة الفقر من خلال برامج التنمية الريفية المتكاملة وتقوية اللامركزية الادارية.
- تمكين المجتمعات المحلية وتنظيم الشراكة بين التعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات غير حكومية.
- تحديث قوانين الحجر الصحي الزراعي والبيطري.
- السعي في مفاوضات حول الاتفاقات الاقليمية والدولية للحصول على مساعدات تساعده على تطبيق اجراءات انتقالية للانفتاح على اسواق المنتجات الزراعية في مهل ملائمة ومعقولة.
- زيادة الانتاج من لحوم الاسماك لسد حاجات السوق المحلية.

وعرض لحود لابرز المشكلات والصعوبات التي تواجه لبنان زراعياً:

- الضغط المتزايد على الموارد المائية والحاجة الى تنفيذ مشاريع مائية لتلبية الطلب على الماء.
- الاتفاقيات الدولية والاقليمية الموقعة والتي ستبدأ بالتطبيق ابتداءً من عام 2005 مما يحمل لبنان اعباء ومسؤوليات كبيرة في قطاعه الزراعي جراء المنافسة.
- كساد الانتاج وتعثر ايجاد اسواق للتصريف.

- ضعف القدرات لدى المؤسسات العاملة في التصنيع الغذائي وعدم قدرتها على تطوير هذا القطاع.
- تراجع المساحة المستغلة من الاراض الزراعية فمن اصل 350 الف هكتار صالحة للزراعة هنالك 100 الف هكتار مهملة وغير مستغلة. (الديار، السفير والانوار3/ 12/ 2003).

دار الايتام الاسلامية: اكبر المؤسسات الاجتماعية في لبنان: 42 مؤسسة و7.650 مستفيداً نشرت المستقبل تحقيقاً عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية – دار الايتام الاسلامية جاء فيه:

تتعدد اوجه تخصص مؤسسات الرعاية الاجتماعية – دار الايتام الاسلامية، لكن هدفها الوحيد يبقى الرعاية والاهتمام. فبالاضافة الى كونها مؤسسات تعنى بتوفير الخدمات التي يحتاج اليها المجتمع الا انها تتميز عن غيرها بانها مؤسسات اهلية رعائية، اجتماعية وعلمية انمائية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي المعترف به، من خلال المرسوم الجمهوري رقم 5573 الصادر سنة 1929، وهي اكبر المؤسسات الاجتماعية في لبنان، لا تتوخى الربح وذات نفع عام بموجب المرسوم رقم2086/ 79.

تحتضن دار الايتام الاسلامية في مؤسساتها الـ42 المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية 7650 مستفيداً، بينهم 2758 معوقاً. افادت نائب المدير العام في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الأنسة وفاء البابا، ان ما شمله التنظيم الاداري لهذه المؤسسات في الاونة الاخيرة، جعلها تزيد عدد مؤسساتها الى 42 بعد ان كانت 37 في العام2000. ونوهت باستحداث قطاع جديد فيها وهو قطاع انماء القدرات الانسانية الذي يعني بالمعوقين حسياً ويشمل المكفوفين والصم والمعوقين جسدياً. الى

جانب مؤسسات اخرى تعني باعاقات عقلية. واشارت الى ان المعوق يدخل الدار بحسب حاجته اليها وليس بحسب ظروفه المادية او ان يكون يتيما، لافتة ان ميزة خاصة تشمل المؤسسات كافة تتمثل بتجهيزها باجهزة مخصصة بالمعوق من خلال سياسة الدمج التي اعتمدت اخيراً في المؤسسات.

وفي هذا الخصوص افاد احد المسؤولين عصام مطر ان دمج المعوقين الصم والمكفوفين مع افراد عاديين كانت مسألة مهمة نحو التطوير لخطة مؤسسات الرعاية.

واكد اهمية هذه الخطوة موضحاً انها تسهل على المعوق تقبل الآخر وتجعله اكثر مشاركة بالانشطة العامة، مشيراً الى ان سياسة الدمج ميزة تمتاز بها المؤسسات في دار الايتام الاسلامية.

واعرب مطر عن اهمية هذه السياسة خصوصاً بعد سلسلة من الايجابيات مثل الخدمة الاكاديمية خاصة داخل المؤسسات جعلته اكثر كفاءة لتخطي مشكلته وممارسة عمله خارج المؤسسات.

بدورها اوضحت هنادي المعلم، مديرة استقطاب الحاجات ان اعداداً لا بأس بها من المعوقين المسعفين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية دخلوا ميدان العمل.

وذكرت أن 32 من ذوي الاعاقات الحسية باتوا يمارسون مهناً خاصة بهم خارج المؤسسات منذ العام الماضي الى جانب 8 من المتخلفين عقلياً و15 أصم حصلوا على وظيفة.

واشارت مديرة احدى الاقسام المهنية رندة صالح بدورها الى ان عدد التجهيزات التي طالت المؤسسات حديثاً جعلتها اكثر تخصصاً بمعالجة ذوي الاعاقات ومتابعتهم ابرزها تجهيز 52 مشغلاً للمعوقين، خصوصاً الصم بينها

مشاغل لصناعة الجلديات والقش والعاب الدمى والنجارة. اما في ما يخص تكلفة المعوق في مؤسسات الرعاية الاجتماعية اوضحت البابا ان التكلفة السنوية تقدر بنحو 3000 دولار في القسم الداخلي مشيرة الى ان هذا الرقم غير نهائي لانه يتحدد وفقاً لحاجة المعوق الجسدية والصحية والنفسية وما يتطلبه من عناية ورعاية واهتمام. **(المستقبل 1/ 12/ 2003)**

الحريري يعفي المقاصد من 35 مليون دولار وعقيلته تتبرع بمليون دولار لدار الايتام الاسلامية اعلن رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري عن اعفاء جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية من مبلغ يقارب الـ 35 مليون دولار، وهو دين مستحق على الجمعية لمصرف البحر المتوسط الذي يملكه الحريري، أي ما يوازي نصف اجمالي الديون المترتبة على المقاصد ووعد بالعمل على ايجاد حل للنصف الباقي من الديون المستحقة لمصارف اخرى. **(للمزيد حول ازمة المقاصد المالية راجع العدد 19).**

لاقت هذه المبادرة ترحيبا واسعا في الاوساط البيروتية والسياسية فجاء الشكر من مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني، الرئيس الفخري للمقاصد تمام سلام، رئيس جمعية المقاصد امين الداعوق، رئيس اتحاد العائلات البيروتية وعضو مجلس امناء المقاصد أمين عيتاني، رئيس المحاكم الشرعية السنية العليا في لبنان الشيخ محمد كنعان، مفتي زحلة والبقاع الشيخ خليل الميس والشيخ خلدون عريمط.

من ناحية اخرى تبرعت عقيلة رئيس مجلس الوزراء نازك رفيق الحريري جريا على عادتها من كل عام بمبلغ مليون دولار لصالح مؤسسات الرعاية الاجتماعية - دار الايتام الاسلامية – (التي يصل عددها الى 42 مؤسسة فيما يصل حجم خدماتها الى 7650 مسعفا في مختلف المناطق اللبنانية) .

كذلك وفي مناسبة اخرى كرم الرئيس رفيق الحريري المدير العام لدار الايتام الاسلامية محمد بركات ومنحه باسم رئيس الجمهورية اميل لحود وسام الاستحقاق الفضي. (السفير 24/10/2003 و25/10/2003، المستقبل 25/10/2003 و13/12/2003، النهار 24/10/2003، دايلي الستار 25/10/2003، الحياة 26/10/2003، الديار 30/10/2003).

الاطلاق الرسمي لحملة وطنية اهلية واسعة لمعالجة النفايات

اطلقت 76 جمعية وهيئة ومؤسسة اهلية حملة وطنية لمعالجة النفايات على الصعيد الوطني وقد تم اطلاق الحملة بالتعاون مع التحالف العالمي لبدائل الحرق GAIA من خلال مؤتمر صحفي عقد في نقابة الصحافة بتاريخ 13/11/2003 وحضره اضافة الى ممثلي الجمعيات وغايا، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، رئيس لجنة البيئة النيابية النائب اكرم شهيب، ممثل مؤسسة فريديريش ايبرت سمير فرح وممثلين عن عدد من المجالس البلدية وجمعية الصناعيين.

وفي بداية المؤتمر انتقد النقيب بعلبكي القرارات التي اتخذتها الدولة باناطة امر النفايات للبلديات مباشرة واعتبر مشكلة النفايات تحتاج الى تعاون الشعب اللبناني بأسره لايجاد الحل المطلوب قبل وقوع المحظور. ثم قدم ممثل الجمعيات حبيب معلوف اهداف الحملة حيث اعلن رفض الجمعيات لما طرحته اللجنة الوزارية برئاسة عصام فارس والتي أوحت بانشاء مطامر في الاقضية. وتابع معلوف ان الدولة تفتقد كلياً لاستراتجية وطنية شاملة لمعالجة هذا الملف.

وتتضمن الحملة جملة مطالب اهمها:

1- ان تضع الحكومة خطة وطنية شاملة لمعالجة الملف.

2- اعتماد الشفافية واشراك المجتمع الاهلي في الاعداد والمناقشة والمجالس والمساءلة.

3- فتح تحقيق في هدر الاموال ومخالفة العقود في الخطط السابقة المطامر (وعقود سوكلين واسباب فشل الخطة الطارئة لعام 1997) .

واقترح المعلوف خطة تعتمد على الفرز من المصدر المنازل، المؤسسات، المدارس، المصانع، واعادة التصنيع واطلاق حملة اعلامية لتخفيف النفايات وفرض ضرائب على انتاج النفايات غير القابلة للتصنيع واعتماد سياسة للتخمير علمية. واعتبر ان الخطة توفر منافع اقتصادية وتعيد تدوير اكثر من 80٪ من النفايات. من جهته ممثل غايا شرح اسباب الرفض القاطع للحرق والمحارق واعتماد الفرز واعادة التصنيع والتخمير التي تزيد من فرص العمل وتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي نهاية المؤتمر اعلن معلوف عن تشكيل لجنة متابعة واطلاق عريضة للتوقيع عليها.

جاء تحرك الجمعيات في ذروة السجال حول ملف النفايات على المستويات الرسمية والبلدية الاهلية وتتويجاً لسلسلة من التحركات والاحتجاجات حول مشاكل المكبات كصيدا وطرابلس والمطامر كالناعمة والمحارق كبرج حمود وبعد انكشاف عجز الدولة حتى تاريخه عن اعتماد سياسة واضحة وملائمة ومقبولة بيئياً وبلدياً ومالياً لمعالجة ملف النفايات. (الديار والنهار14/ 11/ 2003 والسفير 13/ 11/ 2003). لمزيد من الخلفية حول الحملة يمكن العودة الى مجال العدد السابق.

تابع تقديمات الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية

- قدم مدير الشؤون العامة لشركة كوكا كولا –الشرق الاوسط انطوان طيارة الى الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين قسم تأهيل الاطفال ذوي

الاعاقات الحركية مكتبة عامة، ولفت الى ان هذه المساعدة تأتي في سياق المشروع الذي بدأته الشركة عام 2001 من خلال تقديم مثل هذه المكتبات للمستشفيات والمؤسسات الرعائية.

- كما واصلت كوكاكولا نشاطاتها البيئية واضافت مبادرة جديدة الى مبادرات كثيرة قامت بها لحماية البيئة فقد دشنت المرحلة الثالثة والاخيرة من مشروع غابة ارز كوكا كولا جزين الذي اطلقته عام 2001. والجدير بالذكر ان هذه الغابة هي اول غابة ارز في جنوب لبنان فقد تم تحريج اكثر من 32 الف متر مربع، تحتوي على 500 شجرة ارز زودت بنظام ري الكتروني متقدم وسيجت وذلك لحميتها.(المستقبل 4/ 12/ 2003 و15/ 12/ 2003، النهار 4/ 12/ 2003، الانوار 4/ 12/ 2003، الديار 13/ 12/ 2003)

- تبرعت شركة بيبسي كولا بمبلغ مليون دولار لدعم المشاريع التعليمية خلال احتفالها بمرور 50 عاما على تواجدها المتواصل في المنطقة، هذا التبرع يأتي تأكيدا على ايمان بيبسي بشعار المنتدى الاقتصادي الاميركي العربي وهو عالم واحد، ثقافتان وامكانات لا متناهية.(السفير 15/ 10/ 2003).

- نظم نادي الصحافة وشركة مايكروسوف الدورة التدريبية الاولى للاعلاميين في الكمبيوتر، شارك في هذه الدورة 32 صحافيا من وسائل الاعلام اللبنانية، واوضح رئيس النادي يوسف الحويك ان الدورات ستلاحق شهريا بحيث ستكون هناك دورة لكل 32 صحافيا شهريا. ولفت الى ان عدد الصحافيين الراغبين في الاستفادة من سلسلة دورات التدريب على الكومبيوتر هو 322 صحافيا. وتجدر الاشارة الى ان هذه

الدورات مجانية وتندرج في اطار بروتوكول التعاون بين النادي والشركة تحقيقا لتوسيع دائرة المعرفة والتطوير في علوم الكومبيوتر والتكنولوجيا لدى الصحافيين العاملين في حقول الاعلام المتنوعة. (**الديار والسفير** 2003/10/7)

- نظم مشروع غو غرين الذي تأسس بمبادرة من شركة شتروملف، تيترا باك، كوكاكولا وبارتركارد وبالتعاون مع مشروع الامم المتحدة الانمائي في يوم الشجرة ويوم التطوع العالمي يوم لزراعة1000 شجرة ارز وصنوبر في الشوف بالقرب من صوفر. وقد شارك في هذا اليوم 230 متطوع أتوا من مختلف الجامعات اللبنانية، وقد بلغ عدد الاشجار المزروعة حتى الان اكثر من 5000 شجرة اضافة الى زراعة 80 شجرة في فرن الشباك.(**دايلي ستار**2003/12/8)

- انتقلت جمعية المعلوماتية المهنية في اطار استكمال مشروع انشاء مراكز معلوماتية في مختلف المناطق اللبنانية الى المرحلة الثانية من المشروع الذي تركز فيه على العنصر البشري، فباشرت وبالتعاون مع مايكروسوفت بإجراء دورات تدريبية على تعلم استخدام الكمبيوتر في مركز الافق الجديد لمجموعة واسعة من العناصر الشابة التي انضمت الى هذه الدورات من مختلف المناطق. وقد بلغ عدد المراكز حوالي 15 حتى الان وسيتم اضافة 10 اخرى خلال الاشهر المقبلة. (**النهار والسفير** 2003/10/11)

...واصحاب الاعمال يدعمون جمعية انجاز شباب لبنان لتوجيه الطلاب

تعهد عدد من اصحاب الاعمال بتقديم مبلغ وقدره 30 الف دولار لدعم نشاط جمعية انجاز شباب لبنان والرامي تثقيف الشباب حول شؤون الاقتصاد

والاعمال والمال. وكانت جمعية انجاز شباب لبنان التي ترتبط بصلات وثيقة مع جمعية انجاز الدولية التي تنشط في 112 بلداً قد وجهت نداءاً الى قطاع الاعمال في ايلول الماضي لتأمين الدعم لبرنامجها الطموح لسنة 2004. كانت انجاز التي انشأت قبل نحو 3 سنوات قد نجحت السنة الماضية في ايصال نشاطها الى نحو 2300 طالب مسجلين في نحو 11 مدرسة 4 منها رسمية.

من خلال عمل انجاز يتم نقل المعلومات الخاصة بفرص العمل وتطور الاقتصاد مما يساعد الطالب على اختيار مهنة المستقبل وتجاوز مقابلات التوظيف بنجاح. كما يتم تدريب طلاب المدارس على كيفية اعداد ميزانية شخصية توقيع شيك مصرفي وصياغة سيرة ذاتية.

تأمل جمعية انجاز في توسيع نطاق عملها هذه السنة ليطال نحو 15 مدرسة رسمية وخاصة و3500 طالب. هذا وقد شارك في اجتماع لجنة امناء الجمعية الذي عقد في نهاية تشرين الاول الماضي ممثلون بارزون من قطاع الاعمال مثل ريمون عودة من مجموعة عودة ورونالد فرا من فرا ديزاين سنتر ووالتر سيوفي نائب رئيس بنك سيتي بنك. وقد اعلن وقتئذن كل منهم عن تقديم 10000 دولار لدعم عمل الجمعيات. (**ديلي ستار** 30/ 10/ 2003)

مطالب جمعية المعلوماتية المهنية لتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات

ذكرت جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان التي تضم شركات مزودي خدمة الانترنت انه بفضل جهود وزارة الاتصالات صدر منذ اكثر من عام قانون حديث للاتصالات بشهادة خبراء عالميين ولم يتم تطبيقه حتى تاريخه. واوضحت ان تطبيق هذا القانون يساهم في تجنب المشكلات الراهنة ويدفع عجلة تطوير المنافسة في

قطاعات الاتصالات كافة. واضافت الجمعية أن يدها ممدودة الى المعنيين والرسميين والخبراء كافة لانشاء موقع ريادي للبنان في عالم الانترنت.

كذلك اوضح بيان لجمعية المعلوماتية المهنية انه صدر عن جمعية المستهلك في3/ 12/ 2003 ان نسبة مستخدمي الانترنت في لبنان بلغت نحو 11 في المئة والحقيقة ان نسبة المستخدمين لا تتجاوز 8 في المئة. واوضح البيان ان التكلفة السنوية التي تترتب على المستهلك تبلغ زهاء الف دولار. وتجدر الاشارة الى ان الجزء المتعلق بمزودي خدمة الانترنت لا تتجاوز 250 دولار سنويا اما أي اكلاف اخرى تعود الى تكلفة الاتصال الهاتفي المنوط بوزارة الاتصالات. والجدير بالذكر ان تعرفة مزودي خدمة الانترنت في لبنان تبلغ نحو 20 دولار شهريا أي ما يوازي او يقل عن التعرفة المعتمدة في معظم دول العالم ومنها الاكثر تطورا وانتشارا في استخدام الانترنت علما ان مزودي الخدمة في لبنان يدفعون رسوماً للاتصال تبلغ اضعاف الرسوم المعتمدة في الخارج رغم الخفض الاخير الذي اجرته الوزارة. (**النهار والانوار** 9/ 12/ 2003)

من جهة اخرى وقعت مذكرة تفاهم بين جمعية المعلوماتية المهنية ممثلة برئيسها جلال فواز والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية ممثلة برئيسها وزير شؤون رئاسة الجمهورية السورية الدكتور غسان اللحام لتوطيد العلاقة بين لبنان وسوريا على صعيد قطاع المعلوماتية. وقد اتفق الطرفان على التعاون في المجالات الاتية: مشاركة كل طرف في المعارض التي ينظمها الطرف الاخر، تنظيم الندوات وورش العمل المشتركة، السعي لمواءمة وتوأمة قطاع الاعمال الخاص السوري اللبناني المعلوماتي، السعي لتكامل نشاطات رجال الاعمال في البلدين في مجال صناعة المعلوماتية والاتصالات، تبادل المعلومات المتعلقة بالبنى التحتية التشريعية في مجالات

المعلوماتية والاتصالات، مشاركة الطرفين في المجلات والنشرات التي يصدرها كل طرف، التعاون لتطوير قواعد ومعايير الاعتمادية للشركات والافراد العاملة في قطاع المعلوماتية والاتصالات في كلا البلدين. (المستقبل 23/ 9/ 2003)

جمعية بيروت ماراتون تنظم سباقاً دولياً ضخماً هو الاول في الشرق الاوسط.

جمعية بيروت ماراتون (BMA) منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح تسعى لجمع موارد مالية من تنظيم نشاطات ضخمة كماراتون بيروت الدولي لتمويل مشاريع خيرية وانسانية وتعتمد في تنفيذ نشاطاتها بشكل اساسي على العمل التطوعي. كانت باكورة نشاطاتها ماراتون بيروت الدولي الذي نظمته الجمعية في 19/ 10/ 2003 في بيروت، وهو ماراتون دولي من حيث الاعتراف به والمعايير المطبقة ونسبة المشاركة. يعتبر هذا الحدث الاول من نوعه في الشرق الاوسط. وقد شارك فيه 1100 عداء وعداءة من 47 دولة اضافة الى 5000 لبناني شاركوا في منافسات المسافات والفئات المختلفة. تم اطلاق الماراتون بحضور رئيس الجمهورية الذي اعطى اشارة البدء بنفسه وشارك فيه ممثل الامين العام للامم المتحدة ستيفان دي ميستورا بسباق 10 كلم وبلغت جوائز السباق حوالي 150الف دولار. وفي 5/ 11/ 2003 عقدت الجمعية مؤتمراً صحافياً في فندق راديسون مارتينيز حضره السيد ايف دوسان ممثل الامم المتحدة واللواء الركن سهيل خوري عن اللجنة الاولمبية اللبنانية ونهاد شقير رئيس الاتحاد اللبناني لالعاب القوى اضافة الى حشد من المهتمين بالالعاب الرياضية حيث اعلنت رئيسة الجمعية مي الخليل عن النجاح الكبير للماراتون وشكرت كل الجهات الرسمية والاهلية واعلنت ان الجمعية وعشية انتهاء الماراتون باشرت في وضع خطة لجعل الماراتون مناسبة سنوية والتحضيرات بدأت لماراتون 2004 واشارت الى ان ماراتون 2004 سيتضمن

مسابقات ثقافية وفكرية، واطلاق حملة زيارات لكل المناطق اللبنانية للتعريف بالماراتون ونشاطاته، اقامة ندوات ومحاضرات عن الماراتون وشروطه وقوانينه، وتنظيم حفل تكريم مركزي سنوي على شرف الاعلام الرياضي. **(الانوار والنهار 18/10/ 2003 والحياة 20/10/ 2003 والديار 6/ 11/ 2003)**

اطلاق حملة الكرامة الانسانية لمواكبة تعديل قانون العقوبات

اتفقت الهيئات المدنية التي التقت في زيكو هاوس في نشاط يواكب ورشة تعديل قانون العقوبات الجارية في اروقة اللجان النيابية، على المشاركة في حملة الكرامة الانسانية في قانون العقوبات. ومن ابرز خطوات هذه الحملة المرتقبة، اشراك الناس بواسطة الاعلام والندوات في ورشة تعديل القانون فضلا من محاورة السلطات والضغط عليها. يتألف منتدى الكرامة الانسانية في قانون العقوبات من الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، حريات خاصة، المجموعات اللبنانية ومنظمة العفو الدولية.

وقد كلف المنتدى عدة هيئات لمتابعة سير المواضيع التي تطرق اليها. واتفق المشاركون ان يتم الكشف للرأي العام عن المقترحات الجديدة حالما يتم وضعها. واشار منظمو هذا النشاط الى ان عملهم يواكب اللقاءات النيابية التي تنعقد لاعادة النظر في قانون العقوبات ولاول مرة منذ 1943.

وجدير بالذكر ان نشأة هذا المنتدى جاء كنتاج لورشة العمل التي نظمت في ايار 2003 حول الكرامة الانسانية في قانون العقوبات. **(لوريون لو جور والسفير10/ 10/ 2003 والسفير13/ 12/ 2003)**

احتفال ثقافي فني لاتحاد المقعدين اللبنانيين بمناسبة اليوم العالمي للمعوق

بمناسبة اليوم العالمي للمعوق اقام اتحاد المقعدين اللبنانيين في مطلع كانون الاول الماضي احتفالاً ثقافياً وفنياً بعنوان حقوق الانسان والاعاقة في جامعة القديس يوسف تضمن ندوتين وعروضاً سينمائية عربية وغربية.

عالجت الندوتان محورين اساسيين، الاول تضمن: الاعاقة وحقوق الانسان (المرأة والحقوق الاقتصادية، معالم التنمية..) ومحور ثاني شمل الاعلام وحقوق الانسان ودور الاعلام في تطوير حقوق الانسان والفرص للاشخاص المعوقين في لبنان وتشجيعهم للقيام بدور مباشر في صناعة الافلام وفي الاعلام.

وشارك في الندوتين خبراء واخصائيون عدة منهم: عمر رذاذ(مدير البنك الدولي في لبنان)، جون هورشيلي(اوكسفام)، الزملاء طلال سلمان وشكري انيس فاخوري وماغي فرح. (السفير 29/ 11/ 2003)

برامج حكومية ومساعدات دولية

مؤسسة فورد توزع جوائز على 11 مشروعا بيئيا في الشرق الاوسط منها اربعة في لبنان وهبت هيئة تحكيمية مستقلة تضم تسعة خبراء ومختصين بيئيين أربعة مشاريع بيئية متميزة في لبنان منحاً مالية قدرها سبعة الاف دولار اميركي لكل منها من برنامج فورد للمحافظة على البيئة لعام 2003 والذي يغطي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والاردن وسوريا..

فقد فاز بجوائز فورد كل من مشروع التنوع البيولوجي في محمية ارز الشوف الطبيعية قدمته جمعية ارز الشوف، ومشروع تخزين وحفظ مياه الامطار في الاراضي الجوفية قدمته الجمعية اللبنانية للتكنولوجيا الملائمة، ومشروع الطاقة الهوائية في

ملاحات انفا قدمه حافظ جريج من الكورة لبنان ومشروع اعـادة المياه والحيـاة الى وادي الزهراني قدمته جمعية نداء الارض.

اما الفائزين في الدول العربية فهم:

- مشروع همس الطبيعة قدمته منيرة سلمان الجلاهمة من مملكة البحرين(10الاف دولار).
- مشروع GAPS قدمته مدرسة البكالوريا (ضمن برنامج غلوب) في المملكة الاردنية الهاشمية (3 الاف دولار)
- الموقع البيئي على شبكة الانترنت قدمته جماعة الخط الاخضر الكويتية(10 الاف دولار)
- مشروع لكل ربيع زهرة قدمه مركز اصدقاء البيئة في قطر(5 الاف دولار)
- مشروع اعادة زرع نبات العرعر قدمه طارق محمد امين العباسي من مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية (9.500 دولار)
- مشروع اعداد مركز توعية وتعليم الجمهور ومرتادي كورنيش جدة بأهمية البيئة البحرية قدمته مجموعة الكشافة البحرية بجدة، المملكة العربية السعودية (9.500 دولار)
- مشروع حماية السلاحف البحرية في الخليج العربي وخليج عمان قدمته المجموعة التخصصية لحماية السلاحف البحرية-منطقة غرب المحيط الهندي من دولة الامارات العربية المتحدة (15 الف دولار)

وفي هذه المناسبة صرح المدير التنفيذي لشركة فورد الشرق الاوسط جيم بينتيندي بأنه تم اختيار المشاريع الفائزة لتغطي المجالات الاساسية الاربعة التي

يغطيها البرنامج وهي: البيئة الطبيعة والتعليم البيئي وهندسة المحافظة على البيئة والمحافظة على التراث التاريخي والثقافي. ويعد برنامج منح المحافظة على البيئة الذي يحتفل هذه السنة بمرور 20 سنة على انطلاقته الاولى جزءا اساسيا من جهود الشركة للمحافظة على البيئة. وقد تم استنباط هذا البرنامج الذي يعد الاكبر من نوعه في العالم من برنامج جوائز هنري فورد الاوروبية للمحافظة على البيئة الذي اطلق عام 1983. وخلال العشرين عاما الماضية اشركت منح فورد البيئية اكثر من 120 الف شخص ومنظمة في 60 دولة حول العالم في سعي جاد للمحافظة على البيئة وتم اطلاق اكثر من 22 الف مشروع بيئي يسعى الى حماية البيئة والمحافظة على الارث الطبيعي والثقافي.

والجدير بالذكر ان فرع منظمة WWF العالمية في الامارات يدعم برنامج منح فورد للمحافظة على البيئة كما يقدم دعما ماديا لمشاريع بيئية مختارة تعني بالبيئة الطبيعية والتعليم البيئي وهندسة حماية البيئة والحفاظ على الارث التاريخي والثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والاردن وسوريا. (النهار 17/ 10/ 2003، دايلي ستار 30/ 10/ 2003، المستقبل 31/ 10/ 2003، الانوار 24/ 11/ 2003)

جردة بمشاريع مجلس الانماء والاعمار من 1993 الى 2002

اصدرت الحكومة التي كان يرأسها سليم الحص في العام 1977 المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 31 كانون الثاني الذي قضى بانشاء مجلس الانماء والاعمار والغاء وزارة التصميم. والمجلس وفق مرسوم انشائه هو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء ويقوم بمهمات استشارية وتخطيطية وتنفيذية في كل ميادين الاعمار والانماء. تعثرت اعمال المجلس الفعلية نتيجة تجدد الاعمال العسكرية والحربية

واقتصر عمله على عدد محدود من المشاريع التي عجزت الوزارات المتخصصة عن القيام بها (التربية والاشغال العامة) حتى العام 1993، حيث كانت الانطلاقة الفعلية له حيث تم تعيين رئيس وادارة جديدة له وقد تأخر صدور مرسوم تحديد ملاكه وشروط التعاقد وسلم الرتب والرواتب حتى 1/ 6/ 1995 حيث صدر المرسوم 6789 يحدد وينظم ذلك. وقد نشرت جريدة النهار تقريراً عن اعمال المجلس للدولية للمعلومات بتاريخ 9/ 11/ 2003 تورد مجال فقرات منه:

- **مشاريع المجلس واكلافها منذ 1993 حتى 2002: (بقيمة اجمالية بلغت 11.45 مليار دولار)**

1- الكهرباء بما فيها اعادة التأهيل والمعامل والشبكات والمحطات والكابلات المطمورة (2.607.500.000 دولاراً)
2- الاتصالات: وتشمل تأهيل الشبكات وتوسيعها والشبكات الدولية والمقسمات (1.517.600.000 دولاراً)
3- التعليم العام والمهني والجامعي والمنشآت الرياضية بما فيها بناء مدارس جديدة وتوسعة القديمة واعمال الترميم وبناء المعاهد المهنية والمدينة الجامعية في الحدث والمدينة الرياضية وملعب صيدا وملعب طرابلس (1.035.300.000 دولاراً)
4- الصحة: تم بناء وتجهيز 6 مستشفيات حكومية هي: بيروت، زحلة، صيدا، الهرمل، حلبا، سبلين بتكلفة (416.300.000 دولاراً)
5- الطرق السريعة والعادية بما فيها من تأهيل للطرق الدولية الرئيسية والجسور في بيروت والضواحي الشمالية والجنوبية لبيروت ومقطع نهر الكلب (1.563.400.000 دولاراً)

6- المياه: وتشمل مياه الشفة في بيروت الكبرى وفي الشمال والجنوب وساحل كسروان وبتكلفة بلغت (684.200.000 دولاراً)

7- الصرف الصحي: وتشمل ثلاث محطات تكرير للمياه المبتذلة هي الغدير، طرابلس، الدورة وشبكات صرف صحي جديدة وتأهيل وتوسعة الشبكات القديمة بكلفة تقدر بـ (589.600.000 دولاراً)

8- النفايات: اقامة مطامر وجمع نفايات في بيروت الكبرى وتشغيل وصيانة بتكلفة (1.202.500.000 دولاراً)

9- الزراعة والري: وشملت اعادة تأهيل وزارة الزراعة والمدارس الزراعية ومشاريع ري البقاع الجنوبي والفنية ومشاريع اخرى(152.300.000 دولاراً)

10- المرافيء والمطارات: وتشمل اعادة تأهيل المطار وانشاء مدارج جديدة والتطوير والتشغيل والصيانة وسلامة الملاحة(1.309.800.000 دولاراً)

11- المباني الحكومية: وتشمل السراي الكبير، وزارة المالية ومباني اخرى(198.500.000 دولاراً)

12- الشؤون الاجتماعية(13.000.000 دولاراً)

13- ادارة المشاريع(160.000.000 دولاراً)

- **تمويل المشاريع:**

مولت الحكومات المتعاقبة المشاريع التي نفذها المجلس بواسطة القروض والهبات من الصناديق الدولية العربية بالاضافة الى مساهمتها المباشرة عبر اعتمادات تخصص للمجلس من الميزانية العامة سنويا وتحت ابواب للوزارات المختلفة وتحوّل الى حسابه.

وبلغت قيمة العقود الموقّعة نحو 6.6 مليارات دولار يشكل التمويل الخارجي منها 5077 مليون دولار منها 713 مليون دولار هبات (10.8٪) و2128 مليون دولاراً قروض ميسرة(32.2٪) و2236 مليون دولار قروض مختلفة(34٪) و1532 مليون دولار مساهمة الدولة اللبنانية (23٪). ولا تقتصر مشاريع الاعمار على 6.6 مليارات دولار المشار اليها بل يضاف اليها المشاريع التي نفذت لصالح الوزارات وبتمويل من اعتمادات خصصت لها(وزارة الاشغال، وزارة الطاقة والمياه، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، مجلس الجنوب، مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، صندوق المهجرين) مما يرفع كلفة مشروع الاعمار الى نحو 12 مليار دولار اميركي.

- **ملاك المجلس ونفقاته :**

حدد المرسوم رقم 6789 في 1/ 6/ 1995 شروط التعاقد وسلسلة الرتب والرواتب وتم توزيع العاملين والبالغ عددهم 270 موظف على 7 فئات وتتدرج الرواتب من 346 الف ليرة الى 1.085 مليون ليرة. وتخضع هذه الرواتب الى اضافتين الاولى وهي بدل الانتاجية تقتطع من ميزانيات المشاريع المنفذة (بنسبة 1٪ منها) وتوزّع على العاملين والثانية بدل الساعات الاضافية. ومع هاتين الاضافتين ترفع قيمة الرواتب بحيث تتدرج من 988 الف ليرة الى 13.6 مليون ليرة شهرياً. (**النهار** 9/ 11/ 2003)

عرض لنشاطات الهيئة العليا للاغاثة في 2003

قدم اللواء يحيى رعد في نهاية تشرين الاول الماضي جردة بالاعمال والملفات الاساسية التي تعالجها الهيئة وتتعلق باصلاح انزلاقات الطرق وازالة التعديات

وتنظيف مجاري الانهر وتعويض الاضرار الخاصة، وملف التعويضات للحافلات العمومية العاملة بالمازوت.

اشار رعد الى النقاط التي تتحكم بعمل الهيئة، وهي ان الهيئة تنفذ الاعمال الطارئة والمتصفة بالضرورة الملحة والعجلة بناء على طلب الوزارة المختصة وبالتنسيق الكامل معها ولمدة محدودة استناداً الى قرار مجلس الوزراء، ولا يمكنها اطلاقاً ان تحل مكان الوزارة حيث تبقى الاخيرة لديها الرؤية الشاملة والمتابعة. لكن الهيئة يمكنها اختصار مهل الروتين الاداري ولا يمكنها البتة اختصار المهل اللازمة فنياً. واكد انه ليس لدى الهيئة اعتمادات مفتوحة بل تعمل بالتنسيق مع الوزارة المعنية وضمن الاعتمادات المتوافرة او الممكن توفرها لاحقاً، وانه منذ العام 1997 يتغذى حساب الهيئة من خزينة الدولة (باستثناء مشروعين نفذا بهبات قيمتها نحو 3.5 ملايين من الدولارات. واستعرض رعد ابرز الملفات قائلاً:

1- **انزلاق الطرقات:** كشفت الهيئة ميدانياً على نحو 350 موقعاً وتبين ان الحاجة الملحة لاصلاح نحو 225 موقعاً في جميع المناطق اضافة الى بعض اقنية الري، وتم ترسية التلزيم لـ207 مواقع منها ما انجز وآخر قيد الاشغال. وقد تطلب اجراء دراسة جيولوجية واجراء تحاليل للتربة لنحو 70 موقعاً. وبلغت قيمة العقود الموقعة وعددها 207 مبلغ 12.421 مليار ليرة، كما تم ايضاً تلزيم 17 موقعاً بقيمة تقريبية 1.741 مليار ليرة (ولا يدخل هنا تكلفة الدراسات والاشراف)، اضافة الى فتح بعض الطرق للمناطق الزراعية ورفع ركام الاتربة بكلفة 100 مليون ليرة.

2-**الاغاثة العاجلة:** تم تأمين الاغاثة العاجلة خلال ايام العاصفة من مواد غذائية ومساعدة سكنية للمشردين وتأمين المحروقات بواسطة محافظتي البقاع والجنوب وبلغت تكلفتها نحو 250 مليون ليرة.

3-**ازالة التعديات:** بدأ العمل في حزيران وقد استخدمنا اكبر عدد ممكن من الورش وقد تم الانتهاء من تنظيف الانهر وروادفها بنسبة 95٪ بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه التي تحدد الاماكن الواجب تنظيفها او توسيعها ويجري العمل حالياً وخلال اسبوعين كحد اقصى لتنظيف بعض مجاري السيول الشتوية واستكمال تنظيف الانهر بالتنسيق مع قيادة الجيش ووزارة الطاقة.

4-**تعويض الاضرار:** استدركت الهيئة امكان عدم تحويل المبلغ باكمله دفعة واحدة فطلب من فرق مسح الاضرار في الجيش تبويبها وفق نوعية الضرر حتى نتمكن من الدفع من دون تمييز بين المناطق ووفق تدفق السيولة.

5-**استبدال المحركات:** تسلمت الهيئة ضمن الفترة المحددة في قرار مجلس الوزراء 3587 طلباً عن تعويض الحافلات والبيك آب العمومي تبلغ كلفتها 25 مليار ليرة و2513 طلباً عن تعويض للحافلات والبيك آب الخصوصي تبلغ تكلفتها 19 مليار ليرة. وتم دفع مبلغ 15 مليار ليرة لاصحاب الآليات العمومية حتى تموز الماضي، ولكنه توقف لعدم توافر السيولة واستؤنف الدفع في تشرين الثاني.

6-**ملف الزيت:** تم تسلم نحو 55.500 الف تنكة اعيد منها 4.500 تنكة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الصحية المعتمدة والمقررة (يجري دفع ثمن الكميات المتسلمة نهائياً دون أي تأخير والهيئة مستمرة في تسلّم باقي الكميات).

7-**تدعيم ابنية الناعمة:** هناك نحو 500 عائلة جميعاً من الطبقة المعوزة ووضعت مدخراتها كاملة في هذا المشروع الخاص لتأمين المسكن لها، وعلى اثر انهيار بنايتين ادى الى وفاة اشخاص عدة وحفاظاً على السلامة العامة فقد تم الكشف الفني والاختبارات على كافة المباني الاخرى في المشروع فأظهر ضرورة اخلائها لتدعيمها. ولما كانت هذه الحالة خلقت مشكلة اجتماعية لعدد كبير من العائلات وبناء على قرار مجلس الوزراء، تقوم الهيئة بتدعيم هذه الابنية جميعها بكلفة حوالي 3.5 ملايين من الدولارات اضافة الى كلفة الاشراف على نفقة المالك. (المستقبل 28/ 10/ 2003)

برنامج الامم المتحدة لاعادة التأهيل في المناطق المحررة: يستقطب فقط 2.7 مليون دولار منذ الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اطلق برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار -برنامج اعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في جنوب لبنان- بموازنة دعم اولية مقدارها مليونا دولار تم تغطيتها مناصفة بين المجلس والبرنامج وقد ارتفعت الميزانية الى نحو 2.7 مليون دولار، مع التقديمات التي منحتها هولندا (300 الف دولار)، والسفارة البريطانية(100 الف دولار)، ومؤسسة اغفند 300 الف دولار.

وقد ركز البرنامج تدخلاته خلال فترة التشغيل الاولية وضمن الموارد المتاحة في المنطقة المحتلة سابقا ضمن اقضية: صور، بنت جبيل، مرجعيون وحاصبيا وخصوصا في مجال التعاونيات والبلديات واقامة مشاريع زراعية اضافة الى تدريب الشباب والمساعدة في عملية نزع الالغام.

وشمل البرنامج الذي ينهي اعمال المرحلة الاولى في منتصف العام 2004 التدخلات التالية:

- دعم انشطة توليد الدخل وتنمية المشاريع الصغيرة. يستهدف هذا الجزء من المشروع نحو 500 صاحب مشروع محتمل ويشمل التدريب على تنمية المشاريع وتأمين الخدمات الاستشارية واقامة صندوق دائر للقروض الصغيرة. وحتى اليوم لقد تم تدريب 48 تعاونية على التنمية الاقتصادية والتخطيط للمشاريع ذات القروض الصغرى والتطبيق والمراقبة، فضلا عن اقامة صندوق دائر في نحو 15 تعاونية.
- دعم بناء القدرات المحلية. يركز هذا الجزء من المشروع على تنمية قدرات التعاونيات والبلديات فضلا عن تطبيق مشاريع منتجة على المستوى المحلي. حتى اليوم تم تدريب 48 تعاونية (69 ممثلا) ونحو 40 بلدية. كما تم تنفيذ 28 مشروعا تطبيقيا معظمها له طبيعة زراعية، مثل دعم تربية النحل، اقامة المزارع وشراء الجرارات الخ... مع التعاونيات، والبرنامج الان في طور تنفيذ لحو 20 مشروعا محليا صغيرا مع البلديات. واعد المشروع خرائط 38 بلدية واكمل مسح 19 قرية مسحا اقتصاديا واجتماعيا كاملا.
- تحفيز الشباب وانشطة اعادة الدمج. تركز الانشطة على التدريب وانشاء النوادي الشبابية وتنظيم المخيمات وتطبيق انشطة تطوعية محلية على المستوى المجموعة. حتى اليوم تم تنظيم 31 نشاطا للشباب كما انتهى تدريب المنسقين والمتطوعين والقادة المحليين وتم تطبيق نحو 20 مشروعا في القرى المختلفة.

- نظام ادارة المعلومات. يتم وضع اللمسات الاخيرة على قواعد بيانات قطاعية تشمل مختلف المسائل والقطاعات، سوف تنشر في صفحة البرنامج على الانترنت.
- ذ. تم تقديم المساعدة التقنية الى المكتب الوطني لنزع الالغام، كما انتهى مشروع لزرع الاشجار في المناطق المنزوعة الالغام في حاصبيا وبيت ياحون وهو حاليا في طور التطبيق في الطيري وابل السقي.

وقد شارك في دعم البرنامج كل من الاغفند، السويد، المملكة المتحدة، النروج، هولندا، بنك الموارد، شركة سيسكو، برنامج الامم المتحدة الانمائي، متطوعو الامم المتحدة، الـ UNMAS، مجلس الانماء والاعمار، وزارة الشؤون الاجتماعية، التعاونيات والبلديات في المنطقة. وتبلغ الموازنة الاجمالية للبرنامج نحو 3278000 دولار. (المستقبل 27/10/2003)

مجلس الانماء والاعمار يوقع عقد برنامج اقراض للمشاريع الصغيرة مع المجموعة

تم توقيع عقد تعاون بين مجلس الانماء والاعمار والجمعية اللبنانية للتنمية – المجموعة– بقيمة 1.2 مليون يورو لدعم المشاريع الصغيرة في حضور رئيس المجلس المهندس جمال عيتاني وممثلة عن الاتحاد الاوروبي -ممول الهبة المقدمة- ونائبي رئيس مجلس الانماء والاعمار كريم يزبك وهشام ناصر. ألقت المسؤولة عن صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى بعثة المفوضية الاوروبية السيدة ميريام بيكار كلمة اكدت فيها ان هدف الصندوق هو تخفيف الفقر لدى شرائح اكثر عوزا والمساعدة في خلق فرص عمل ودعم العاملين في المؤسسات الصغيرة.

وذكرت ان صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو من اهم المشاريع التي تقوم بتنفيذها المفوضية الاوروبية بهدف خلق فرص عمل وتنمية المجتمع المحلي وأشارت الى ان قيمة القرض والبالغة 1.2 مليون يورو يجب ان تصرف خلال عام واحد والا تتعدى قيمة القرض الواحد الممنوح الى افراد او مجموعات صغيرة تحمل مشاريع تجارية قابلة للتحقيق مبلغ 7.5 ملايين ليرة لبنانية.

واعلن عيتاني من جهته ان مشروع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يحتضنه مجلس الانماء والاعمار حاليا يجري العمل لإنشائه كصندوق مستقل للتنمية في لبنان وذلك بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي الذي يدعم ويمول برنامج الصندوق من الهبة المقدمة للدولة اللبنانية وهي بقيمة 25 مليون يورو اضافة الى ستة ملايين يورو مساهمة من الحكومة اللبنانية.

واوضح ان قيمة القرض ملياري ليرة لبنانية سيقدم الى الجمعية اللبنانية للتنمية والتي بدورها سوف تتولى ادارة خط تسليف مباشر لتقديم خدمات وقروض ميسرة متوسطة وطويلة المدى لتعزيز ودعم نشاط المواطنين في مؤسساتهم الصغيرة ولتحفيز الهيئات الاهلية المشاركة الفاعلة في هذا البرنامج. وختم العيتاني قائلاً ان للصندوق مشاريع صغيرة اضافية قيد التحضير ينوي تنفيذها في باقي المناطق اللبنانية.

ثم ألقى بيار قبطي كلمة الجمعية اللبنانية للتنمية اشار فيها الى ان عمل المجموعة يشبه عمل المصارف والبعض يطلق عليها اسم بنوك الفقراء، وأضاف ان مؤسسات القروض الصغيرة لا تتوخى الربح لذلك يجب ان يكونوا حريصين بسياستهم الاقراضية. **(السفير والديار والانوار ولوريان لوجور ودايلي ستار 22/10/2003)**

* من ناحية اخرى، وفي اطار الخطة الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الاوروبي ولبنان، باشر مجلس الانماء والاعمار بصرف المبالغ العائدة لبلديتي مشمش وعيترون المستفيدتين من مكون التنمية المحلية في مشروع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الممول بموجب هبة من الاتحاد الاوروبي بقيمة 300 الف يورو للبلديتين. كذلك وقع رئيس المجلس مذكرتي تفاهم مع بلدية عيناتا –قضاء بنت جبيل وتجمع بلدات الطيري ورشاف وصربين يمنح الاتحاد الاوروبي بموجبها300 الف يورو لبلدية عيناتا و300 الف يورو لتجمع البلدات المذكورة لتنفيذ مشاريع انمائية وبنى تحتية.

كما تم ايضاً توقيع مذكرة تعاون وتنسيق بين تجمع المهنيين والتقنيين في لبنان وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتسهيل عملية فتح القروض. وبموجب هذا الاتفاق سوف يتم تسهيل قبول طلبات القروض التي تقدم من المنتسبين الى تجمع المهنيين والتقنيين للهيئة الاقراضية الوسيطة المتعاقدة مع الصندوق. ويمكن للمنتسب الى التجمع من محافظتي الشمال والجنوب التقدم بطلب قرض يتراوح قيمته بين 7.5 ملايين و30 مليون ليرة. (المستقبل 2003/10/18، النهار 2003/10/21 و2003/12/10، الانوار 2002/11/11، السفير 2003/12/12)

نتائج التقييم الفني لمشروع التنمية المجتمعية التابع لمجلس الانماء والاعمار

جرى فض العروض المالية لمشروع التنمية الاجتماعية التابع لمجلس الانماء والاعمار للمحاور الوطنية الرئيسية الثلاث (الجندر – الاعاقة – الشباب والاطفال) نهار الجمعة الماضي الواقع في 12 كانون الثاني في مقر مجلس الانماء والاعمار وبحضور الاطراف التي تأهلت للتلزيم (باستثناء مؤسسة الحريري).

وخلال الجلسة تم الكشف عن نتائج التقييم الفني للعروض التي جاءت كالآتي تقريباً.

الاعاقة:

- جمعية الشبيبة للمكفوفين/ اتحاد المقعدين اللبنانيين / الجمعية اللبنانية لتثلث الصبغي 21 / جمعية غوث الاطفال السويدية (79.50 نقطة)
- جمعية اركانسيل (78 نقطة)

النوع الاجتماعي (جندر):

- مؤسسة الحريري (81.96 نقطة)
- مركز الابحاث والتدريب حول قضايا التنمية/ مؤسسة رينيه معوض/ مؤسسات الامام الصدر (81.50 نقطة)
- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان / Ricerca / مؤسسة فرح الاجتماعية (76 نقطة).

الشباب والاطفال:

- مؤسسة رينيه معوض/ جمعية اركانسيل/ جمعية انماء القدرات في الريف (80.20 نقطة).
- لجنة الامداد الخيرية الاسلامية/ مؤسسة الشهيد/ جهاد البناء/ الجمعية الخيرية لمساعدة الجرحى ومعوقي الحرب في لبنان (78 نقطة).
- الجمعية الاسلامية للتخصص والتوجيه العلمي (76 نقطة).

من جهة اخرى وبعدما انجز الخطوات التحضيرية اللازمة، قام المجلس باطلاق المناقصة لتلزيم الهيئات الاهلية الوسيطة في البرنامج التنموي المناطقي، في حضور ممثلين عن 35 جمعية اهلية من المناطق اللبنانية كافة اجتمعوا في مقر المجلس. ويهدف هذا البرنامج الى تقديم خدمات اجتماعية اساسية اضافة الى تطوير مهارات وقدرات الفئات المستهدفة لتحسين مصادر دخلها، وتستفيد من خدمات البرنامج نحو 350 قرية وبلدة ومدينة، وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج نحو 12 مليون دولار اميركي ستنفق خلال فترة 3 سنوات.

اطلاق مشروع لتنمية القدرات التخطيطية للبلديات بدعم الاتحاد الاوروبي.

اطلق مشروع دعم للبلديات بتمويل من الاتحاد اوروبي برعاية وزير التنمية الادارية كريم بقرادوني وسفير الاتحاد الاوروبي باتريك رينو وذلك في القصر البلدي في ذوق مكايل في 11/ 11/ 2003 حضر مؤتمر اطلاق المشروع ممثلين عن 144 بلدية من مختلف المناطق اللبنانية.

وفي المناسبة اوضح السفير الاوروبي إن المشروع يوفّر للبلديات خطط مبسطة للتنمية المحلية تندرج في اطار رؤية شاملة للمستقبل وفقاً لاولويات كل بلدة. ويساعد المشروع على تطوير وسائل الاتصال وتحسين مشاركة السكان والمجتمع المدني في الحياة المحلية.

من جهته اعلن الوزير بقرادوني انه لا مركزية ادارية ولا حياة ديمقراطية خارج البلديات وان ممارسة حق المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد تبدأ على مستوى السلطات المحلية لتنتشر على مدى كل الوطن. من جهته ممثل الاتحاد الدولي للمدن المتحدة الخبير بشير عضيمي قدم عرضاً تفصيلياً عن المشروع

والاساليب الواجب اعتمادها لتنفيذه بشكل سليم. ويستفيد من المشروع الذي تبلغ قيمته 3.5 ملايين يورو 144 بلدية بالاضافة الى 47 قرية لا يوجد فيها بلديات.

ويشكل المشروع جزء من هبة مقدارها 38 مليون يورو قدمها الاتحاد الاوروبي لدعم مشروع يشرف على تنفيذه وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية. (**المستقبل** 27/ 9/ 2003، **السفير والمستقبل** 12/ 11/ 2003)

...ومساعدات بيئية اوروبية جديدة عبر مشروع لايف(LIFE)

زار رئيس المديرية العامة للوحدة البيئية في الاتحاد الاوروبي برونو جوليان لبنان لمناقشة اهداف وتوجهات مشروع لايف.

يقوم مشروع لايف (LIFE) التابع للاتحاد الاوروبي حالياً بدعم تنفيذ 8 مشاريع ذات طابع انمائي وبقيمة اجمالية تبلغ 3 ملايين يورو. ويركز مشروع لايف بشكل اساسي على التنمية الادارية في مجال البيئة. واشار جوليان الى ابرز 3 مشاريع يتم دعمها حالياً وهي المساعدة في نشر المعلوماتية البيئية والثانية دعم وزارة البيئة مادياً للعمل بشكل اكثر فعالية واعادة النظر بالقوانين البيئية وضمان توافقها مع القوانين الاوروبية. اما المشاريع الاخرى فتتناول ثلاثة منها التنمية المستدامة في مناطق لبنانية واخرها مسالة التلوث الصناعي. اما المشاريع الاخرى فهي على علاقة بموارد اخرى. 3 منهم يتناولون التنمية المستدامة للمناطق. وموضوع التلوث الصناعي كان ايضاً من ضمن المشروع. (الديلس ستار ولوريون لوجور 6/ 12/ 2003)

مساعدات جديدة من وكالة التنمية الدولية الامريكية لـ21 هيئة اهلية.

تتابع مجال رصد الهبات التي تقدمها وكالة التنمية الدولية الاميركية لعدد متزايد من الهيئات غير الحكومية وقد توزعت الهبات خلال نهاية السنة الماضية على الشكل التالي:

- الجمعية الاهلية لضمان حياة الطفل في لبنان ASCAUVEL: لتجهيز صف جديد في مدينة الطفل التي تعمل لبناء قدرات 65 طفلاً ومهاراتهم اضافة الى تأهيل اجزاء من المبنى وتأمين معدات سمعية وبصرية تعليمية جديدة وتحسين النشاطات الداخلية والخارجية المتوفرة للمركز.
- جمعية المساعدات الانسانية الخيرية في جب جنين لتجهيز مستوصف خيري لتوفير الخدمات لاهالي بلدة جب جنين والقرى المجاورة في البقاع الغربي.
- جمعية الخدمات الانسانية والاجتماعية في الشمال لتطوير الخدمات التي يوفرها المستوصف التابع للجمعية في حلبا والقرى المجاورة في عكار.
- المؤسسة المسيحية للمكفوفين في الدكوانة لبناء اول مركز يوفر التدريب على الكمبيوتر للمكفوفين في لبنان.
- الجمعية اللبنانية لمتحف الحياة البرية والبحرية لتطوير متحف الجمعية في صور ليصبح مركزاً سياحياً بارزاً لجذب السياح.
- المركز الوطني للتنمية والتأهيل في عبيه لتأهيل مركزه ولتطوير قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة ولتوفير التدريب المهني لهم.
- جمعية مار منصور دي بول في لبنان لتحسين الانتاج في مركز تحضير المأكولات الخيري في قرنة شهوان بغية خلق فرص اوسع للعمل ودعم لنشاطاتها الخيرية الاخرى.

- جمعية شباب ضد المخدرات لاصدار الكتيبات لتعميم التوعية في كل المجتمع اللبناني ضد المخدرات والادمان.
- مؤسسة العرفان لتوسيع وتطوير الخدمات التي يوفرها مستشفى العرفان الخيري في السمقانية لاهالي القرى في الشوف وصيدا والنبطية وحاصبيا والبقاع الغربي وجزين.
- جمعية الخدمات الاجتماعية في طرابلس لانشاء قسماً لمعالجة الامراض النفسية في مركزها الذي يوفر الخدمات لطرابلس، عكار وجبيل.
- المؤسسة الصحية للطائفة الدرزية لتطوير قسم معالجة الامراض السرطانية في مستشفى عين وزين لتوفير الخدمات للمرضى في الشوف، عاليه، بعبدا، حاصبيا والبقاع الغربي.
- جمعية تجار النبطية لتجهيز قاعة الاجتماعات العامة لجذب وتشجيع النشاطات الاحترافية والثقافية والاجتماعية والرياضية في مدينة النبطية.
- جمعية نساء مستوصف لحفد الخيرية لتجهيز قسم الاشعة في المستشفى الخيري الذي سوف يوفر الخدمات لستة عشر قرية في جبيل.
- جمعية الخدمات الخضراء لتحسين اقسام الادارة وتطبيق البرامج لنشر التوعية البيئية والاعمال البيئية السليمة في المجتمعات المحلية.
- مؤسسة فرح الاجتماعية لانشاء مركز للمعلوماتية في منطقة صوفر وذلك لتوفير الخدمات والعمل على الكمبيوتر بكلفة متدنية بالاضافة الى توفير التدريب للاهالي في ثماني قرى.
- مستشفى بيت شباب لتجديد قسم العلاج الفيزيائي وتوسيع الخدمات في غرفة الطوارىء والعمليات بالاضافة الى القسم الطبي.

- جامعة هايكازيان لتطوير خدمات توفير وتبادل المعلومات للطلاب اللبنانيين عبر انشاء مكتبة الكترونية.
- جمعية التنمية الثقافية والاجتماعية في الغازية لتأهيل منشآتها وتطوير خدمات مدرستها الخيرية.
- جمعية العطاء الانساني لتحسين مستوى المعيشة في دار الايتام في طرابلس.
- مؤسسة المحبة والعطاء لتحسين مستوى المعيشة لكبار السن في مركزها في النبعة في بيروت.
- مجلس الدامور الثقافي لتجهيز مكتبة للسكان وللعائدين الى الدامور والقرى المجاورة. (الانوار والسفير 3/ 9/ 2003 والمستقبل 3/ 10/ 2003).

مساعدات يابانية جديدة لهيئات اهلية ومحلية باكثر من 715.278 دولاراً اميركياً وزعت السفارة اليابانية في نهاية العام الماضي مساعدات لهيئات محلية او اهلية وعلى دفعات تجاوزت قيمتها مليون دولار على النحو التالي:

- بلدية درعون (79.117 دولارا) لتجهيز مستوصف طبي انشأته البلدية بعيادة لطب الاسنان وجهاز (ultrasound)بالاضافة الى معدات وتجهيزات طبية اخرى.
- بلدية كفرحونة (19.000 دولار) لشراء جرار من طراز بوبكات للقيام باعمال البلدية المختلفة كتنظيف الطرقات ومجاري المياه، ازالة الثلوج وفتح طرقات زراعية.
- بلدية جزين (35.413 دولاراً) لشراء 3 خزانات للمياه وعدة للري.
- بلدية بشري لتنمية السياحة في منطقتي الارز وقاديشا.

- لجنة الامهات في لبنان/ فرع قضاء عاليه افتتاح مركز التصوير الشعاعي في مدينة عاليه للكشف المبكر على سرطان الثدي.
- بيت القديس جاورجيوس – الاشرفية (38.800 دولار) لشراء 40 سريراً كهربائياً متطوراً من اجل تأمين راحة افضل للمسنين.
- مستشفى النجدة الشعبية اللبنانية (79.610 دولار) لتجهيز قسم العناية الفائقة التابع للمستشفى.
- الجمعية اللبنانيةللتنمية والثقافة (77.252 دولاراً) لتمويل مشروع تجهيز مركز التدريب المهني التابع لجمعية التلال الكائن في قرية معاد- جبيل بمعدات مطبخ وغسالات.
- جمعية العناية بالطفل والام (48.980 دولاراً) لتجهيز جناح التوليد بجهازين لحضانة المواليد المبكرين ولشراء معدات طبية اخرى.
- مركز مار سمعان (79.900 دولاراً) لبناء خزان لتجميع مياه الامطار في فصل الشتاء لاستعمالها لاحقاً لسد حاجات ميتم مار سمعان خلال ايام الشح.
- مركز الرعاية الدائمة في الحازمية (43.650 دولاراً) لتزويده بجهاز طبي متطور يؤمن للمختبر القدرة على القيام بتحاليل دم اكثر دقة بالنسبة لامراض السكري والتلاسيميا وغيرها.

اربع هبات بقيمة اجمالية قدرها (258.215 دولاراً)

- مؤسسة الاب عفيف عسيران لتجهيز مشغل ميكانيك عام ومشغل ميكانيك السيارات التابع لها.

- مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية لتجهيز مستشفى التأهيل الطبي التابع لها بمولد كهرباء يعمل على الديزل.
- جمعية انت اخي مساعدة لشراء حافلة مجهزة خصيصاً لنقل المقعدين.
- مركز دير الاحمر الصحي مساعدة لاستكمال طبقته الثالثة.

اربع هبات بقيمة اجمالية بلغت (240.760 دولاراً) لـ:

- مستشفى تنورين الحكومي لتجهيز قسم الاشعة.
- جمعية مار منصور دي بول لتجهيز المستوصف الطبشصي بآلات مراقبة ترقرق العظام.
- المدرسة الثانوية الانجيلية الارمنية في عنجر لتزويد المدرسة بجهاز تدفئة.
- جمعية رابطة انعاش القرى في صور لاستكمال المجمع الرعائي لذوي الحاجات الخاصة التابع لجمعية الانعاش في برج الشمالي في صور.

...وهبة لتأهيل قصر الاونيسكو بقيمة 418.349 دولاراً

قدم السفير الياباني توكوميتسو موركامي في تشرين الثاني الماضي هبة لتجهيز قصر الاونيسكو بمعدات سمعية وبصرية بقيمة 418.349 دولارا اميركيا، واشار السفير الياباني خلال حفل التوقيع على الهبة الى ان الهبة المقدمة ستشمل تجهيزات لقاعات العرض، معتبرا ان وصاية وزير الثقافة على قصر الاونيسكو، ستساهم في لعب دور لاقامة المزيد من النشاطات الثقافية في لبنان.

وتأتي هذه الهبة ضمن سلسلة هبات قدمت اخيرا للمؤسسات الرسمية استفادت منها كل من: وزارة الثقافة - ادراة المسرح والسينما - المتحف الوطني، الجامعة اللبنانية، الكونسرفاتوار الوطني، المديرية العامة للآثار.(النهار 12/11/2003)

مساعدتين المانيتين لقرى الاطفال وتعاونية في حاصبيا في اطار برنامج مساعداتها للهيئات الاهلية قدمت السفارة الالمانية هبتين جديدتين للهيئتين التاليتين:

- تعاونية الفرديس الزراعية – قضاء حاصبيا (15.000 دولاراً) لشراء معدات زراعية وسيارة مجهزة مع خزانات.
- جمعية قرى الاطفال اللبنانية SOS – مكلس تقدمة معدات خياطة لمشروع خياطة للنساء الارامل.

(الديلي ستار1/ 11/ 2003، الانوار30/ 11/ 2003 والسفير1/ 12/ 2003)

من جهة اخرى، صرح مدير مكتب الوكالة الالمانية للتعاون الفني في لبنان فرنك كيلوس انه منذ فتح المكتب في بيروت من 8 سنوات اي في كانون الاول 1995، زاد عدد العاملين فيه الى 6 خبراء المان و5 لبنانيين. وينفذ المكتب الآن 5 مشاريع للتدريب المهني منها ادخال نظام التعليم المزدوج في لبنان عموماً وايضاً في جنوب لبنان والتدريب المستمر للاساتذة والتعليم التكميلي لاعداد العمال والمايستر في تقنيات المعادن والسيارات والكهرباء وتحديث مناهج الكيريكولوم BT المهنية. **(المستقبل18/ 9/ 2003)**

اطلاق مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية: المؤسسات الرسمية من ابرز المستفيدين ابصرت مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية النور في 19 تموز الفائت، واتخذت من احد الابنية المطلة على ساحة رياض الصلح مركزاً لمتابعة اعمالها بعدما كان الوليد اعلن رغبته في تأسيسها في 16 تموز 2003 في ذكرى اغتيال جده الرئيس الصلح.وتتلخص اعمال المؤسسة بالآتي:

- دعـم المؤسـسات والجمعيـات المعـترف بهـا رسميـاً في لبنـان والـتي تعنـى بالامور الانمائية والانسانية.
- مساعدة الايتام والمعوقين والمحتاجين وتأهيل الاحداث والمدمنين مباشرة او عبر دور الرعاية.
- دعم المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وكليات وجامعات وتمويـل مشاريع وبرامج ثقافية وتعليمية.
- دعم القطاعات ذات المنفعة العامة وتمويل مشاريع انمائية.
- تقديم منح دراسية وجامعية ومساعدات ماليـة في اطـار البحـوث العلميـة والطبية.

وابـرز المـستفيدين مـن خـدمات المؤسـسة، الهيئـات الرسميـة والخاصـة والمؤسسات والجمعيات ذات المنفعة العامة.

وبمناسبة افتتاح مقر المؤسـسة عقـد الامـير الوليـد مـؤتمراً صـحافياً في مبنـى المؤسسة حضره نائب رئيس المؤسسة ليلى الصلح حمادة والمسؤول الاعلامـي امجـد شاكر ونقيبا الصحافة والمحررين محمد بعلبكـي وملحـم كـرم والمـدير العـام للنهـار جبران تويني ورئيس شركة الجنوب للاعمار رياض الاسعد ورئيس المـؤتمر الـشعبي اللبنـاني كمـال شـاتيلا ورؤسـاء تحريـر الـصحف وممثلـو وسـائل الاعـلام المرئـي والمسموع والمكتوب وفريق عمل المؤسسة.

استهل الوليد كلمته بالقول: نجتمع اليوم لاطلاق مـشروع مهـم اعلنـاه منـذ فترة لكن الاوضاع العامة لم تسمح لنا بمباشرة العمل فيه. وبعد التنسيق مع الـسيدة الصلح توافقنا على ان تكون ممثلتي الشخصية في لبنان والممثل الرسمـي للمؤسـسة تجاه الحكومة، وقررنا ان نطلق نشاط المؤسسة ونشرح اهدافها والآمال المرجوة منها

موضحاً ان التمويل سيكون مني شخصياً ومن المملكة العربية السعودية، ويتوزع عملنا على مستويات عدة: انمائية وتربوية وصحية واجتماعية. وسيدير عبد السلام مريني الشؤون الاجتماعية، على ان يهتم مفيد جذولي بالناحية الصحية. واتوقع ان تحتل المؤسسة موقعاً قوياً في لبنان، وستكون الادارة منوطة في شكل مطلق بالسيدة الصلح".

اضاف:"قد نُسأل لماذا الآن نطلق المؤسسة؟ وسأجيب اننا منذ زمن طويل ندعم لبنان وننفذ مشاريع انمائية، لكن في الاعوام الاخيرة ازدادت الطلبات من كل المناطق ورأينا ان دعم بعض الجمعيات والهيئات الاهلية لم يعد يكفي، لذا قررنا انشاء مؤسسة انسانية لتأمين ديمومة العمل على كل الاراضي اللبنانية. نحن ننطلق من اسس واضحة: لا تمييز دينياً او طائفياً او مناطقياً، وهويتنا لبنانية بحتة. ويا للأسف، لا يزال لبنان، شئنا ام ابينا، يعاني مرض الطائفية، و من المهم ان يغطي نشاطنا مناطق صيدا وصور والشمال والجنوب وعكار وطرابلس".

حول امكان فتح فروع للمؤسسة في المناطق اجاب الوليد:"ثمة جوانب تنفيذية سنبحثها في المستقبل، ولكن لا ارى داعياً لفتح مكاتب في المناطق. ستتعاون مع الجمعيات من كل انحاء لبنان لدعم نشاطها انطلاقاً من مقرنا في ساحة رياض الصلح، لذا انشأنا المؤسسة ودعمناها بكل طاقتنا لتنوع اعمالنا الانمائية والتربوية والصحية، فالعبرة ليست في التوسع بل في الانتاج".

واخيراً افاد الامير الوليد "ان الهيئات الرسمية ستكون من ابرز المستفيدين من خدمات المؤسسة، و"بأنه في الماضي اطلقنا مشاريع، ويا للأسف العديد منها لم يرى النور. لكننا اخذنا العبر وسنكون حرصاء على الانفاق المالي للتأكد من ان كل ليرة ستذهب حتماً لمصلحة الشعب اللبناني". (النهار 3/12/2003)

تعزيز مشاركة الاولاد عنوان الاتفاق بين مؤسسة الحريري واليونيسف

وقع ممثل منظمة اليونيسيف في لبنان ايكرم بيريردنش والنائب بهية الحريري اتفاقاً للشراكة بين المنظمة والمؤسسة في اطار اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها لبنان عام 1991.

ويهدف الاتفاق الى تدريب الاولاد على نشر مبادىء اتفاقية حقوق الطفل انطلاقاً من خطة عمل يعملون على تنفيذها فيكونون في الوقت عينه متلقين ومدربين على حقوق الطفل. وسيقوم الاولاد بنشر بنود الاتفاقية ومبادئها بانفسهم وبمساعدة منسقات المجالس البلدية للاولاد.

اما مؤسسة الحريري فستسعى لتوفير المناخ الذي يؤهل التلاميذ لاستيعاب منهج التدريب على الديمقراطية ومعرفة حقوقهم. ويستند الاطار العام للمشروع على مبدأ مشاركة الاولاد الذي اتخذته القمة العالمية للطفولة شعاراً لها.
(النهار24/ 11/ 2003، النهار في 25/ 11/ 2003 ولوريون لو جور 25/ 11/ 2003)

...واتفاق مع منطقة ايطالية لتطوير الحرف

وقعت رئيسة لجنة التربية والثقافة النيابية بهية الحريري ورئيس منطقة بافيا الايطالية البروسوفور سيلفيو باريتا العقد التنفيذي لبروتوكول التعاون الذي جرى التوصل اليه قبل شهرين بين مؤسسة الحريري – صيدا ومنطقة بافيا، ويتعلق بمركز تمكين المرأة اناملنا التابع للمؤسسات والتعاون في مجال الحرف والارتيزانا والصناعات اليدوية التراثية. **(راجعه مجال عدد 19)**

اتفاق شراكة بين مؤسسة الصفدي والاونيسكو لردم الهوة الرقمية

وقعت منظمت الاونيسكو ومؤسسة الصفدي اتفاق شراكة في اطار مشروع ردم الهوة الرقمية الذي تنفذه الاونيسكو بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي

من اجل تحسين استخدام المعلوماتية في المدارس الرسمية. ينص اتفاق التعاون على نشر ثقافة المعلوماتية من خلال تطبيق المناهج الجديدة في لبنان والتي اعتُمدت منذ عام. وجدير بالذكر ان طلاب المدارس الرسمية لم يتمكنوا من تقديم الامتحانات في مادة المعلوماتية لان وزارة التربية قررت تعليق هذه المادة الى ان يتم الاعداد الجيد لذلك. وتساهم مؤسسة الصفدي عبر هذا الاتفاق في المشروع الذي سبق ان اطلقه مكتب الاونيسكو عبر تحديد المدارس الرسمية المحتاجة، واعادة تأهيل اجهزة الكمبيوتر بالاضافة الى توزيعها في المناطق الريفية النائية بدءاً من الشمال. وتنظم بعد ذلك ورش تدريبية للمعلمين لضمان حسن استخدام الاجهزة في المدارس. (**السفير والديلي ستار**1/ 12/ 2003، **النهار**2/ 12/ 2003، **الديار**30/ 11/ 2003 **والنهار**29/ 11/ 2003)

...وتعاون زراعي والسفارة البريطانية لتلقيح الابقار

وقعت مؤسسة الصفدي والسفارة البريطانية في لبنان مذكرة تفاهم للتعاون الزراعي تتضمن برنامجاً للتلقيح الاصطناعي للابقار وتطوير المراقبة الصحية عبر تشخيص الحمل عند الابقار والاغنام والماعز في شكل مبكر بواسطة صورة الموجات الصوتية Ecography، وتنص المذكرة على التعاون لتنظيم خمس ورشات عمل لتدريب المزارعين على اصول تربية الماشية. (لوريون لو جور والسفير 13/ 11/ 2003 والنهار 14/ 11/ 2003)

مذكرة تفاهم بين الاسكوا ورينيه معوض حول تطبيقات التقنيات الجديدة

وقعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الامم المتحدة (اسكوا) ومؤسسة رينيه معوض مذكرة تفاهم تهدف الى تعزيز التوعية حول اعتماد وتطبيق التكنولوجيات الجديدة وايجاد فرص عمل جديدة وخفض حدة الفقر في منطقة

الشمال فضلاً عن وضع اساليب ووسائل ملائمة للتدريب المهني والتقني، ودراسات عن مسح المنتجات الزراعية، وامكان تأسيس المطابخ الصناعية. **(النهار والسفير19/ 9/ 2003)**

هبة بقيمة 21.000 دولار من نادي روتاري لمدرسة شنلر في البقاع الغربي

يتابع نادي روتاري- بيروت تقديم المساعدات للمناطق الريفية المهمشة في لبنان. وقد اختيرت مدرسة شنلر الواقعة في خربة قنفار في البقاع الغربي للاستفادة من الهبة الجديدة والتي بلغت قيمتها 21.000 دولار.

ستتيح الهبة للمدرسة امكان التزود بكمية اخشاب وذلك لتحويلها الى مفروشات من قبل تلاميذ المهنية الذين يتدربون في ورشة عمل لصناعة المفروشات التابعة للمدرسة. و تتضمن ايضاً مساعدات لقسم الايواء وادوات مطبخية.

رصد للقوانين ولبنود جلسات مجلس الوزراء

مساعدات – ثقافة

- ابرام اتفاقية هبة موقّعة بين لبنان والمجموعة الأوروبية لاعادة تأهيل المكتبة الوطنية (**جلسة** 25/ 9/ 2003).
- طلب وزارة الثقافة الموافقة على قبول هبة يابانية عبارة عن معدات لتجهيز قصر الاونيسكو (البند 4 من الملحق) (**جلسة** 20/ 11/ 2003).

معوّقين – تأهيل

- مشروع مرسوم يرمي الى تشكيل لجنة متخصّصة بتعليم المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة (**جلسة** 25/ 9/ 2003).

زراعة – مساعدات

- طلب الهيئة العليا للاغاثة الموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 48 تاريخ 27/ 2/ 2003 المتعلق بمساعدة مزارعي التفاح في المناطق اللبنانية (جلسة 25/ 9/ 2003).

مساعدات اجتماعية

- طلب دار الفتوى الموافقة على قبول هبة هي ملابس وأحذية وقرطاسية وبطانيات وفراش لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين (جلسة 9/ 10/ 2003)
- طلب دار الفتوى الموافقة على قبول هبة حقائب مدرسية (جلسة 6/ 11/ 2003)
- طلب دار الفتوى الموافقة على قبول هبة ملابس ومواد غذائية واحذية (جلسة 6/ 11/ 2003).
- طلب دار الفتوى الموافقة على قبول هبة اجهزة ومعدات طبية وملابس واحذية (جلسة 6/ 11/ 2003).

مساعدات صحية

- طلب دار الفتوى الموافقة على قبول هبة سيارة اسعاف لنقل المرضى (جلسة 6/ 11/ 2003).

-طلب المديرية العامة لرئاسة الجمهورية قبول هبتين، عبارة عن تجهيزات ومعدات طبية (جلسة 6/ 11/ 2003).

مساعدات – تنمية

- طلب وزار الخارجية والمغتربين الموافقة على قبول هبة من حكومة تشيكيا ضمن برنامج المساعدة التقنية لتنمية الموارد الاولية غير المعدنية في الاراضي اللبنانية بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، مخصصة لتمويل عملية استكشاف تقوم بها شركة – GIS Geoindustry
- طلب وزارة الزراعة الموافقة على قبول هبة نقدية مقدمة من الحكومة الفرنسية لتنفيذ مشروع "رأس مال التضامن الاولي ESP لدعم التنمية الزراعية في لبنان

بيئة – كسارات –عرض وزارة البيئة موضوع تنظيم المقالع والكسارات وطلبات التراخيص المتعلقة باستثمارها (قرار مجلس الوزراء الرقم 25 تاريخ 18/ 9/ 2003) **(جلسة 13/ 11/ 2003)**.

- عرض وزارة البيئة موضوع تنظيم المقالع والكسارات وطلبات التراخيص المتعلقة باستثمارها (قرار مجلس الوزراء الرقم 25 تاريخ 18/ 9/ 2003) (البند 35) **(جلسة 20/ 11/ 2003)**.

بيئة – مطامر

- تقرير اللجنة التقنية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم 16 تاريخ 14/ 8/ 2003 حول تحديد مواقع المعالجة والطمر الصحي للنفايات الصلبة المنزلية **(ارسل الى الوزراء في 27/ 10/ 2003) (جلسة 6/ 11/ 2003)**
- تقرير اللجنة الوزارية المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 6 تاريخ 6/ 11/ 2003 المكلفة درس تقرير اللجنة التقنية المشكلة بموجب القرار

16 تاريخ 14/ 8/ 2003 المتعلق بتحديد مواقع المعالجة والطمر الصحي للنفايات الصلبة المنزلية والذي سبق ان ارسل الى الوزراء في 27/ 10/ 2003 (**جلسة** 13/ 11/ 2003)

علم وخبر

- مشروع مرسوم لسحب العلم والخبر المعطي بتأسيس الجمعية المسماة "جمعية نما الاجتماعية الثقافية التنموية" مركزها الفاكهة – قضاء بعلبك(**جلسة** 13/ 11/ 2003)
- مشروع مرسوم لسحب العلم والخبر المعطي بتأسيس الجمعية المسماة "لجنة البر والاحسان ورعاية اليتيم" مركزها مزبود – قضاء الشوف (**جلسة** 13/ 11/ 2003)
- مشروع مرسوم لسحب العلم والخبر المعطي بتأسيس الجمعية المسماة "جمعية العمل الاجتماعي" مركزها شقرا – قضاء بنت جبيل(**جلسة** 13/ 11/ 2003)

تنمية – خدمات

مشروع مرسوم لتحديد تفاصيل تطبيق احكام القانون الرقم 522 تاريخ 16/ 7/ 2003 المتعلق بانشاء محافظتي.

عكار وبعلبك الهرمل **(ارسل الى الوزراء في 6/10/ 2003) (جلسة 6/ 11/ 2003).**

الفصل الثامن
دور الإعلام البيئى فى الحفاظ على البيئة



الفصل الثامن

دور الإعلام البيئي في الحفاظ على البيئة

الحديث عن البيئة في العراق يعد لدى الكثيرين نوعا من الترف الاجتماعي لانها ببساطة من وجهة نظرهم تبقى في مؤخرة سلسلة اهتمامات المواطن وينسحب الامر نفسه على اهتمامات صاحب القرار سواء كان في السلطة التشريعية او التنفيذية.. ولكننا لا نتفق مع هذا الراي لان الانسان زائل وفاني والبيئة باقية منذ الاف السنين لكن الانسان هو من دمرها واساء اليها مما اثر وسيؤثر مستقبلا على الاجيال القادمة اذا لم يتم وضع الحلول والخطط الانية والمستقبلية منذ الان بل ان بعض المشاكل البيئية مثل الاحتباس الحراري تعد مشكلة عالمية تستدعي عقد مؤتمرات دولية لايجاد حل لها وهنا يساهم الاعلام البيئي بشكل كبير في الحفاظ على البيئة من خلال التعريف بهكذا قضايا والدفع باتخاذ اجراءات وقرارات تلزم المواطنين واصحاب الشركات والمعامل بالحفاظ على البيئة.

ويعد الاعلام البيئي تخصصا جديدا في مجال الاعلام، بدأ ينمو في مطلع السبعينات المصطلح تعبير مركب من مفهومين، هما الاعلام والبيئة، فالإعلام هو الترجمة الموضوعية والصادقة للأخبار والحقائق وتزويد الناس بها بشكل يساعدهم على تكوين راي صائب في مضمون الوقائع، وأما البيئة فهي المحيط الذي يعيش فيه الانسان أرضاً وماء وهواء، وتأثير الموجودات التي تؤثر على حياته، ويعتبر الاعلام أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي

واكتساب المعرفة ونقلها وعلى استعداد الجمهور نفسه للتفاعل معها في التوعية لنشر القيم الجديدة الخاصة بحماية البيئة أو الدعوة للتخلي عن سلوكيات ضارة بها.

ولابد أن تصمم الأجهزة القائمة على أمور التوعية والتربية براجها بأساليب ومضامين وطرق مختلفة في التخاطب والاتصال حول المشكلات البيئية بحيث تجعل كل الشرائح الاجتماعية فاعلة وايجابية في المحافظة على البيئة، بذلك تكون الجماهير فاعلة إما بمسلك فردي عبر الاتصالات الشخصية لكل فرد بترويج الأفكار الجديدة ضمن البيئة أو المحيط الاجتماعي الذي يعيش أو يعمل فيه الفرد، أو أن يكون مسلكاً اجتماعياً بالانخراط في جمعيات غير حكومية منظمة تضع برامج عمل محددة في الشأن البيئي في مناطق وجودها.

عزوف الاعلاميين عن التخصص في الاعلام البيئي

ولم يحظ الاعلام البيئي بإقبال الكثير من الاعلاميين لما يلي من الأسباب:

1- إن التخصص في العلوم البيئية في المنطقة جديد نسبياً ضمن التخصصات البيئية الكثيرة.

2- طبيعة المشكلة البيئية لاتشكل سبقاً صحفياً إلا إذا تعلقت بكارثة بيئية أو بأضرار فادحة ناتجة عن التلوث.

3- عند تناول البعد البيئي لمشكلة رئيسة فإن ذلك يتطلب الإلمام بتخصصات أخرى لأن قضايا البيئة ذات أبعاد متداخلة مع الاقتصاد والتنمية والاجتماع والسياسة.

4- الزمن المطلوب لكتابة تقرير صحفي بيئي يستغرق وقتاً أطول لمراجعة بعض الأمور الفنية والعلمية والاحصائيات.

5- إن القضايا البيئية تثير معها سياسات صاحب القرار الرسمي، وأصحاب القرار من القطاع الخاص، الذين قد تتعارض مصالحهم مع حماية البيئة والتنمية المستدامة.

6- عدم تشجيع القائمين على المؤسسات الاعلامية الصحفيين ودفعهم للخوض في مجال البيئة وعدم تخصيص صفحات في الجرائد او برامج في الاذاعة والتلفزيون تهتم بشؤون البيئة والتوعية البيئية والافتقار إلى الأرشيف التخصصي والمكتبة التلفزيونية، وانخفاض الاجور التي يتم منحها عن الموضوعات والريبورتاجات التي تحتاج إلى جهد ومال كبيرين، واقتصار دور الإعلام على إبراز الإيجابيات، والابتعاد عن كشف السلبيات التي تلحق بالبيئة.

7- ضعف دور المؤسسات الحكومية المختصة بالبيئة مثل وزارة البيئة التي اقتصر عملها بعقد الندوات والمؤتمرات واصدار بعض البيانات وكذلك عدم فعالية لجان البيئة في مجلس النواب العراقي في متابعة البيئة العراقية وكيفية الحفاظ عليها او سن تشريعات تحد من التجاوز على البيئة كما فعلت على سبيل المثال حكومة اقليم كردستان بفرض غرامة مليون دينار لكل من يقطع شجرة كذلك اصدار تعليمات بمنع التدخين في الاماكن العامة وغيرها الكثير.

8- غياب التبادل المعرفي بين المشرفين على الصفات البيئية في الصحف والخبراء والمهتمين والجمعيات المعنية، الأمر الذي ينتج عنه أحياناً معالجة سطحية لقضايا البيئة. كذلك مسألة غياب التنسيق بين وسائل الإعلام نفسها، وغياب بنك المعلومات وانعدام تأهيل الإعلاميين البيئيين ورفع كفاءتهم.

تحفيز اهتمامات الجمهور بالبيئة

إن الاعلام البيئي يهم كل فئات المجتمع، والتأثيرات والأضرار الناجمة عن الكوارث أو التلوث لاتميز بين فئة وأخرى، لذلك فإن على هذا الاعلام أن يتوجه الى الجماهير لتكون قوى ضاغطة لحث أصحاب القرار على انتهاج سياسة إنمائية متوازنة تحترم البيئة وتحافظ على مواردها الطبيعية، كما عليه أن يتوجه الى العلماء والمفكرين والمثقفين لحثهم على وضع قدراتهم الابداعية للحفاظ على توازن الطبيعة والحد من تلوث البيئة، والى السياسيين وأصحاب القرار للتشديد على أن مسؤولياتهم لاتنحصر في مجموعة معينة من المواطنين أو في حقبة زمنية محددة، بل على مر الزمن.

وتأتي أهمية الاعلام البيئي للجمهور، من أنه عنصر أساسي في إيجاد الوعي البيئي ونشر مفهوم التنمية المستدامة، ولقد ساعدت النقلة النوعية الكبيرة في سرعة تدفق وتناول المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية، على زيادة الوعي البيئي بمشكلات البيئة، فلم تكن كلمة البيئة معروفة لدى وسائل الاعلام العربية في الأربعينيات

والخمسينيات، ولكنها بدأت تحتل الأعمدة الرئيسة في الصحافة في الستينيات والسبعينيات كما أبدت الأجهزة الاعلامية المختلفة اهتمامها البالغ نتيجة لمشكلات التلوث والكوارث البيئية التي طرأت في فترة السبعينيات مثل تحطم ناقلة النفط (اموكوكانديس) في عام 1978 وحادثة المفاعل النووي في ثري مايل آيسلند، وانفجار بئر النفط في خليج مكسيكو عام،1979 وكذلك الحوادث المتالية مثل حادثة انفجار المفاعل النووي السوفييتي تشيرنوبل عام 1986.

وقد اتسم التناول الاعلامي لقضايا البيئة بخاصتين أساسيتين الاولى بالتركيز على الرسالة الاعلامية المتخصصة محددة الانتشار والتي تخاطب فئة العلماء المتخصصين والمعنيين بدراسة المواضيع البيئية بصورة متخصصة.

والخاصية الثانية هي اهتمام وسائل الاعلام واسعة الانتشار بالتغطية الاعلامية الاخبارية في الأساس بالمؤتمرات والبحوث المعنية بقضايا البيئة اضافة الى نشر الحوادث المهمة التي قد تقع هنا أو هنا والتي ينتج عنها إضرار بالبيئة.

إن هدف الاعلام البيئي هو تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما يتحقق معه تكييف وظيفي سليم اجتماعياً وحيوياً للمواطنين ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تعامل الانسان مع محيطه وتحضيره للمشاركة بمشروعات حماية البيئة والمحافظة على الموارد البيئية. وأهمية تعاظم الإعلام البيئي ودوره في الإنذار المبكر ورصد أي خلل بيئي يحدث، وتحريكه للرأي العام، وزيادة الوعي البيئي عند السكان، وإسهامه في إصدار التشريعات الإيجابية التي تخص البيئة.

آليات تعزز دور الاعلام البيئي

إن قضية الحفاظ على البيئة من التلوث يجب أن تلامس وتخاطب كل الناس الذين من الممكن أن يتنامى لديهم الوعي البيئي من خلال عدة وسائل وأساليب أهمها:

1- ضرورة ايجاد اعلام بيئي متخصص يستند الى العلم والمعرفة والمعلومات، ويتطلب إيجاد المحرر الإعلامي المتخصص تخصصاً دقيقاً بالبيئة وجود مناهج دراسية للإعلام البيئي، سواء في الجامعات أم في دورات وورث عمل ترعاها وزارة البيئة او مجلس النواب او منظمات المجتمع المدني، كما بالامكان الإعلان عن جائزة سنوية للإعلاميين البيئيين عن أفضل أعمال في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي لتشجيع الاعلاميين على الخوض في هذا المجال.

2- الاسهام الاعلامي في إيجاد وعي وطني بيئي يجدد السلوك ويتعامل مع البيئة في مختلف القطاعات.

3- أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئية وبالامكان الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وضرورة المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من النقاشات والتوصيات التي تنتج عنها.

4- تعاون مراكز المعلومات البيئية لتزويد وسائل الاعلام المختلفة بالمعلومات الضرورية، فضلا عن اخر الدراسات والنشاطات الاقليمية والدولية

والتعاون مع الجمعيات غير الحكومية ذات الصلة بالشأن البيئي ووضع خطة تعاون مشترك لمواكبة نشاطاتها خصوصاً تلك التي تتطلب حملات توعية للعمل الشعبي التطوعي والاهتمام بالبيئة المشيدة، كالآثار التاريخية والحضارية وغيرها مما ينبغي الحفاظ عليه في مجال التراث.

5- ضرورة وجود لجنة عليا للاعلام البيئي لرسم السياسات والخطط والبرامج وتنظيم حملات إعلامية بيئية للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية.

الفصل التاسع
دور الإعلام فى مكافحة الفساد

الفصل التاسع

دور الإعلام في مكافحة الفساد

مقدمة:

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة في مجتمعاتنا من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور كون الفساد يحدث بالخفاء.

فالمفسد بطبيعة الحال لا يستطيع ارتكاب جرائمه على الملأ ومهمة الإعلام هي إظهار الحقيقة وكشف ما يحدث بالخفاء من هنا ينشأ الصراع بين الإعلام والفساد فالمفسدون غالباً بارعون في ارتكاب جرائم الفساد وعلى اطلاع واسع بالقوانين وعلى معرفة ودراية تامة بما يقومون به وكيف يقومون به ولديهم قدرة كبيرة على التمويه وإخفاء جرائمهم.

فعلاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف وعلاقة وجود. و وسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية) بوصفها تمثل السلطة الرابعة وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي لابد في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تتحلى بالموضوعية وحس المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيداً عن التشهير والتحيز ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام على المجتمع، بالتالي هذا

يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين كون الإعلام يتوجه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خالي من الفساد.

ولابد أن تمارس وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خروج عن القانون أو أي خرق للقوانين أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين، وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد.

فالإعلام قد يكون عيون الحكومة التي تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع في مجتمعاتها ولكن بإعطاء الإعلام قدر من الحرية حتى يستطيع التحرك وباحترام الإعلاميين لهذه الحرية واحترامهم للمهنة التي يمتهنوها منطلقين للبحث عن الحقائق ومحاولة الوصول إلى مجتمع نظيف نوعاً ما بعيداً عن أي مصالح شخصية.

مدى تاثير وسائل الإعلام على أفراد المجتمع:

يعد الإعلام مؤثراً مباشراً على أفراد المجتمع كما أن للإعلام صلة وثيقة بثقافة المجتمع إلا إن خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي تكمن في إباحة هذه الظاهرة اجتماعياً وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسالة طبيعية لا يمكن الوقوف ضدها لذلك فان الإعلام عليه أن يلعب دوراً هاماً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعياً وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وان المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

فالإعلام له قوة اجتماعية واقتصادية هامة في المجتمع، وهي قوة رئيسية في تشكيل الرأي العام، وبالتالي تؤثر بشدة على الجهود الوطنية.

والإعلام يؤثر بشكل مباشر على أفراد المجتمع من خلال قدرة وسائل الإعلام على الوصول إلى قطاع كبير من الناس تنطلق من قدرة وسائل الإعلام على مخاطبة جماهير عريضة في وقت واحد، وهذه خاصية من خصائص الإعلام الجماهيري بما يمكن معه التوجيه الجماعي نحو هدف أو قضية معينة واستنهاض الرأي العام لعمل ما سلباً أو إيجاباً وبث مشاعر معينة تحرك الجماهير نحو سلوك أو قرار محدد وكما هو معروف عن مجتمعنا العربي أنه مجتمع عاطفي نجد وسائل الإعلام تحاول أن تستميل الجمهور لصالحها عن طريق تحريك مشاعر العاطفة لديهم.

كما إن وسائل الإعلام تعتبر من المصادر الأساسية للمعلومة عند كثير من الناس، والتي يبني عليها الأفراد مواقفهم بل يمتد إلى القيم وأنماط السلوك، فقد يحدث أن يتقبل المجتمع قيماً كانت مرفوضة قبل أن تحملها الرسالة الإعلامية، أو يرفض قيماً كانت سائدة ومقبولة مستبدلاً بها قيماً جديدة.

لذا فلابد من توظيف الإعلام توظيفاً سليماً بحيث يكون إعلام حي صاحب مبدأ ويتكلم بلسان الناس ويعبر عن ضمير الشعب كما لا بد أن يكون مرآة اجتماعية صادقة.(1) بتصرف.

دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد :

بعد أن بينا تأثير الإعلام على أفراد المجتمع يتضح لنا قوة وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في محاربة الفساد والتصدي له وتلعب دورها في مكافحة الفساد على النحو الآتي:

1 - نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.

2- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.

3 - نشر الدراسات المتخصصة بهذه الظاهرة.

4 - تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي.

5 - كشف معوقات تحسين الأداء المؤسسي الحكومي.

6 - متابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد ونشر التقارير عنها وإعطاءها أهمية خاصة.

7 - متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد.

8- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة تسليط الضوء عليها.

9- المتابعة الجدية لقضايا الفساد المثارة وتتبعها للوصول إلى حل نهائي لها.

10- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري والحاجة للإصلاح وبيان ضرورة تكاتف الجميع للوصول للإصلاح الإداري المنشود.

11- الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وايلاءها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها واعتبارها من الأهداف الأساسية للإعلام.

إن مثل هذا الجهد يحتاج من الإعلامي إلى:

1 - عدم المحاباة أو الخوف من الجهات المتنفذة.

2 - استخدام طرق و وسائل جديدة في محاربة الفساد وعدم التراخي في متابعة قضايا الفساد.

3- إيمان الإعلامي برسالته الإعلامية وأن يكون صاحب مبدأ لا يتنازل عنه أبداً وتحمل الضغوطات التي قد يتعرض لها الإعلامي للتخلي عن قضيته.

- كما ويتطلب من المؤسسات الصحافية تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية في مواضيع الفساد وطرق وأساليب كشف جرائم الفساد للعاملين بها من أجل تطوير قدراتهم وإثراء معلوماتهم وأن يكون على قدر لمواجهة المفسدين لاسيما أن المفسدون أناس متخصصون فالمفسد غالباً ما يكون على معرفة واسعة.
- كما يتطلب من الجهات الحكومية التعاون الكامل مع وسائل الإعلام وعدم إخفاء المعلومات اللازمة عن الإعلاميين من قبل المؤسسات العاملة.

- ويتطلب من الدولة ضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومة الذي يعتبر من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد مما يفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره عن طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات
- لابد من دعم وسائل الإعلام في عملية مكافحة الفساد وهنالك أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام متمثلة: بنوعية الصحافة، البيئة القانونية والتنظيمية، تعددية مصادر الأنباء، الدعم المادي للإعلام، إضافة إلى تنمية جمعيات لها علاقة بوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية واتحادات.

العقبات التي تواجه وسائل الإعلام:

1- عدم اكتراث الجمهور(4): وذلك عائد للأسباب التالية:

أ- عدم متابعة وسائل الإعلام للقضية المطروحة وكأن هدفها في طرح الموضوع لم يأتي انطلاقاً من البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وإنما لطرح عناوين مبهرجة للفت أنظار الجمهور، كذلك لإثارة شبهات حول شخصيات معينة بغية تحقيق مآرب شخصية.

ب- عدم الاعتماد في بعض الأحيان على مصادر معلومات موثقة واقتصارها بالاعتماد على تناقل المعلومات مما يؤدي لعدم مصداقية

بعض وسائل الإعلام كذلك مبالغة من قبل بعض وسائل الإعلام في نقل الحقائق.

4- دراسة عن دور الإعلام في مكافحة الفساد / علي نجيب عواد / موقع نسكو.

جـ - التركيز على المقالات النقدية مع غياب للتحقيق الصحفي.

2- عدم الواقعية (من وجهة نظر الجمهور): وكأن الإعلام بناء على ذلك ينادي بنظريات لا تكون قريبة من الواقع بناء على مقارنة الجمهور بما يحدث على أرض الواقع من جرائم فساد ترتكب من كبار الموظفين وكأن الفساد أصبح عرفاً سائداً.

3- عدم التنسيق بين المؤسسات الرسمية وأجهزة الإعلام(4): إذ لو كان هنالك تنسيق لتمكنا من القضاء التام على تلك الظاهرة، حيث يواجه الإعلاميين عدم التعاون من بعض كبار الموظفين كونها تتعارض والمصالح الشخصية للموظف الفاسد ومن هنا تحدث الصدامات مع وسائل الإعلام.

4- عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام(4): فبعض الجهات الإعلامية هدفها جذب أكبر عدد من الجمهور إليها وتحقيق مصالح خاصة وليس القضاء على الفساد فكل يهمه مصلحته وليس المصلحة الكبرى الهادفة لمحاربة الفساد والقضاء عليه.

5- سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام(4): حيث هناك وسائل إعلام أهدافها رخيصة ومصالحها شخصية بحتة تؤثر على المتلقي من الجمهور مما يدفعه إلى التشكيك في صدق بقية وسائل الإعلام .

6- عدم وجود دور إعلامي حقيقي لتوعية المواطن بخطورة قضايا الفساد وكيف يمكن مواجهة الفساد والتصدي له.

7- التركيز على التغطية الصحفية للخبر بالاهتمام بقضايا فساد بعينها دون التحدث عن الظاهرة ككل وكيفية توعية المواطنين لاتخاذ مواقف ضد عمليات الفساد .

متطلبات نجاح وسائل الإعلام (حلول للعقبات السابقة)

الأمور المطلوبة من وسائل الإعلام :

1. المصداقية: حتى إذا قال الإعلام شيئاً يستحق بذلك أن نصدقه وهذا يتطلب أعطاء الأولوية للتحقيق وليس للتعليق بحيث يكون الهدف هو التحقيق للوصول للحقيقة المنشودة، كذلك لا بد من تجنب المبالغة لما لها من فقدان في مصداقية الخبر الصحفي.
2. المتابعة والجدية: من قبل وسائل الإعلام للموضوع المطروح للوصول إلى حل نهائي له فكثيراً ما تثير وسائل الإعلام قضية فساد وتحدث ضجة كبيرة في المجتمع ثم ما يلبث أن ينساها الناس فنحن لسنا بحاجة لإثارة

فضائح بقدر ما نحن بحاجة للمتابعة والجدية من خلال التحقق من قبل وسائل الإعلام وليس الإثارة فقط.

3. تجنب اغتيال الشخصية والاهتمام بأمور الفساد الجوهرية.
4. التخصيص وليس التعميم فلا يجوز تعميم الفساد على الجميع فهذا يبعدنا عن الحقيقة فالتعميم دائماً ما يضللنا عن الحقيقة فالفساد يأتي من أشخاص معينة وليس من فراغ فالحديث الإعلامي عن الفساد لابد أن يكون واضحا مخصصاً وليس غامضاً معمماً.
5. التأكيد على حرية وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها لا سيما المتعلقة بقضايا الفساد.

الأمور المطلوبة من السلطات المختلفة في الدولة:

دعم الإعلام من قبل السلطات المختلفة وجميع المؤسسات العاملة حيث أن المعركة ضد الفساد معركة قاسية وطويلة فهي تحتاج إلى أن تتكامل الأدوار فالإعلام وحده دون تعاون من السلطات لا يستطيع محاربة الفساد إذ لابد من التعاون والتكامل بين جميع سلطات الدولة وأن تعرف كل جهة الدور الذي تقوم به فالإعلامي مهمته كشف الحقائق وبالتالي هو ليس قاضي ليحاسب الناس فلابد من أن تتكامل المهمة ويعرف كل حدوده ودوره الذي يقوم به مستخدماً بذلك جميع طرقه وأساليبه دون أن يحل أحد مكان احد وبالتالي يتحقق التكامل

والتكاتف في مواجهة الفساد بعيداً عن حدوث أي صدامات بين وسائل الإعلام والسلطة.

الأمور المطلوبة من أفراد المجتمع (الجمهور المستهدف):

استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة والأشخاص الذي يتمتعون بمصداقية حيث يصبح القارئ أو المشاهد على مقدرة بتحديد الإعلام والإعلامي الصادق الذي يستحق المتابعة.

الإعلام الفاسد:

هل هناك وسائل إعلامية فاسدة ويقف ورائها أشخاص يحاولون التكسب من وراء إثارة بعض القضايا والوقوف في جانب معين دون الآخر لتحقيق مصالح خاصة؟

كما هو معروف قدرة وساءل الإعلام في التأثير على أفراد المجتمع ولكن ماهو الحال لو فسد هذا الإعلام فبدلاً من تصدي الإعلام لمحاربة الفساد نجدنا أما إعلام فاسد تتسخر أقلامه وميكرفوناته المأجورة لخدمة أشخاص معينة.

فالإعلام كأي جهة قد ينخره الفساد وذلك يعود إلى القائمين على هذه الوسائل.

وبالطبع يجب أن لا يتم تعميم ذلك على الوسائل الإعلامية بشكل عام.

ونقول الآن ما الحل إذا فسد الإعلام ؟ ما العمل إذا فسدت وتلوثت أقلام وكاميرات وميكرفونات العاملين في مهنة نقل الحقائق وكشف المفاسد وتحول

الإعلاميين إلى مجرد قارعي الطبول يحاولون بصوت طبولهم العالية إخفاء صوت المقطوعة التي يعزفها المفسدون متناسين أن بعض الناس بدأت تمل وتنفر من صوت طبولهم العالية وتقلب بعض الإعلاميين وقدرتهم على تغيير مواقفهم بسرعة فائقة.

أو أن يستغل الإعلامي وظيفته في تصفية حسابات شخصية له فيصبح أعداءه فاسدون يطاردهم ويتهمهم بالفساد مستغلاً بذلك وظيفته كإعلامي هدفه أولاً وأخيراً إظهار الحق وإعلاء كلمته مستندين إلى قدرتهم التأثيرية على أفراد المجتمع فيحاولون إظهار ما يريدون وتلوين الحقائق بالألوان التي يختارون حتى تظهر اللوحة مرسومة بالألوان التي اختاروها رافعين شعار محاربة الفساد وعداوة المفسدون الذي يخفي تحته شعارات أخرى.

هل تتم محاربة الفساد بتصيد أخطاء فلان من أجل تصفية حساب معين، والسكوت على أخطاء ألف فلان آخر.

تقوم منذ فترة حملات تستهدف أشخاصاً بعينهم ويختص إعلاميين وصحفيين في تصيّد كل ما يخص تلك الشخصيات، والإكثار من الحديث عنها وإظهار أخطاءها وتتركز على المطالبة بالإطاحة بها وكأن الهدف من وراء تلك الحملة هو الإطاحة بتلك الشخصية.

ولكن لا أحد منهم يطالب بمحاكمة المفسدين أو إعادتهم لما أخذوا ومحاولة إصلاح ما تم تخريبه من قبل المفسدين.

و في المقابل نجد إعلاميين المديح تهب للدفاع عن تلك الشخصيات وتحاول تبرير اخطاءها وتجميل أفعالهم وتلميع صورتهم التي ما يلبث الغبار أن يغطيها فتصبح بحاجة الى تلميع مرة أخرى.

وبعد أن تنتهي الحملة وتبرد النار التي أشعلتها تبدأ الإخبار بالتسرب: -

(أن الذين اشعلوا الحملة أشعلوها لمصالح شخصية بحتة، ربما كانوا يحصلون على بعض الامتيازات التي أوقفت عنهم، مستخدمين أسلوباً للضغط لاستعادة ما خسروا مستغلين بذلك وظيفتهم وتأثيرهم على أفراد المجتمع.

وأن سبب إيقاف تلك الحملة أن الذين أشعلوها قبضوا الثمن لإيقافها والسكوت عنها).

هذا كله بالطبع يشكل نوع من أنواع الابتزاز من قبل الإعلاميين أو الإداريين والمالكين لوسائل الإعلام ابتزاز من نوع جديد دعونا نسميه / الابتزاز الإعلامي (إما أن تدفع أو تثار قضايا الفساد تحت شعار محاربة الفساد و القضاء عليه).

أيضاً لا بد من التنويه إلى وجود ممارسات غير أخلاقية في وسائل الإعلام متمثلة بقبض الأموال نقداً لقاء كتابة مقال أي انتشار جريمة الرشوة في الأوساط الإعلامية ولا بد من محاربة فساد الإعلام حتى لا تصبح ظاهرة وما تؤديه هذه الظاهرة من نتائج وخيمة على المجتمع.

وهنا يقف القارئ في حيرة من أمره بين مصدق لما سمع ومكذب وبذا تنتفي صفة المصداقية عن وسائل الإعلام مع عدم قناعة الجمهور المتلقي بقدرة الإعلام على مكافحة الفساد والتصدي له.

وهذه بعض الحلول المقترحة للحد من فساد الإعلام

1- الفصل بين الإدارة والملكية في الصحافة.

2 . تنظيم مدونة سلوك تنظم العمل الصحفي وتؤكد على احترام أخلاقيات المهنة مع التأكيد على ضرورة التقييد بمدونة سلوك تنظيم العمل الصحفي ونشر مبادئ العمل الصحفي عبر شبكة معلومات متخصصة وتنظيم البرامج التدريبية على تطبيق الأخلاق في الصحافة ومراقبة الخروقات الصحافية وإعداد تقارير حول قضايا أخلاقية في مهنة الصحافة .

3- أن تحتل محاربة الفساد الأولوية على جدول أعمال اي صحيفة أو مؤسسة إعلامية.

4- ضرورة التأكيد على حرية واستقلالية وسائل الإعلام.

الخلاصة

فالإعلام إذا توجه وجه صحيحة وإذا كان الإعلاميين أصحاب رسالة ومبدأ يكون أحد الوسائل المهمة لمكافحة الفساد والقضاء عليه ويكون مرآة صادقة تعكس الحقيقة ويكون بمثابة ضمير حي للشعب إذ أنه يتوجه لأفراد المجتمع مباشرة كما يساهم بشكل ايجابي بتطهير المجتمع من بعض المعتقدات السلبية الراسخة في أذهان بعض الناس.

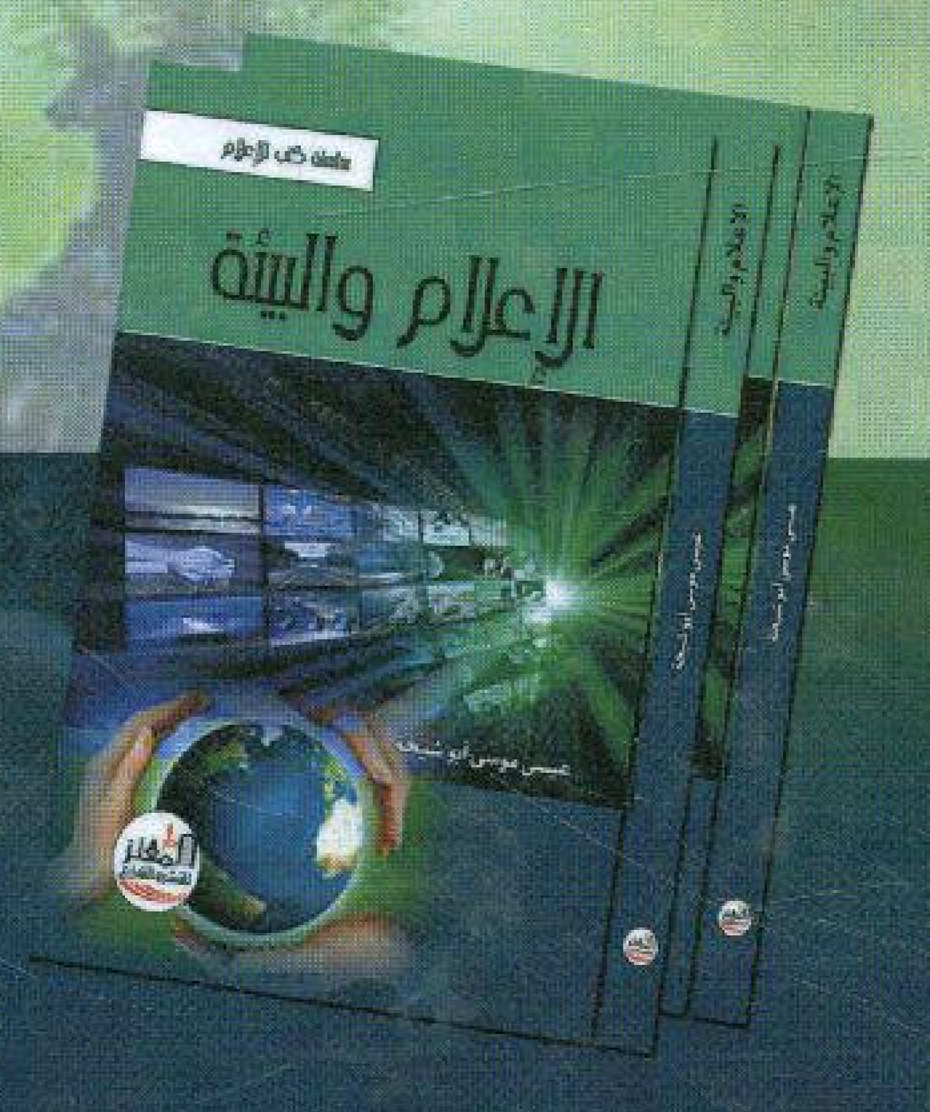
فمن خلال إعلام صادق نزيه مهمته كشف الحقائق قد نتمكن من القضاء على الفساد والوصول إلى مجتمع ينبذ الفساد ويحاربه ويعتبر أي فعل فساد فعل إجرامي يتوجب العقاب.

المراجع

المراجع

- مستندات من إدارة الإعلام والتوعية البيئية (2001) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
- مستندات من إدارة الإعلام والتوعية البيئية (2002) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
- مستندات من إدارة الإعلام والتوعية البيئية (2003) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
- مستندات من إدارة الإعلام والتوعية البيئية (2005) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
- مستندات من إدارة الإعلام والتوعية البيئية (2006) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
- الشلهوب، نايف بن صالح(2000) الإعلام والتوعية بالقضايا البيئية بالمملكة العربية السعودية.
- الشريف، محمد(2004) دور الإعلام والصحافة في نشر الثقافة البيئية الأردن.
- دراسة حول وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة (تأثيراتها ، وظائفها ،استخداماتها) د. محمد عبد النبي الموسوي www.al-mousawi.org (بتصرف).
- مقال بعنوان (دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري) / الكاتب صالح الطائي / صحيفة المؤتمر تاريخ 2/ 3/ 2009 على الرابط www.inciraq.com.
- دراسة حول دور وسائل الإعلام : تغطية أو كشف الفساد؟ / بتينا بيترز على الرابط www. Transparency.org

- دراسة عن دور الإعلام في مكافحة الفساد / علي لجيب عواد / موقع نسكو.
- التقرير الثاني للجنة النزاهة والشفافية/ وزارة الدولة للتنمية الادارية – العمل أولوياته وآلياته- جهورية مصر العربية آب/ 2008 على الرابط www.ad.gov.eg .
- مقال بعنوان (محاربة الفساد هبات ونزعات أم مأسسة وثقافة ؟) للكاتب عاطف الفراية / صحيفة آخر خبر تاريخ 2/ 9/ 2008 / www.akherkhabr.com.





دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية

مقابل كلية الزراعة عمارة رقم ٢٣٣ الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com